

عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي

كتاب

ائتلاف النصرة

في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة

تحقيق

الدكتور طارق الجنابي

عالم الكتب

مكتبة النهضة العربية



كتاب

ائتلاف النصرة

في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة





بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابعلبكي - تلكس : ٢٣٣٩٠

كتاب

ائتلاف النصرة

في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة

تأليف

عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي

(ت ٨٠٢ هـ)

تحقيق

الدكتور طارق الجنابي

كلية التربية - جامعة الموصل

عالم الكتب

مكتبة النهضة العربية

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

كنت قد سمعت أنّ في تركيا نسخة مخطوطة من كتاب (ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لمجهول، وأنّ أكثر من واحد من الباحثين الفضلاء قد حصل على مصوّرة منها، ولعلّ أهم عوائق تحقيقها هو عسر الاهتداء إلى مصنّف الكتاب.

وحين كنت في زيارة لمعهد اللغات الشرقية في جامعة (ايرلانكن - نورنبرك) بألمانيا الغربية في صيف عام ١٩٨٣ أطلعني الدكتور هلموت بوبزن أستاذ اللغة العبرية والدراسات الإسلامية في المعهد على نسخة مصورة على الفلم المصغر أهداها إياه الدكتور أحمد صبحي فرات، ولأنّ تحقيق النصوص لم يكن من وُكْد الدكتور بوبزن فقد تفضل عليّ بإهدائي هذه المصوّرة مع مقالة نشرها الدكتور فرات في مجلة ألمانية عن الكتاب.

وهكذا عُدْتُ إلى المصوّرة أنظر فيها محقّقاً. وقد نجز العمل إلاّ يسيراً حالت دون إتمامه مشاغل. حتى إذا خلوْت له، أعدت النظر فيه من جديد، وها أنذا أقدمه للطبع مقروناً بالشكر العميق للدكتور هلموت بوبزن.

إنّ ظهور هذا الكتاب يعني كشفاً لشخصية نحوية يمانية لم تُعرَف، وإماطة اللثام عن كتاب مؤلّف في باب الخلاف النحويّ، وأسلوب التأليف في النحو عند نحاة اليمن.

١ ـ الكشف عن مؤلف الكتاب وتوثيق نسبته إليه:

من هذا الكتاب نسخة وحيدة لا ثانية لها، تحتفظ بها مكتبة (شهيد علي) في (استانبول) رقمها (٢٣٤٨)، وهي غُفْلٌ من اسم المؤلّف، واسم الناسخ، غير أنّ الناسخ المجهول قد صرّح بأنه فرغ من نساخته «آخر نهار الأربعاء الثالث والعشرين من شهر صفر ثاني شهور سنة ثماني مئة للهجرة الطاهرة...».

يكثر الخطأ والتصحيف والتحريف، والاضطراب في مواضع من هذه النسخة.

ومن أجل تعرّف مصنّف الكتاب استشرت المظانّ وكتب المصنّفات فعيّت جواباً، وقد استبدّ بي الشكّ في الوصول إلى المؤلف مستضيئاً بهاتيك الكتب. ثم وقع في يدي بحث كتبه الدكتور أحمد صبحي فرات في مجلة «Leitschrift für arabische Linguistik» التي تصدر بألمانيا الاتحادية وقد أشار الباحث مستهدياً بقراءة خطبة الكتاب إلى أنّ مؤلفه قد عاش في زمن حكم الملك اليمني الأشرف اسماعيل بن العبّاس (٧٧٨ ـ ٨٠٣هـ) الذي تذكر المصادر عنه أنّه كان يرعى العلماء، وكان يُعنى عناية بارزة بالعلم والشعر.

وقد اعتمد الباحث على طائفة من المصادر الأولى التي ترجمت للملك الأشرف لعلّه يقف على ذكر لمؤلف الكتاب، فاستشار تاريخ الخزرجي (١٤٢/٢ ـ ٢٨١)، والضوء اللامع للسخاوي (٩٩/١١) فاهتدى إلى عدد من العلماء المقرّبين من الملك الأشرف، منهم: علي النيسابوري الذي كان يعمل كاتباً عنده، وعبد اللطيف الشَّرْجي (ت ٨٠٢ هـ) وابنه أحمد بن عبد اللطيف (٧٧٢ ـ ٨١٢هـ).

ومؤلف الكتاب من غير ريب تلميذ الفيروز آبادي، إذ ورد ذكره في الكتاب على هذا النحو، وهو يتحدث عن جمع (ابراهيم) جمع تكسير:

«.. وقد ذكره ملك علماء هذه الصناعة شيخُنا الحجّة مجدُ الدين قاضي

القضاة في الديار اليمنية محمد بن يعقوب الفيروزآبادي .. فيما نقلته عنه من كتابه (القاموس المحيط)، وقد ذكره هناك تامّاً مستقصى....» (ق ٣٧ ب).

وراح الباحث يتحرّى رجال أسانيد الزَّبيديّ المتصلة إلى الفيروز آبادي الذين رووا القاموس عنه، وقد ذكرهم الزبيدي في خطبة تاج العروس (٤٦/١ - ٤٩) فانتهى إلى أنّ أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجيّ واحد من تلامذة الفيروز آبادي الذي كان قاضي اليمن، وقد صنّف القاموس وتركه لتلامذته يقرأونه عام ٧٩٧هـ، وقد ذكر أحمد هذا أنّه قرأه على المؤلف.

من ثمّة رجح عنده أمران:

الأول: انّ تأليف الكتاب كان بين سنة (٧٩٧هـ) وهي سنة قراءة تلاميذ الفيروز آبادي للقاموس، وسنة (٨٠٣هـ)، وهي سنة وفاة الملك الأشرف.

والثاني: أنّه رجح لديه أنّ المؤلف هو أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجي الزبيدي، ولم يستبعد أنْ يعد أبوه عبد اللطيف «في التساؤل من مؤلّفي الكتاب، لأنّهما كانا معروفين في الدرس النحويّ».

إنّ حسم النسبة في هذا الشأن من ضرورات البحث، ومن ثمّة عُدْت إلى الكتاب أُنعم النظر فيه محاولاً استكشاف الدلائل من داخل النصّ، فتبيّن لي:

أولاً: أنّ مصنّف الكتاب قد صرّح بالفراغ من نساخته في ٢٣ صفر سنة ثماني مئة. وقد أشرت إليه، وهو تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب.

أمّا لماذا لم يذكر الناسخ اسمه، فلأنّ النسخة هي مسوّدة المؤلف، لم ينسخها أحدٌ عن نسخة الأصل، وأنّها النسخة الوحيدة التي تركها مؤلّفها، ولم يكن أحد من الناس قد عرفها أو اطّلع عليها، ولهذا لم تذكر في كتب المصنّفات: كشف الظنون أو غيره، وهذا ما يوضح السرّ في عدم ذكر المترجمين إيّاها ضمن كتب المؤلف.

وثانياً: إنّ المؤلف قد أفاد بوجهٍ خاص من ابن بابشاذ والحسن بن أبي عبّاد اليمني والزمخشري والحريري وابن هشام، وذكر طائفة من النحويين، منهم: الخليل وسيبويه والفراء والمبرّد وثعلب وسواهم، فإذا عدنا إلى ترجمة الرجلين اللذين يحتمل أن يكون أحدهما مؤلف الكتاب، وهما: أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجي، وقد رجَّحه الدكتور أحمد صبحي فرات، وأبوه عبد اللطيف بن أبي بكر الشَّرْجي الزبيدي.

أقول: فإذا عدنا إلى ترجمتيهما وجدنا:

١ ـ أنّ أحمد بن عبد اللطيف أدنى شهرة من أبيه.

٢ ـ وأنّ عناية الأب بالعربية والنحو خاصة أشهر وأظهر، إذ إنّ أهم إشارة إلى عناية الابن بالنحو والعربية ما ذكره السيوطي (البغية ١/٣٣٠) نقلاً عن ابن حجر أنّه «مَهَرَ في العربية» من غير أن يذكر له كتاباً، على حين قال عن أبيه عبد اللطيف (البغية ٢/١٠٧) إنه «كان أحد أئمة العربية، نظم مقدّمة ابن بابشاذ، وشرح مُلحة الاعراب، وله مقدمة في علم النحو».

ولم يزد ابن العماد في شذرات الذهب (٩٦/٧) وهو يترجم للابن شيئاً على ما ذكره السيوطي، ولكنّه زاد في ترجمة الأب شيئاً مهماً هو: «وكان السلطان الأشرف يشتغل عليه».

وقد ذُكر أنّه نظم مختصر ابن أبي عبّاد اليمني (ت ٩٥٠ هـ)، وهو مختصر في النحو شُهر عند أهل اليمن شهرة عريضة[1]، وقد أفاد منه في (ائتلاف النصرة ق ٣٤ ب).

هذا بعض ما ورد عند المتأخرين، فإذا عدنا القهقرى صعوداً إلى عصر المؤلف، فإنا نجد السخاوي يتحدّث عنه في (الضوء اللامع ٤/٣٢٥) بإكبار وإعظام، على حين كان حديثه عن ابنه أحمد مقتضباً يسيراً، (٣٥٤/١) فعبد اللطيف قد أخذ عن شيوخ العربية في اليمن في عصره، وأنّه «استقرّ

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٥٣/٨، إنباه الرواة.

في تدريس النحو بالصلاحية بزبيد، فأفاد واستفاد، وانتشر ذكره في البلاد، وارتحل إليه الناس من سائر أنحاء اليمن، وغيرها». و«صار شيخ النُحاة في عصره بقطره، وقرأ عليه الملك الأشرف بعض تصانيفه وغيرها».

وقد أكدَّ السخاوي حفاوة الملك الأشرف به، وإكرامه إيّاه، فقال: «وبالغ في الإحسان إليه، وارتفعت مكانته عنده»، كما نقل السخاوي عن شيخه ابن حجر «أنّه كان أحد أئمة العربية» وأنه سمع من فوائده، وقد ذكر ابن حجر قراءة الأشرف اسماعيل عليه، كما ذكر أن له تصنيفاً في النحو، فضلاً عن كتبه التي أوردها مَنْ ترجم له، وقد وضع أكثرها نزولاً عند رغبة الملك الأشرف.

وهكذا يتقدم الأب ابنه في الترجيح لما يأتي:

١ ـ أن الكتب التي لقيت منه عناية خاصة قد ورد لها ذكر في الكتاب.

٢ ـ وأن من المنطق أن يضع كتاباً في النحو استجابة لرغبة الملك الأشرف، لأنّ الأشرف كان يقرأ عليه، وهو اعتراف بعلمه وفضله، زيادة على علوّ كعبه في النحو بإزاء ابنه، ولعلّ تصنيفه في النحو الذي ذكره السخاوي عن ابن حجر، هو كتابنا هذا.

٣ ـ وأن زمن تأليف الكتاب وهو (٨٠٠ هـ) يوضّح لنا أنّ عمر الابن آنذاك كان لا يزيد على ثمانية وعشرين عاماً، على حين أنّ عمر الأب هو ثلاثة وخمسون عاماً، وهو عمر النّضج والشهرة، ورسوخ القدم في التأليف.

وهكذا قرّ عندي أنّ المؤلّف هو (عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشَّرْجي الزبيدي اليماني ـ سراج الدين). لا ابنه أحمد بن عبد اللطيف.

وأمّا أنّ النسخة هي مسوّدة المؤلف، فدليلنا عليها:

١ ـ أنّ النسخ التي تنقل عن نسخة المؤلف يُشار في مقدمتها إلى اسم المؤلف، فإذا كانت أصلاً لم يكن ثَمّ مسوّغ لأنْ يذكر المؤلف اسمه.

٢ ـ وأنّ المألوف أن الناسخ يشير في الختام إلى اسمه، والأصل الذي نقل عنه.

٣ ـ وأنّ النسخة لم تصحح، ولم تقابل على أصل.

٤ ـ وأنها قد كتبت في حياة المؤلف.

وإذا انتهيت إلى ما انتهيت إليه، وإنْ كنت ما أزال في شيء من الريبة، هبطت عليّ رسالة من الصديق الدكتور عبد الرحمن العثيمين مدير مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، فَلَتْ قول كل خطيب، فقد جهد غاية الجهد في الوصول إلى مؤلّف الكتاب، بعد أنّ صوّر الآثار اليمانية لأهل القرنين الثامن والتاسع «من مكتبات مختلفة في تركيا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وفرنسا وأمريكا. . .» وقد عثر على عدد من آثار المؤلّف في تركيا، واليمن، وبلغاريا، قال: «تمكنت بواسطتها تصحيح نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، وهو:

عبد اللطيف بن أحمد الشَّرْجيّ الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٢هـ.

. . ولم يذكر له هذا الكتاب؛ لأنّه كان مسوّدة المؤلف، ولم يُذَع صيته، ولم يشتهر بين الناس».

لقد كانت طريقتا البحث شتّى في الوصول إلى النتيجة، ولكنهما انتهتا إلى حسم النسبة بلا لبس ولا إيهام، إذ اتّخذتا أسلوب مناقشة النصّ، ودراسة ما يحيط به وبمؤلفه، وبهذا يكون صنيع الدكتور العثيمين توثيقاً لا مراجعة بعده.

٢ ـ المؤلف:

هو سراج الدين أبو عبد الله، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشَّرْجي[١]، الزَّبيديّ، اليماني، ولد في الشَّرْجة[٢] في مطلع شهر شوّال سنة

---

(١) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع ٤/٣٢٥، وشذرات الذهب ٧/١٧، ومعجم المؤلفين ٦/٨.

(٢) في معجم المؤلفين ٦/٨ انها الشَّرْجية، وهو وهم، إذ ليس في اليمن بلدة بهذا الاسم، وذكر ياقوت في معجم البلدان ٣/٣٣٤، والمشترك وضعاً ٢٧١ انّ شرجة قرية في أوائل أرض اليمن في أول كورة (عثّر).

٧٤٧هـ، وقضى صباه فيها، ثم انتقل إلى (زَبيد) وقد بلغ الخامسة عشرة، بعد أنْ حفظ القرآن الكريم، وفي زبيد أخذ علوم العربية عن الشهاب أحمد ابن عثمان بن بصيص، وعن محمد بن أبي بكر الروكي، وكان قد لزم ابن بصيص حتى وفاته، حيث خَلَفه في حلقته يدرِّس النحو ويشيع صيته في الأمصار.

وقد أخذ الفقه عن عليّ بن عثمان المتطبّب، وعثمان بن أبي القاسم القُريني، وأبي يزيد محمد بن عبد الرحمن السرَّاج، وكان قد بدأ مالكياً وانتهى حنفياً.

وتلقى الحديث والتفسير عن عليّ بن أبي بكر بن شدّاد، وسمع الحديث على ابن حجر. وقد درّس الفقه في الرحمانية حتى اشتهر، فاستدعاه الملك الأشرف فِيْمن استدعى من الفقهاء إلى مجلسه في رمضان. وقرأ عليه الأشرف بعض مصنَّفاته، كما قرأ عليه ابنه الناصر، والأشرف اسماعيل.

صنَّف كتباً في النحو، منها:

شرح ملحة الأعراب، ارجوزة في ألف بيت نظم بها مقدّمة ابن بابشاذ، ونظم مختصر الحسن بن أبي عبّاد في النحو، واختصار المحرر في النحو، ومؤلّف في النحو جعله على قسمين: في مفردات الكلم وفي المركّبات، والإعلام بمواضع اللام[1] في الكلام، ومقدّمة في النحو.

كما كان مشاركاً في الفلك، إذ وضع مصنّفاً في النجوم.

وقد عُرف عنه جمعه الكتب، فقد نسخ لنفسه كتباً نفيسة كان معتنىً بضبطها وإتقانها.

مات سنة اثنتين وثماني مئة.

---

(١) في معجم المؤلفين: (السلام)، وَهْمٌ.

٣ ـ الكتاب:

هو رابع أربعة كتب في الخلاف النحوي تُرزق النشر، والأخرى الانصاف للأنصاري، ومسائل خلافية للعكبريّ[1]، والتبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للعكبري أيضاً[2]، وكان كثير من العلماء القدامى والمتأخرين قد وضعوا كتباً في الخلاف النحويّ لم يصل إلينا منها شيء حتى الآن، ولعل الغد كفيل بأنْ يُميط اللّثام عن عدد منها.

أمّا كتاب (ائتلاف النصرة...) الذي نقدّمه اليوم فهو يقع في ثلاث وعشرين ومئتي مسألة رتّبها على أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف، وكانت حصة الاسم اثنتين وثلاثين ومئة، وحصة الفعل خمساً وثلاثين، وحصة الحرف ستّاً وخمسين، وبهذا تكون زيادته على الانصاف بمسألة ومئة عدّاً، غير ما أغفله من مسائل الإنصاف، وأحلّ محلّه مسائل أخرى.

ولقد أفاد مباشرة من الإنصاف على سبيل من الإيجاز حتى لينقل عبارته أحياناً حرفاً بحرف، ويتابع الأنباري في جلّ موافقاته أو مخالفاته للكوفيين والبصريين[3].

كما أفاد من كُتب ابن بابشاذ وابن هشام وسواهما كثير، وقد أشرت إلى هذا وذاك في مواضعها.

والكتاب موجز لا يميل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل والشواهد[4]، وإن كان منحاه مع البصريين، وكثيراً ما يردّ الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغِلظة.

---

(١) حققه الدكتور محمد خير الحلواني ونشر غير مرة.
(٢) حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، ولعلّه سينشر عمّا قريب.
(٣) ومع ذلك خالف الأنصاري في ترجيح مذهب البصريين، وكان إلى جانب الكوفيين.
(٤) صرّح بذلك في ق ١/٧٠. ق ٨٤/أ.

منهج التحقيق:

عمدت إلى ضبط النص ما أمكن غير مغالٍ في ذكر مواضع التحريف والتصحيف، فقد صحّحت كثيراً من الأخطاء والأوهام والاضطراب من غير الإشارة إليها، وقد أباح لي ذلك أنّها مسوّدة المؤلف.

ولم أغالِ أيضاً في تخريج شواهد الشعر إلا حيث اقتضت ضرورة تباين الروايات والنسبة.

وقد حاولت ـ قدر المستطاع ـ إرجاع المسائل إلى أصولها أو إلى نظائرها، وخرّجت الآيات والأحاديث والأقوال.

وبهذا خرج الكتاب على ما كنت أرجو له، ولا أبرّىء نفسي من الغفلة، أو الوهم، وأملي أن أجد مَنْ يُقيل العِثار، ويُعين على إقامة النصّ على خير وجه.

ومنه تعالى السّداد والتوفيق.



كتاب

التبصرة

في اختلاف نحاة الكوفة

والبصرة

٢٧٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله ذي الجلال والإكرام

والشكر له على جزيل الطول والإنعام حمدًا له وشكرًا له وصلاته على
خير خلقه محمد وآله وصحبه تترى ما أبلغ مؤمل مؤملة والحق
محكمه والسلام ولما كان من نعم الله تعالى
إعلاؤه وإسعاده وكبت جحدة وجحد أعدائه وحساده
وإصلاح نظره البلاد والعباد وإظهار شموس الطهر في
الأرض للعباد وجمع في مآثره بين حكمه وحلمه وقرن بذلك
من علمه ودأبه وجعل فضله معدنًا لجميع الفضائل المنسوبة
إليه وأدبه دينًا تعتمد في الإذعان عليه وأطاع الله
تعالى وأطاعه كل شيء وأرضاه ورضي عنه كل ميت وحي
فصار فريدًا في زمانه واحدًا تعد كل الأفاضل إلا حاشية
وربع محل المجد فقد جلاله أصول لعقل الأكرمين الذخائر

مولانا الإمام المفترض الطاعة على كل الأنام القائم بأمر الله
تعالى بهم أحسن القيام منبع صدى كل ملهوف ودافع كل
محذور ومخوف نعمه أعلامه ونعمائه وآلائه الذي أيد
المؤمنين نصره وأمن بحسن صنعه وفرط المعرضين نصره وأعز
بحقيق حقيقته ما كان لا عنايته ولقائه وزيادة الإرشاد حتى
صار الدين بمحافظته محوطًا والأمر بملاحظته منوطًا المؤيد
لدين الله الداعي إلى الله أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين
السلطان الأعظم الملك الأشرف المعظم لذا الشرايع
بالنصر والتأييد ملفوفة وبعزائمه مكفولة ومحفوفة مستجابًا
له وعند أفضل الدعوات مسموعًا ومقبولًا وأخلصها معتقدًا
ومقولًا أتم الله نعمه الشاملة عليه وما عقب منه الحمد
لديه وحرس على الدين والدنيا بحاشيته الزاهرة وساعده الجالب
الناهرة وما مد عليهما من ظل دولته وأجرى لهما من أنواع فضل

SULEYMANIYE KUTUPHANESI
MIKROFILM VE FOTOKOPI SERVISI

Mikrofilmi çekilen eserin :

Bölüm ve numarası : Şehid Ali Pa

Varak sayısı : 1- 90

İsteyen şahıs veya müessese : Ahmet Suphi

وقوله تعالى حاش لله فيه حذف الباء وحرف الصفة متعلق
به وعدمه من خواص الفعل وذهب بعضهم الى ان
حاشا مستعمل استعمال الادوات وقال المبرد
حاشا يكون فعلا ويكون حرفا وذهب البصري
الى ان الصحيح انها حرف جر وليس فعلا اصلا لانه لا يجوز دخول
ما عليها كسائر افعال الاستثناء من قولنا خلا زيدا وما عدا
عمرا ولو كانت فعلا لقيل فيها ما حاشا زيدا وفي عدم ذلك
انه لم تقم دليل على عدم فعليتها ولا يجوز الا حاشاي فلو
كان فعلا لقيل حاشاني بنون الوقاية قال الشاعر
في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور
وقال [illegible] في الاسم الظاهر
حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم
وقول الكوفيين انه فعل [illegible] ليس فيه
[illegible]

دليل لهم واما قوله تعالى حاش لله فان الكلام جملة لا يحتاج
الى [illegible] واما الحرف فانه يدخل على الحروف
مثل ان وان المشددتين بانهما حرفا معان [illegible]
كما مضى على انه قد قيل ان اصل حاشا حاش وقيل
بل لغة من جملة اربع لغات لانه يقال حاشا لك وحاشا
لك وحاش لك وحشا لك وقولهم انها تتصرف [illegible]
[illegible] وما احاشي من الاقوام من احد الا [illegible]
احاشي ماخوذ من لفظ حاشا وليس [illegible] كما يقال
[illegible] وكما يقال [illegible]
[illegible] وحولق وحسبل وصلى وسلم
في بسم الله والحمد لله ولا اله الا الله وسبحان الله
ولا حول ولا قوة الا بالله وحسبنا الله وصلى الله على رسول
الله على نبيه وسلم

من مَنّ العلوم والعرفان لا يموت قلبه في وقت وان

اخر كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

وقع من نساخته آخر نهار الاربعا الثالث والعشرين من شهر صفر

في شهور سنة ثمان مائة للهجرة الطاهرة على صاحبها افضل

الصلوات والتسليم



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إنَّ الحمدَ لله ذي الجلالِ والإكرام، والشكر له أهل الطول والإنعام حمداً له وشكراً، وصلاة منه على خير خلقه محمّد وآله وصحبه تتراه ما ائتلف مؤتلف واختلف مختلف والسلام.

وبعد؛ فلمّا كان مَنْ تولّى الله تعالى إعلاءه وإسعاده، وكَبتَ بجَدّه، وجِدّه[1] أعداءه وحسّاده، وأصلح بنظره البلاد والعباد، وأظهر سموّه على مَنْ أظهر في الأرض الفساد، وجمع في تأثيره بين حكمته وحُكمه، وقرّب بتدبيره بين علمِهِ وحلمه، وجعل فضله معدِناً ترجع الفضائل منسوبة إليه، وأدبَهُ ديدناً تعتمد قوى الآداب عليه، وأطاع الله تعالى فأطاعه كلُّ شي ، وأرضاه فرضِيَ عنه كلّ ميّت وحيّ.

[ ] تهار][2]، فريداً في الرئاسة، واحداً يُعَدّ بكلّ الأفضلين الأخاير، رفيع محلّ المجد فذّاً، خِلالُه أصول لفعل الأكرمين الذخائِر/٢ ب/ مولانا الإمام، المفترَض الطاعة على كلّ الأنام، القائمُ عن الله تعالى فيهم أحسن القيام، منقع صدى كلّ ملهوف، ودافع كلّ محذور ومَخُوف. نقمة

---

(١) في الأصل: (حده وحده)، تصحيف وتحريف.

(٢) ثمة كلمة طمس أولها، لم أطمئنّ إلى تقديرها وقراءتها، وهي في الورقة الأولى المصوّرة من المخطوطة، وقد صُدّر بها الكتاب.

أعدائه، ونعمة أوِدّائه، الذي أثنى عليه المُثْنون فعجزوا عن تحقيق صفته، وفرّط المفرّطون فقصروا عن تحقيق حقيقته، ما ذاك إلاّ عناية أزليّة، ورعاية إلهيّة، حتى صار الدينُ بمحافظته محوطاً، والأمرُ بملاحظته مضبوطاً، المؤيد لدين الله، الداعي إلى الله، امير المؤمنين، وخليفة ربّ العالمين، السلطانُ الأعظم، الملك الأشرف المعظم، لا زالت رايته بالنصر والتأييد مكنوفة، وبعزّ الله مكلوءة ومحفوفة، مُستجاباً له وفيه أفضل الدَّعوات مستمعَاً ومقبولاً، وأخلصها معتَقداً ومَقولاً، أتمّ الله نِعَمه السنيّة عليه، وضاعف منّته الهنيّة لديه، وحرس على الدين والدنيا محاسنَه الزاهرة؛ ومناقبه العالية الباهرة، ومدّ عليهما من ظلّ عزّ دولته، وأجراه لهما من أنواع فضل /٣أ/ بَركته، حتى يملأ الخافقين عدلاً سابغاً، كما ملأهما فضلاً بازغاً، ويُعمَّ المشرقين والمغربين فِعلاً جميلاً، كما قد عمّهما طُولاً جزيلاً، إنّه على كلّ شيء قدير، وبالإجابة جدير.

انحتم الوجوب على كلّ مَنْ أوتي علماً، ورُزِق أدباً وفهماً أن يخدم مقامه العالي الشريف، وجَنابَه الشّامخ المُنيف، بما يصل إليه فهمه، ويحتوي عليه علمه، فبذلت ممّا عندي في خدمته خُلاصة جهدي، ومسؤولي من الله تعالى أن يخلص لوجه جلاله وإكرامه قصدي، وصنّفت[١] هذا الكتاب أذكر فيه، إنْ شاء الله تعالى، اختلاف النحويّين، الكوفيّين والبصريّين، سيبويه وأشياعه، والكسائيّ وأتباعه، جعلْتُه نظير ما صنّفه الفقهاء من الثِقات[٢] في الخلاف بين الشّافعيّ وأبي حنيفة وغيرهما من العلماء، رحمة الله عليهم أجمعين، واقتصرت فيه على ذكر اختلافهم في النحو والتصريف والخط دون ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربيّة، لأنّ جنس /٣ب/ علم العربية يشتمل على أصناف كثيرة، وأنواع غزيرة، وهي النحو، واللغة، والتصريف، والخط، والاشتقاق، والعَروض، والقوافي، والمعاني، والبيان، والبديع، وأيّام

(١) مكررة في الأصل.
(٢) في الأصل: الثقاة.

العرب، والنسب، والمنازل، وهي الأنواء، والفصول، وما يتشعّب من ذلك كلّه بالاصطلاح، عند مَنْ له نظَرٌ في هذا الفنّ وصلاح، لكنّي اقتصرت في هذا الكتاب على ذكر اختلافهم في هذه الأنواع الثلاثة الشريفة، والأقسام النافعة اللطيفة، التي عليها تأسيس بناء الكلام، وبها انسلاك لآلىء كلّ نظام، إذ كانت المباني بها مقرونة، والمعاني فيها مدفونة، والأصول فيها محروسة، والعلوم بها محسوسة، لا يتمّ فيها التمويه والتحريف، ولا يستقيم معها التلبيس والتحريف، وسلكت فيه طريق الاختصار؛ وعدلت عن التطويل والإكثار، وهو - مع ذلك - حاصر لأقاويلهم، مشتمل على جُلّ تآويلهم، ما خلا ما لا يُعتدّ به من خلافاتهم. وأرجو أن يكون نافعاً في هذا الفنّ، مُحسِّناً بي وبه الظَّنُّ /١٤أ/ وسمّيته «كتاب ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة»، وفصّلته ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الاسم.

الفصل الثاني في الفعل.

الفصل الثالث في الحرف.

وكلّ فصل يشتمل على مسائل عديدة، وكلّ مسألةٍ قاعدةٍ من قواعدِ ما ذكرت فيه سديدة. وهذا حين الابتداء، وبالله التوفيق والاستعانة والاهتداء، فهو المطلوبُ الإرشادَ إلى سواء السبيل. وحسبي الله وكفى، ونعم الوكيل، ولا حولَ ولا قوة إلّا بالله العظيم الجليل.

الفَصْلُ الأوّل

فصل الاسم

وفيه مسائل:

الأولى: (*)

قال الكوفيّون: الاسم مشتقّ من السِّمة، وهي العلامة، وذلك لِكَوْنِهِ علامة يُعرَف بها المُسمّى(١).

وقال البصريّون: هو مشتق من /٤٠ب/ السموّ، وهو العُلوّ؛ لأنه سما على الفعل والحرف، بكونه قد يَستغني بنفسه عنهما؛ ولأنّه من (سما ـ يسمو) كـ (علا ـ يعلو)، ومنه السماءُ لكلّ مرتفع؛ ولأنّ الاسم رَفَع المُسمّى، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المُسمّى، فتبيَّنَ أنّه من السُّموّ. ولام (السموّ) واوٌ تكون أخرى(٢)، وواوٌ تكون أولى من (وسَمْتُ ـ أَسِمُ سِمَةً)، فلو كان الاسم مشتقاً من السِّمة، لوجب أن يقال في جمعه: أوسام، وفي قولهم:

(*) هي الأولى أيضاً في الانصاف في مسائل الخلاف للانباريّ ٦، وينظر:

(١) هذا غير صحيح، فمذهب الكوفيين، هو مذهب البصريين، وهذه المسألة ليست خلافية كما حققها الدكتور محمد خير الحلواني في «الخلاف النحوي» ٢١٨، وينظر: تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٠.

(٢) لعلّ الصواب: (أخيرة).

أسماء، دليل على أنّ أصله (أسماو) قُلبت الواو الأخيرة همزة بعد أنْ قُلبت الفاً، وكذا تصغيره على (سُمَيّ) وأصله (سُمَيْوٌ)، قُلِبَتْ الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، ولو كان من السّمة لوجب أنْ يُصَغَّر على (أُسَيْم) أو (وُسَيم)، فيقع الواو أولاً، فإنْ شئتَ أقررتَها على حالها، وإنْ شئت قلبْتَها همزة على حدّ (وُقِتَتْ) و(أُقِتَتْ)، وفي عدم ذلك وأنّه لم يُقَلْ دليل على أنّه مشتقّ من السّموّ، لا من السّمة، فكان ما قاله البصريّون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً، والله أعلم.

الثانية : (*)

قال الكوفيّون: الأسماء السّتّة المعتلّة المضافةُ معربةٌ من جهتين بحركة مفردها[1] /٥أ/ وبالحرف؛ للإجماع على إعرابها بالحركات مفردة، فتلك الحركات موجودة في حال إضافتها، فيقولون: الضمّة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجرّ[2].

وقال البصريون: إنّما هي معربة من جهة واحدة؛ لأنّ الإعراب إنّما دخل في الكلام للفصل وإزالة اللبس، وللفرق بين المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية وغير ذلك، وهو يحصل بإعرابٍ واحدٍ من جهة واحدة، فلا حاجة إلى الجمع بين الإعرابين من جهتين[3]، وهذا هو الأصح.

وما ذكره الكوفيّون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب معرَبٌ له إعرابان، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين، فبطل ما قالوه.

ومنهم مَنْ يجعل الحروف فيها إعراباً بأنفسها[3]، فالواو كالضمّة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة (وَرَدَ بفيه، وذي مال).

(*) هي المسألة الثانية من الإنصاف ١٧.

(١) لعلّ المقصود: (غير المضاف) أي الذي يعرب بالحركات.

(٢) وهو مذهب الكسائيّ والفرّاء (الهمع ١/١٢٥).

(٣) مذهب قطرب والزّيادي والزّجاجي من البصريين. (الهمع ١/١٢٣).

ومنهم مَنْ قال: يُجعل إعرابها بالنقل والقلب(1)، واستحسنه بعضهم ومال إليه.

ومنهم من يقول: إنّ الحروف فيها إشباع الحركات[التي]قبلها(2) /٥ب/، وهو ضعيف، لأنّ هذا لا يُستعمل إلاّ ضرورة.

وهذا الخلاف فيها إذا كانت معتلّة معربة بالحروف على اللغة المشهورة(3)، أمّا على لغة بعض العرب أنّه يقال: رأيْتُ أبَكَ، وهذا أبُكَ، ومررْتُ بأبِكَ، أو على لغة مَنْ جعلها بالألف مقصورة على كلّ حالٍ، أو على لغة مَنْ همز (الحَمْءَ)، فلا خلاف فيه. والله أعلم.

الثالثة: (*)

قال الكوفيون: الألف والواو والياء في التثنية والجمع إعراب كالحركات بمنزلة الضمّة والفتحة والكسرة(4)؛ لأنّها تتغيّر كتغيّر الحركات على حسب اختلاف العوامل، فلمّا تغيّرت دلّ على أنّها إعراب.

وقال البصريّون: هي حروف إعراب ليست بإعراب(5)؛ لأنّها إنّما زِيْدَتْ للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أنّ الواحد يدلّ على الإفراد، فإذا زيدت دلّتْ على تثنية أو جمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وُضِعَتْ لذلك المعنى، فهي كالتاء في (قائمة) والألف في (حُبلى)، فكما أنّ الألف والتاء

---

(1) في النصب والجرّ، وهو مذهب الجَرْميّ. (الهمع ١/١٢٥).

(2) وهو مذهب المازني والزجّاج. (الهمع ١/١٢٥).

(3) وثمة مذاهب أخرى كثيرة تفصيلها في الهمع ١/١٢٣-١٣٧).

(*) المسألة الثالثة من الانصاف ٣٣.

(4) وهو مذهب الكوفيين وقطرب والزجّاج والزجاجيّ وجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك (الهمع ١/١٦١).

(5) وهو رأي الخليل وسيبويه، والأعلم الشنتمري وأبي القاسم الهيليّ. (الهمع ١/١٦١) وينظر: المساعد لابن عقيل ١/٤٧.

فيهما حرف إعراب، فكذلك هاهنا، وهذا هو الصحيح، فاعتمد.

الرابعة : (*)

قال الكوفيّون: [إنّ] الاسم /٦أ/ الذي آخره تاء التأنيث يجوز أنْ يُجمع بالواو والنون، كقولهم في (طلحة): طلحون[1]، إذ كان في الأصل جمع (طلح)؛ لأنّ الجمع تستعمله العرب على تقدير حذف حرفٍ، فكان جمعه كغيره من الأسماء، وكما أنّ كلّ ما في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة إذا سُمّي به رجل يجوز جمعه بالواو والنون إجماعاً، ولا خلاف أنّ ما في آخره ألف تأنيث أشدّ تمكّناً ممّا في آخره التاء.

وقال البصريّون: لا يجوز أن يُجمع ذلك بالواو والنون، وهو الأصحّ، لأنّ في واحده علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فتجويزه يؤدي إلى جمع علامتين متضادّتين في اسم واحد[2]، وذلك ممتنع، ولأنّه لم يُسْمَعْ من العرب جمعُ هذا الاسم ونحوه إلّا بالألف والتاء، كقوله:

رَحِمَ الله أعظماً دفنوها   بِسِجِستانَ طلحةِ الطَّلَحاتِ[3]

الخامسة : (*)

مذهب الكوفيّين أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ[4]؛ لكونهما متلازمين، فالمبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا [بُدّ له] من /٦ب/

(*) المسألة ٤ من الإنصاف ٤٠.

(١) وهو أجود الوجهين عند أبي بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ٥٦٣.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ٦٣٩.

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه ٢٠: (نضّر)، وهو في المذكر والمؤنث ٥٦٣ والتبصرة ٦٣٩، والإنصاف ٤١، وهوامشهما.

(*) المسألة ٥ في الإنصاف ٤٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/١٣، مجالس ثعلب ٢/٣٨٩، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣١٧.

مبتدأ، فتلازمهما يدلّ على أنّ [1] كلّ واحد منهما عامل بصاحبه. وهذه دعوى فاسدة، إذ التلازم لا يُوجب ذلك. وعند البصريّين أنّ الرافع للمبتدأ معنىً[2]، وذلك المعنى هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثانٍ يكون [الثاني] حديثاً عنه، وهو الصحيح.

واختُلِف في الخبر، والأصحّ أنّه يرتفع بالابتداء أيضاً، وقيل: بالابتداء والمبتدأ جميعاً، وقيل: يرتفع بالمبتدأ[3]. والله أعلم.

السادسة: (*)

قال الكوفيون: خبر المبتدأ إذا كان اسماً مَحْضاً يتضمّن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحوَ: زَيدٌ أبوكَ، وعَمْرٌو ٱبْنُكَ، وإليه مال عليُّ بنُ عيسى الرُّمّانيّ من البصريّين[4]، لأنّه بمعنى ما هو صفة، لا صفة، فإذا كان بمعنى الصفة تضمّن الضمير، وهذا ظاهر البُطلان، إذ الجمود في الأسماء مانع لتضمُّنِ الضمائر.

وقال البصريّون: إنّه لا يتضمّن ضميراً أصلاً، مع إجماعهم أنّه، إذا كان صفةً، مُتضَمِّنٌ له. وهذا هو الأصحّ، لأنّه اسم جامد مَحْض غير صفة، فإذا كان عارياً عن الوصفيّة، فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير، لأنّ الأصل في تَضَمُّن الضمير /٧أ/ أن يكون للفعل، وإنّما يكون في الأسماء في ما كان مشابهاً للفعل متضمّناً معناه! وليس بين ما نحن فيه وبين الفعل مشابهة بحالٍ،

---

(١) طمس في الأصل.

(٢) وهو مذهب سيبويه (الكتاب ١/٢٧٨).

(٣) وهذه الثلاثة أقوال البصريين والأخير قول سيبويه، وعليه ابن مالك. (شرح الكافية الشافية ١/٣٣٤).

(*) المسألة ٧ في الإنصاف ٥٥.

(٤) المساعد ١/٢٢٧ نقلاً عن ضياء الدين بن البلح صاحب البسيط. وذكر ابن عقيل أنه مذهب الكسائيّ تخصيصاً.

وإنّما فيه مشابهةُ الاسمِ المُشْبِهِ للفعل، فاعرف ذلك فإنّه مهمّ جداً. والله الموفّق للصواب.

السابعة: (*)

قال الكوفيّون: الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له، لا يجب إبرازه[1]؛ لأنّ العرب قد استعملوا ترك إبرازه مع جَرْيه على غير مَنْ هو له، كما قال:

وإنّ آمرءاً أسرى إليكَ ودُونَهُ ... من الأرضِ مُومَاةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لَمحقوقةٌ أنْ تستجيبي دُعاءَهُ ... وأنْ تَعلمي أنّ المُعانَ مُوفَّقُ[2]

فترَكَ إبرازه، ولم يَقُلْ: محقوقةٌ أنتِ.

وقال البصريون: يجب إبرازه[3]. وهو الأصحّ. وما أتى في الشعر فمن شوارده. وقد أجمعوا على أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا يجب ابرازه، لإجماعهم على أنّ اسم الفاعل فرع الفعل على تحمّل الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير، وإنّما الضمير في ما شابَهَ منها الفعلَ، فإذا كان كذلك فلا شك أنّ /٧ب/ المشبّه بالشيء أضعف منه في ذلك الشيء، فلو جعلناه متضمّناً للضمير على كلّ حال[4]؛ لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، إذ الفروع أبداً مُنحطّة عن درجة الأصول، فوجب إذا جرى على غير مَنْ هو له إبراز الضمير

(*) المسألة ٨ في الإنصاف ٥٧. وينظر: المسألة ٧٥ في هذا الكتاب.

(١) ينظر: المساعد ١/٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) البيتان للأعشى كما في الإنصاف ٥٨، وروايتهما في ديوانه ٢٢٣:

.... فَيافٍ تَنُوفاتٌ وبَيْداءُ خَيْفَقُ
لمحقوقة أن تستجيبي لصوته ... .

والسملق: الواسعة، والخيفق: الواسعة التي يخفق فيها الشراب.

(٣) المساعد ١/٢٢٨، ٢٢٩.

(٤) في الأصل: خالف. تحريف.

ليقع الفرق بين الفرع والأصل. ولأنّه لو لم يبرُزْ، لأدّى ذلك إلى الالتباس، ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ أخوه ضاربُهُ، وجعلت الفعل لـ (زيد)، ولم تُبرز الضمير؛ لأدّى ذلك إلى سَبْق فهم السامع إلى أنّ الفعل للأخ، ولتلَبّس عليه ذلك، ولو أُبرزَ لزال الالتباس.

الثامنة: (*)

مذهب الكوفيين أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة[1]؛ لأنّه يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أنْ لا يجوز تقديمه.

ومذهب البصريين أنّه يجوز تقديمه سواء كان مفرداً أو جملة لمجيئه كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، كقولهم:

«في بيتِهِ يُؤْتَى الحَكَمْ»[2].

و «في أكفانِهِ لُفَّ الميّتَ»[3].

و «تميميٌّ أنا»[4].

/٨ أ/ وكقوله:

بنونا بنو أبنائِنا، وبناتُنا ... بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ[5]

وتقديره: هو أبناؤنا بنونا. وهذا هو الصحيح. وما قاله الكوفيون فاسد؛ لأنّ الخبر، وإنْ كان متقدّماً في اللفظ فهو متأخّرٌ في المعنى، ولهذا جاز

(*) المسألة ٩ في الإنصاف ٦٥.

(١) أجاز الكوفيون تقديم الخبر إذا كان جاراً ومجروراً، وقد اتصل به ضمير يعود على المبتدأ، والمبتدأ معرفة، نحو: في دارِه زيدٌ، وأجاز الكسائي تقديم نحو: ضَرَبْتُهُ زيدٌ. (الهمع ٢/٣٧).

(٢) المثل في: أمثال أبي عبيد ٥٤.

(٣) الإنصاف ١/٦٦، في الأصل: (إنّ الميّت) تحريف.

(٤) الهمع ٢/٣٧، ٣٨.

(٥) الإنصاف ٦٦، والرضيّ على الكافية ١/٨٧، وابن عقيل ١/١٠٨ بلاعزو، وينسب للفرزدق.

إجماعاً (ضربَ غلامَهُ زيدٌ). وقال الله تعالى: ﴿فأَوْجَسَ في نفسه خِيْفَةً مُوسى﴾[1]. ونظائره كثيرة.

التاسعة: (*)

قال الكوفيون: العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ[2]. وذهب بعضُهم إلى أنّ العامل هو الفاعل. وقال هِشام بن معاوية صاحب الكِسائيّ: إذا قُلْتَ: ظَنَنْتُ زيداً قائماً، فَنَصْبُ (زيدٍ) بالتاء، و(قائم) بالظَّنّ. وعن خلف الأحمر من الكوفيين أيضاً أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، واحتجّ الكوفيون بأنّه لا يكون مفعول إلّا بعد فعلٍ وفاعلٍ لفظاً أو تقديراً، لأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فوجب أن يكونا عاملين فيه.

وقال البصريون: الفعل وحدَه عامل في الفاعل /٨ب/ والمفعول جميعاً، لإجماعهم على أنّ الفعل له تأثير في العمل. وأمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسم. والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، فهو باقٍ على أصله في الاسميّة، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل. وهذا هو الصحيح. وقول الكوفيين مردودٌ فتفهّمه لأبين لك فساده.

العاشرة: (*)

مذهب الكوفيين أنّ (عليك وعندَك ودونَك) في الإغراء يجوز تقديم

---

(1) ٦٧ / طه ٢٠.

(*) المسألة ١١ في الإنصاف ٧٨.

(2) وذهب الكسائيّ إلى أنّ الناصب هو الفعل مذهب البصريين في هذه المسألة، وتابعه أحمد بن يحيى ثعلب. ينظر: أمالي الزجّاجي ٥١، ومجالس العلماء ٤٣، وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٥٤.

(*) المسألة السابعة والعشرون في الإنصاف ٢٢٨، وينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ والأمر عنده أنّ المنصوب إنما نصب بمضمر.

معمولاتها عليها كقوله تعالى: ﴿كتابَ الله عليكم﴾[1]، وقوله:

يا أيُّها المائحُ، دلوي دُونَكا ... إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا[2]

ولإجماعهم أنّ هذه[3] قامت مقام الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، فكذلك ثانيه.

وقال البصريون: لا يجوز ذلك، لأنّها فرع على الاسم في العمل، إلّا أنّها عملت لقيامها مقامه فينبغي ألّا تتصرّف تصرّفه، كما تقدّم من أنّ الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول، ونصب (كتاب الله) في الآية على المصدر المؤكّد.

الحادية عشرة: (*)

قال الكوفيّون: كلّ ظرفٍ[4] /٩أ/ جاء منصوباً فنصبه على الخلاف، إذا وقع[5] خبراً لمبتدأ وشبهه؛ لأنّ خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى، فإذا كان ظرفاً لم يكن كذلك. وقال ثعلب: بل هو منصوب بفعل محذوف غير مقدّر.

---

(١) ٢٤ / النساء ٤.

(٢) الرجز في التبصرة ٢٥٠ لوائل بن صريم اليشكري، والإنصاف ٢٢٨ بلا عزو، وعزاه المحقق لراجز جاهليّ من بني أُسيد بن عمرو بن تميم. وقيل: لجارية من مازن، وهو في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٤: (المائح) موضع (الماتح)، والرجزان وثالث في المذكر والمؤنث لابن الانباري ٣٣٢، والزاهر ٢/٨٥.

والمائح: هو الذي ينزل يغرف بيديه إذا قلّ ماء الركيّة، وجمعه (ماحة)، والماتح المستقي. والرجز في معاني الفرّاء ١/٢٦٠.

(٣) أي: هذه الألفاظ (عليك...).

(*) في الأصل: عشر، وهي المسألة التاسعة والعشرون في الإنصاف ٢٤٥.

(٤) طمس في الأصل سوى الكاف والفاء.

(٥) الواو مطموسة في الأصل.

وقال البصريّون: إنّه ينتصب بعاملٍ مقدّر، إمّا فعلٌ أو اسمُ فاعل على اختلاف التقدير، لأنّ كلّ ظرفٍ زمانيّ أو مكانيّ فإنّ[1] فيه معنى (في)، و(في) حرفُ جرّ، وحروف الجرّ لا بدّ لها من شيء تتعلّق به؛ لأنّها دخلت رابطةً. فأعرف هذا وتجنّبْ ما سواه تُصِب.

الثانية عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف[2]، كما قالوا في الظرف. فهو باطل على باطل.

وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بفعل قبلَه، لا معنى فعلٍ، على الصحيح، بواسطة الواو؛ لأنّك إذا قُلْتَ: استوى الماءُ والخشبةَ، فإنّ (استوى) فعل لازم؛ إلاّ أنّه قَوِيَ بالواو، فتعدّى بواسطة الواو إلى الاسم، فنصبَه. وذهب أبو إسحاق الزجّاج إلى أنّه منصوب بتقدير عامل /٩ب/، والتقدير: لابَسَ الخشبةَ[3]. وليس هذا بصحيح؛ لأنّ فعلِ المُلابَسَةِ لا يُقَدَّر إلاّ مع عدم العامل اللفظيّ الفعليّ عند بعضهم، ونَصَرَ هذا بعضُهم.

وذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع)، نحوَ: جئتُ معه[4]، وهو ضعيف، ودعوى لا دليل عليها.

---

(١) لعلّها (زائدة)، إذ لا مكان لها.

(*): المسألة ٣٠ في الإنصاف ٢٤٨.

(٢) مذهب الفرّاء أنه منصوب على الصرف. جاء في (معاني القرآن ١/ ٣٣، ٣٤): «... وإنْ شئتَ جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقوله النحويّون من الصرف، فإنْ قلت: وما الصرف؟ قلت: أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَه ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

(٣) الهمع ٣/ ٢٣٨.

(٤) ذهب الأخفش في (معاني القرآن) ٢/ ٣٣٦ إلى أنّ الواو هنا بمعنى الباء، قال في قوله تعالى: ﴿خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً﴾: فيجوز في العربية أن يكون بآخرَ، كما تقول: استوى الماءُ والخشبةَ، أي: بالخشبة.

الثالثة عشرة: (*)

قال الكوفيّون: لا يجوز تقديم الحال على العامل المتصرّف مع الظاهر خاصّة، ويجوز مع المضمر. قالوا: لأنّه يؤدّي إلى تقديم المُضمَر على الظاهر، وهو مردودٌ بكونه مقدَّماً في اللفظ مؤخّراً في المعنى.

وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز التقديم مطلقاً سواء مع المُضمَرِ والمُظهَر، وهو الصحيح، لتصرّف العامل، ومتى تصرّف في نفسه تصرّف في معموله، فاعرفْه واتبعْه، تُصِبْ إنْ شاء الله.

الرابعة عشرة: (*)

مذهب الكوفيّين أنّه إذا كُرِّرَ الظّرف التّامّ، وهو خبر المبتدأ يجبُ نصبُ الصفة[1]، نحو: في الدارِ زيدٌ قائماً فيها. وقول الله تعالى: ﴿وأمّا الذينَ سُعِدوا ففي[2] /٩ب/ الجنّةِ خالدينَ فيها﴾[3]. أجمعوا على نصبهما.

وقال البصريّون: لا يجب ذلك، بل يجوز الرفع والنصب. وهو الصحيح؛ لأنّهم أجمعوا أنّه إذا لم يُكرَّر الظّرف[5] يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرّروا، إذ لا فرق بينهما، وإنْ كانت [في][6] الأولى تُفيد ما تفيده

(*) المسألة ٣١ من الإنصاف ٢٥٠.

(*) المسألة ٣٢ في الإنصاف ٢٥٨.

(١) والفرّاء لا يشتهي الرفع وإن كان جائزاً وذلك حين يتفق الحرفان، فإن اختلفا جاز الرفع والنصبِ على حُسْن. (المعاني ٣/١٤٦، ١٤٧).

(٢) في الأصل: (في).

(٣) ١٠٨ /هود ١١. وضمّ السين قراءة الأعمش وحفص وحمزة والكسائي، وفتحها قراءة غيرهم. (ينظر: القرطبي ٩/١٠٢).

(٤) كذا في الأصل والإنصاف.

(٥) بعده: (أنّه)، وهي زيادة لا مسوّغ لها.

(٦) زيادة يقتضيها السياق، كما في الإنصاف.

الثانية، إلاّ أنّ الثانية يَدُلّ على سبيل التوكيد، والتوكيد سائغ[1] في كلام العرب مستعمل في لغتهم، بلا خلاف. ولا في الاثنين[2] بأنّه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالةٌ على ثبوت النصب. ونحن نقول به. مع أنّه قد يُروى عن الأعمش أنّه قرأ: (خالدون فيها)[3] بالرفع، فاستدلالهم بذلك لا يثبُت مع ما ذكرت؛ ولأنّه ليس عدم القراءة به مانعاً لِمَا لَمْ يُقرأ، ألا ترى أنّه لم يأت في القرآن ترك عمل (ما) النافية في المبتدأ والخبر، نحوَ: ما زيدٌ قائمٌ، إلاّ فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة مستعملة صحيحة معروفة والإجماع منعقد منطبق على أنّه يجوز في علم العربية ما لا يجوز في القراءة؛ لأنّ القراءة سُنّةٌ متّبعةٌ وجوباً، فعدم الجواز في القراءة لا يدلّ على عدم الجواز في علم العربيّة. والله أعلم.

/١٠ب/ **الخامسة عشرة**(*) :

ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم (التمييز على عامله)[4]، سواء المتصرّف وغيره[5]؛ لأنّه هو الفاعل في المعنى، فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يَجُزْ تقديمه، كما لو كان فاعلاً في اللفظ، ولا يَلْزَمُ على هذا، الحال حيث يجوز تقديمها على العامل المتصرّف، لأنّك إذا قلت: جاءَ زيدٌ راكباً، فـ (زيدٌ) هو الفاعل لفظاً ومعنىً، وإذا استوفى الفعلُ فاعلَهُ من جهة اللفظ والمعنى، صار (راكباً) بمنزلة المفعول به المَحْض، فجاز تقديمه كالمفعول به المَحْض.

---

(١) في الإنصاف ١/٢٥٩ : شائع.

(٢) في الأصل: (الآيتين)، تصحيف، لأنهما تمثيل وآية.

(٣) لم أقف على ذكر لهذه القراءة إلاّ في الإنصاف ١/٢٥٩.

(*) المسألة العشرون بعد المئة في الإنصاف ٨٢٨.

(٤) في الأصل : (عامل التمييز عليه) وهو وَهْم.

(٥) ذكر السيوطيّ أنّ المانعين هم: سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيّين والمغاربة. (الهمع ٤/٧١).

وذهب الكوفيّون[1] إلى جوازه، ووافقهم المازنيّ والمبرّد[2] لقوله:

أتهجـرُ ليلى بـالفـراقِ حبيبَهـا وما كـانَ نفسـاً بـالفـراقِ تـطيبُ[3]

ولأنّه فعلٌ (منصرف جاز)[4] تقديمه كالحال. وهـذا ليس بصحيح، لما ذكرناه من التعليل والرواية الصحيحة المعتَمَدة في البيت:

وما كـانَ نـفسي بالـفراقِ تَـطيبُ

السادسة عشرة: [5]

قال الكوفيّون: /١١أ/ إنّ (غير) لفظة يجوز بناؤها على الفتح في كلّ موضع تَحْسُنُ فيـه (إلاّ) سواءٌ أُضِيفَتْ[6] إلى متمكّن أو إلى غير متمكّن، لأنّها هاهنا قـد قامت مقـام (إلاّ) و(إلاّ) حرف استثنـاء[7]. والأسماء إذا قـامت مقام الحروف وجب أن تُبنى، وهو لا يختلف بـاختلاف مـا يضاف إليـه من متمكّن وغير متمكّن.

وذهب البصريّون إلى أنّـه لا يجوز بناؤها[8] إلاّ[9] مـع إضافـةٍ إلى غير متمكّن فقط، لأنّ الإضافة إلى غير المتمكّن يجوز في المضاف البناءُ. قال الله تعـالى: ﴿وهمْ من فَزَعِ يـومَئذٍ آمِنـون﴾[10] في قـراءة مَنْ بنى، والأصـل

---

(١) وخصّ السيوطي الجواز بالكسائيّ من الكوفيين. (الهمع ٤/٧١).

(٢) نفسه، وزاد الجرميّ.

(٣) البيت لأعشى همدان في شعره ٣١٢: للفراق. وفي الإنصاف ٨٢٨: (سلمى) موضع ليلى. والبيت متنازع، ينظر هامش الإنصاف، وعلى روايته لا يصح أنْ يكون للمجنون.

(٤) في الأصل: (منصرف فجاز).

(٥) المسألة ٣٨ في الإنصاف ٢٧٨.

(٦) في الأصل: أضيف ما.

(٧) في الأصل: استثنى.

(٨) في الأصل: بناءه. والتصويب انسجاماً مع السياق لعود الضمير على مؤنث.

(٩) في الأصل: إلى. تحريف.

(١٠) ٨٩ / النمل ٢٧.

الإضافة[1] لا يجوز البناء في المضاف؛ لأنّه باقٍ على أصله في الإعراب. وهذا هو الصحيح، وكذا ما أشبه غيراً يُبنى إذا أُضيف إلى غير متمكّن، فافهمْه تُصِبْ إنْ شاء الله تعالى.

السابعة عشرة: (*)

مذهب الكوفيين أنّ (سِواء)[2] قد يكون اسماً بمنزلة (غير)، لا يلزم الظرفية[3] بدليل دخول حرف الجرّ عليه، كقوله:

ولا ينطِقُ المكروهَ مَنْ كانَ منهمُ
إذا جَلَسُوا منّا ولا من سِوائِنا[4]

وقوله:

وما قَصَدَتْ من أهلِها لِسِوائكا[5]

فدخول حرف الجرّ عليها دليل على أنّها لا تلزم الظرفية.

ومذهب البصريين أنّها لا تكون إلّا ظرفاً، لأنّه لم يُستَعمل في كلامهم إلّا ظرفاً، نحو: مررْتُ بالذي سِواءَكَ[6]، فوقوعها صلةً تدلّ على كونها ظرفاً، بخلاف (غير)، وما استدلّ به الكوفيّون من ضرورات الشعر، وشاذّ الرواية، وغريبه.

---

(1) في الأصل: «والأصل فه» بحذف (الإضا).
(*) المسألة ٣٩ من الإنصاف ٢٩٤.
(٢) و(سوى) أيضاً.
(٣) الرضي على الكافية ١/٢٢٨.
(٤) البيت للمرّار بن سلامة العجليّ، وهو من شواهد سيبويه ١/١٣، ٢٠٣، وفيه: ولا ينطق الفحشاة.
(٥) عجز بيت للأعشى، ديوانه ٨٩، وهو من شواهد سيبويه ١/١٣، ٢٠٣.
(٦) في الأصل: سواك.

الثامنة عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (كم) مركّبة، وأصلها (ما) زِيْدت عليها الكاف[1]، لأنّ العربَ قد تصل الحرف من أوّله وآخره.

وذهب البصريّون إلى أنّها مفردة موضوعة العدد إذ الأصل في الأسماء الإفراد، والتركيبُ فرعٌ، ومَنْ تمسّك بالأصل[2] خرج عن عُهدة المطالبة /١٢أ/ بإقامة الدليل، ومَنْ عدل عن الأصل افتقر عن إقامة الدليل، لأنّ لزوم الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة. وما ذكره الكوفيون من أنّ أصلها (ما) زِيْدت عليها الكاف مجرّد دعوى من غير دليل مُعتَبَر.

التاسعة عشرة: (**)

قال الكوفيّون: إذا فُصِل بين (كم) الخبريّة ومجرورها بظرفٍ كان مجروراً على حاله بـ (كم)، كما إذا وَلِيَها، كقوله:

كم بجودٍ مُقرفٍ نال العُلى
وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهْ[3]

وقوله:

كم في بني سعدِ بنِ بكرٍ سيّدٍ
ضخمِ الدّسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ[4]

(*) المسألة ٤٠ في الإنصاف ٢٩٨.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٨٩.

(٢) مكررة في الأصل.

(**) المسألة ٤١ في الإنصاف ٣٠٣.

(٣) من شواهد سيبويه ١/٢٩٦، والمقتضب ٣/٦١ بلا عزو، وقد عزاه المحقق لأنس بن زُنيم أو لعبد الله بن كُريز أو لأبي الأسود الدؤلي كما في الخزانة ٣/١١٩-١٢٢، وأبيات أنس في الأغاني ٢٣/٣٤٩ وليس البيت بينها، وكذا في ديوان أبي الأسود ٦٤.

(٤) من شواهد سيبويه ١/٢٩٦، بلا عزو، وفي الإنصاف ١/٣٠٤: كم في بني بكر بن سعد، =

وإنّ خفض الاسم بعد (كم) بتقدير (مِنْ)، والمعنى مُقتضٍ لهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف، وحروف الجرّ كما هو مع عدمه.

وقال البصريون[1]: إنّ ذلك لا يجوز، "ويجب أن يكون منصوباً، لأنّ (كم) هي العاملة فيما بعدها، لأنّها بمنزلة عدد يُضاف إلى /١٢ب/ ما بعده، فإذا فُصِل بينهما بظرفٍ أو غيره بَطَلَتِ الإضافة؛ لأنّ الفصل في اختيار الكلام بهما لا يجوز، كما قال الشاعر:

كم نالَني منهم فضلاً على عَدَمٍ
إذ لا أكادُ على الإقتارِ أحتمِلُ[2]

والتقدير: كم فضلٍ نالني منهم.

وقال غيره:

.... وكم دونَهُ من الأرضِ مُحدَوْدِباً غارُها[3]

والرواية الصحيحة في (مُقْرِفٍ) الرفع ثم النصب، وإنْ سُلِّم أنّه مجرور، فإنّه شاذّ، وما جاء في الشعر شاذّاً لا يكون فيه حُجّة، والشعر كثير الشّذوذ، وكذا المجرور بعد (كم) ليس مجروراً بتقدير (من)، بل بالإضافة، على الأصحّ من أنّ حروف الجرّ لا تُضمَر، فاعرفه.

وهو في المقتضب ٣/٦٢، بلا عزو، وعزاه المحقق إلى الفرزدق عن العيني، وليس في ديوانه.
والدسيعة: مائدة الرجل إذا كانت كريمة، وقيل: هي الجفنة. (اللسان/ دسع)، وضخم الدسيعة الذي يُعطي فيُجزل.

(1) ينظر: الكتاب ١/٢٩٥، ٢٩٦، والمقتضب ٣/٦٠ فما بعدها.

(2) البيت للقُطاميّ، ديوانه ٣٠، برفع (فضل)، و(من الإقتار)، وحسُنَ النصب للفصل بالجارّ والمجرور بين (كم) ومجرورها، والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٩٥، والمقتضب ٣/٦٠.

(3) في الأصل (مجدودباً مازها) تصحيف وتحريف. والبيت لزهير بن أبي سُلمى، كما في الكتاب ١/٢٩٥، والتبصرة ١/٣٢٣، وليس في ديوانه، ونسبه ابن جنّي في المحتسب ١/١٣٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه أيضاً، وتتمته: تَؤُمُّ سِناناً.

العشرون: (*)

ذهب الكوفيّون [إلى] أنّه يجوز إضافة النّيف إلى العشرة(1)، نحو: خمسة عَشَرٍ بدليل قول الشاعر:

كُلّف من عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ بنت ثماني عَشْرةٍ من حجّتِهْ(2)

ولأنّه اسم مُظْهَر جازَتْ(3) إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء التي يجوز /١٣أ/ أنْ تضاف. وهذا ظاهر الفساد؛ لأنّه مركب، والتركيب يُنافي الإضافة، والبيت لا يُعرف قائله(4)، وإنْ عُرِف قائله نقول صرفه لضرورة الشعر، وردّه إلى لفظ الجرّ، لأنّه جعل (ثماني عشرة) بمنزلة اسم واحدٍ، وقد أضاف إليه النّيف(5)، وهم إذا صرفوا الاسم للضرورة ردّوه إلى أصله، وجميع ما يُروى من نحو هذا فإنّه شاذّ لا يُقاس عليه، فقِسْ عليه تُصِبْ، إنْ شاء الله.

الحادية والعشرون: (*)

وقال الكوفيّون أيضاً في العدد: إنّه يجوز الخمسةَ العَشَرَ درهماً(6)، قالوا: لأنّه قد صحّ عن العرب ما يُوافق مذهبنا، حكى ذلك أبو عمروٍ عن أبي الحسن الأخفش عن بعض العرب.

(*) المسألة ٤٢ من الإنصاف ٣٠٩.

(1) قيّد الفرّاء في (المعاني ٢/٣٤) جواز ذلك بالشعر، وقال أبو بكر بن الأنباريّ: «ومن العرب مَنْ يضيف النّيف إلى العشر، وهو ممّا لا يُقاس عليه... وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر» المذكر والمؤنث ٦٣٣.

(2) الشطران لنُفَيْع بن طارق كما في الحيوان ٦/٤٦٣، والخزانة ٣/١٠٥ عنه، وهو في معاني الفراء ٢/٣٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباريّ ٦٣٣ بلا عزو.

(3) في الأصل: (فجازت)، ولا مكان للفاء.

(4) ليس هذا صحيحاً، وقد سبقت نسبته.

(5) في الأصل: (بيت) تحريف.

(*) المسألة ٤٣ في الإنصاف ٣١٢.

(6) وهو مذهب الكسائي. (إصلاح المنطق ٣٠٢)، والفرّاء (المعاني ٢/٣٣).

وعندي أنّه لا حجّة لهم به لقلّته وشذوذه، والشاذّ لا يُقاس عليه، ولا يُلتفَتُ إليه.

ومنع أصحابنا البصريّون من دخول الألف واللام في (العشر)، وهو الصحيح المعروف[1]، وأجمعوا على أنّه يقال: الخمسةَ عَشَرَ درهماً بتعريف (خمسة) فقط؛ لأنّ الاسمين لمّا رُكّبا امتزجا، فصارا كاسم واحد، فإذا صارا[2] كاسم واحد فلا /١٣ ب/ ينبغي[3] أنْ تُجمع فيه علامتان، بل ينبغي أن تلحق الأوّل منهما علامة التعريف، كما تلحق أول الاسم المفرد، كذلك عرَّفتِ العربُ الاسم المركّب، كما قال الشاعر:

تَفَقَّأَ[4] فوقَهُ القَلَعُ السواري[5] وجُنَّ الخازِبازِ به جنونا[6]

الثانية والعشرون: (*)

وقال الكوفيّون فيه أيضاً: إنّه يجوز أن يكون التمييز معرفة[7]؛ كقولنا: خمسةَ عَشَرَ الدرهمَ، ونحوه؛ لأنّه مانعَ في اللفظ من كونه مُعَرّفاً.

وقال البصريون: لا يجوز تعريفه؛ لأنّه تمييز، والتمييز لا يكون إلاّ نكرة، وإنّما توجّب أن يكون نكرة؛ لأنّ الغرض تمييز المعدود من غيره، وذلك لا يحصل إلاّ بالنكرة؛ لكونها أخفّ، فكانت أولى من المعرفة التي هي

---

(١) ينظر: التبصرة ٤٨٧/١.
(٢) الألف مطموسة في الأصل.
(٣) في الأصل: (فينبغي).
(٤) في الأصل: (تفقّع)، تحريف.
(٥) في الأصل: للسواري.
(٦) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، شعره ١٥٩، وهو من شواهد سيبويه ٥٢/٢. وتفقّأ: تشقّق، والقَلَع: جمع قَلَعة وهي قطعة من السحاب، والسواري: السُّحُب التي تأتي ليلاً، والخازِباز: ضَرْبٌ من النبات، وقيل: هو نوع من ذباب العشب.
(*) في سياق المسألة ٤٣ في الإنصاف ٣١٥.
(٧) ينظر: معاني الفراء ٧٩/١، وشرح اللمع لابن الدهان ق ١٠١، والهمع ٧٢/٤.

أثقل، فاعتمدْ هذا تُصِبْ إنْ شاء الله.

الثالثة والعشرون: (*)

ذهب [الكوفيون](1) إلى أنّه لا يجوز أن يقال: ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ(2)، لإجماعهم على أنّه لا يجوز أن يُبنى من ثلاثة عَشَرَ (فاعل)، وإنّما يُبنى من لفظ أحدهما /١٤أ/، وهو ثلاثة، ولا يُبنى من العدد الثاني، وهو العشرة، قالوا: وذِكْرُ العَشَرةِ مع ثالث لا وجه له.

وذهب البصريّون إلى جوازه؛ لأنّه الأصل والقياس؛ وقد جاء عن العرب ذلك(3)، فإذا ساعدَ مذهبَهم النقلُ والقياسُ وجب أن يكون جائزاً وأن يكون هو الأصحّ. والله أعلم.

الرابعة والعشرون: (*)

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المنادى المفرد المعرفة معربٌ مرفوع(4)، واحتجوا بحُجّة واهية. وقال الفراء: هو مبنيّ على الضمّ، وليس بفاعل ولا مفعول.

وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على الضمّ، وموضعه النصب؛ لأنّ موضع كلّ منادى منصوبٌ، لأنّ حرف النداء ناب مناب الفعل، فإذا قُلْتَ: يا زيدُ، فالمعنى: أدعو زيداً، فقام (يا) مقام (أدعو)، وإنّما بُني؛ لأنّه أشبَهَ كاف

(*) المسألة ٤٤ في الإنصاف ٣٢٤.

(1) ساقطة من الأصل.

(2) إصلاح المنطق ٢٩٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٥٦.

(3) في هذا الكلام نظر، إذ لم ينصّ أحد من البصريين الأوائل على سماعه عن العرب، ينظر: الكتاب ٢/١٧٢، ١٧٣، المقتضب ٢/١٨٢.

(*) المسألة ٤٥ في الإنصاف ٣٢٣.

(4) وهو رأي الكسائيّ لا عامّة الكوفيين، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ق٣٥ عن ابن الأنباري في كتابه الإنصاف... للدكتور محيي الدين توفيق، وشرح اللمع لابن الدهان ق/ع/٢٧.

الخطاب، ووقع موقع اسم الخطاب، فكان مبنياً مثله في قولنا: أدعوكَ، من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، ووقوعه موقعه، /١٤ب/، وإنّما بُني على الحركة فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً، وبين ما كان بناؤه عارضاً، وإنّما بُني على الضّم، لأنّه لو بُنيَ على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم المحذوفة اكتفاء بالكسر عن الياء، نحو: يا غلامِ، ولو بُنيَ على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو: يا غلام.

الخامسة والعشرون: (*)

مذهب الكوفيين أنّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير واسطة، كقوله:

فيا الغلامانِ اللذانِ فرّا   إيّاكما أنْ تُفلتاني شرّا[1]

ومذهب البصريين أنّه لا يجوز، لأنّ الألف واللام للتعريف العهديّ أو الجنسيّ، و(يا) تُعرِّف المنادى بالمقابلة، وتعريفان لا يتّفقان في كلمةٍ سواءٌ اتّفقا أو اختلفا[2]، وما أنشده الكوفيون فالتقدير فيه: فيا أيّها الغلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والصفة تُقام مُقام الموصوف كثيراً في[3] كلامهم. وأمّا قولهم /١٥أ/ في الدعاء: يا الله، فإنّ حرف التعريف قد يُنزلُ فيه منزلة الجزء من نفس الكلمة، بدليل أنّه يُقال: أَللّه، بقطع الهمزة، كما قال:

مباركٌ[4] هوَ ومَنْ سَمّاهُ   على اسمك اللهمّ يا أَللّهُ[5]

(*) المسألة ٤٦ في الإنصاف ٣٢٥.

(١) بيتان من الرجز المشطور في المقتضب ٤/٢٤٣: (تكسبانا) موضع (تُفلتاني) والإنصاف ١/٣٣٦: (تكسباني)، بلا عزو.

(٢) ومن ثمّة ذكر المبرد في المقتضب ٤/٢٤٣ أن الصواب في إنشاد البيت: فيا غلامانِ اللذان فرّا، كما تقول: يا رجلُ العاقلُ، أقبِلْ.

(٣) في الأصل: من، تحريف.

(٤) في الأصل: (منازل)، تحريف.

(٥) الإنصاف ١/٣٣٩، واللسان (أله) بلا عزو.

ولأنّه قد كثر استعمالهم له في الدعاء، فلا يُقاس عليه. والله أعلم.

السادسة والعشرون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الميم المشدّدة في النداء في قولهم: اللهمّ، ليست عوضاً من حرف النداء بدليل قوله:

وما عليكِ أنْ تقولي كلّما سبّحتِ أو هلّلتِ: يا اللهمّ ما
اردُدْ علينا شيخَنا مسلّما فإنّنا من حيرةٍ لن نَعدَما[1]

فجمع بين الميم و(يا)، فَجَمْعُه بينهما دليل على أنّ الميم ليست عوضاً عن (يا).

وذهب البصريّون إلى أنّها عوض من (يا) التي للنداء، والهاء على أصلها مبنيّة على الضمّ[2]، لأنّهم أجمعوا على أنّه لا يقال: اللهمّ، إلّا في النداء، ولا يقال في غيره قطعاً، ويُستفاد بقول (اللهمّ) ما يُستفاد بقول (يا الله)، فدلّ ذلك على أنّ الميم عوض؛ لأنّ /١٥ب/ العوض قام مقام المعوَّض، ولا يُجمع بينهما إلّا في ضرورة الشعر. وهذا هو الأصحّ.

السابعة والعشرون: (**)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ ترخيم المضاف جائز، فيُوقِعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه[3]، كما قال:

(*) المسألة السابعة والأربعون في الإنصاف ٣٤١.

(١) الثلاثة الأولى في الإنصاف ٣٤٢/١، واللسان (أله) والرضي على الكافية ١٣٢/١، والخزانة ٣٥٩/١: صلّيتِ أو سبّحتِ. والأول والثاني في الهمع ٣٤٧/٥.

(٢) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٣) أوضح المسالك ١٠١/٣، وقد أجازه سيبويه على لغة مَنْ ينتظر ٣٤٢/١.

(**) المسألة ٤٨ في الإنصاف ٣٤٧.

خُـذوا حظَّكم، يـا آلَ عِكـرِمَ، واحفَـظوا
أواصـرَكـم والـرَّحْمُ بـالـغَـيْـبِ تُـذْكَـرُ[1]

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّه لم تُوجَدْ شروط الترخيم، وهي أنْ يكون الاسم منادى علماً مفرداً زائداً على ثلاثة أحرف. وما استشهد به الكوفيّون من ضرورة الشّعر. والترخيم لضرورة الشعر جائز[2]. والله أعلم.

الثامنة والعشرون : (*)

ذهب الكوفيّون إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ، إذا كان في الحَشْوِ؛ لأنّ في غيره من الأسماء ما يظاهره[3] ويماثله، نحو: يدٍ ودمٍ، فخُفّف كما خُفّف هذا. وقال بعضهم: يجوز الترخيم في الأسماء مطلقاً.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، سوى ما فيه /١٦أ/ هاء التأنيث وإليه ذهب الكسائيّ من الكوفيّين، لأنّهم أجمعوا على[4] أنّ الترخيم في عرف النحويّين إنّما هو حذفٌ دَخل في الاسم المنادى، إذا كَثُرَتْ حروفه طلباً للخفّة، فإذا كان كذلك، فهذا الحذف[5] في الثلاثيّ لا حاجة بنا إليه؛ لأنّ الثلاثيّ في غاية الخفّة،وما أتى منقوصاً من الأسماء كَيَدٍ ونحوه قليل في الاستعمال، بعيد في القياس.

التاسعة والعشرون : (**)

مذهب الكوفيّين أنّ الاسم الذي قبل آخره ساكن، يكون ترخيمه بحذف

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى، ديوانه صنعة ثعلب (قباوة) ١٥٧. وفي الأصل: (يذكر) بالمثناة من تحت. تصحيف.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/٣٧٢.

(*) المسألة ٤٩ في الإنصاف ٣٥٦.

(٣) في الأصل : يظاهر.

(٤) في الأصل : إلى.

(٥) في الأصل : الحذفة.

(**) المسألة ٥٠ في الإنصاف ٣٦١.

آخره، وحذف الساكن قبله، نحو: قِمَطْر، فيقال فيه: يا قِمَ، وما أشبهه؛ لأنّ الحرف الأخير إذا سقط من هذا بَقِيَ آخر الكلمة ساكناً، فلو لم تحذفْه، لأدّى إلى أن يُشبه الأدوات، وذلك تلبيس، فلا يجوز.

وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيمه بحذف الحرف الأخير منه فقط، لإجماعهم على أنّ حركة الاسم المرخّم باقية بعد دخول الترخيم، كما هي من ضمّ أو فتح أو كسر، فإذا ثبت هذا فهو موجود في الساكن ما يوجد في المتحرّك، وينبغي أنْ يبقى على /١٦ب/ ما كان عليه، إذا كان ساكناً، كما يبقى على ما كان عليه، إذا كان متحرّكاً. وما ذكره الكوفيّون ضعيف، بل فاسد، لأنّه لو كان معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور، لئلّا يشبه المضاف إلى ياء المتكلّم، ولا خلاف أنّه لا قائل هذا فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه. والله أعلم.

الثلاثون: (*)

قال الكوفيّون: يجوز ندب النكرة، والأسماء الموصولة؛ لأنّ النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة، والأسماء الموصولة معارف بصِلاتها كالأعلام، بدليل: «وامَنْ حفرَ بئرَ زمزماه»[1].

وقال البصريون: لا يجوز ترخيمها؛ لأنّ الاسم النكرة لا يخصّ شخصاً بعينه، والمراد بالندبة أن يُظهِرَ النادبُ عُذره في تفجّعه على المندوب، فيحصل التأسّي بذلك، فيخفّ[2] ما به من المصيبة، وذلك إنّما يحصل بالمعرفة، لا بالنكرة، والأسماء الموصولة مبهمة، فأشبهَتْ النكرة، فوجب أنْ لا يجوز ندبتها كالنكرة، وإن كانت الإشارة تقرّب النكرة من المعرفة، إلّا أنّها /١٧أ/ باقية على إبهامها، والمندوبُ إنّما يُنْدَبُ بأعرف أسمائِهِ وأشهرها.

(*) المسألة الحادية والخمسون في الإنصاف ٣٦٢.

(١) الهمع ٣/٦٧، وإنّما جاز لأنّ الصلة تعينه؛ فصار في الشهرة كالعَلَم.

(٢) في الأصل: فتخفّ، بالتاء.

وكذا الأسماء الموصولة، وإنْ كانت مخصّصة بالصلة إلّا أنّها لا تخلو من إبهام؛ لأنّ تخصيصها إنّما يحصل بالجُمل، والجمل في أصلها نكرات، وقولهم: وامَنْ حفرَ بئرَزمزماه، غير مُستقبَح، لأنّه بمنزلة: واعبدَ المطّلباه، وهو شاذٌ لا يقاس عليه.

الحادية والثلاثون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن تُلقي علامة الندبة على الصفة، نحو: وازيدُ الظّريفاه. وبه قال يُونُسُ بنُ حبيب البصريّ وأبو الحسن بن كيسان، كما جاز في المضاف إليه بدليل ما رُوِيَ عن بعض العرب أنّه ضاع منه جُمْجُمتان[1] أي: قَدَحان، فقال: واجُمْجُمَتيَّ الشّاميَّتَيْناه[2].

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّ علامة الندبة إنّما تُلقى على ما يلحَقُه تنبيه النداء لمدّ الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنّه لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب /١٧ب/ أن لا يجوز، وما ذكره الكوفيّون من تشبيه الصفة بالمضاف إليه لا يُسَلَّم، لأنّه لا يتمّ المضاف دون المضاف إليه، وليس كذلك الموصوف؛ فإنّه يتمّ بلا صفة، وما رُوِيَ عن بعض العرب: واجُمْجمتيَّ الشاميَّتَيْناه، شاذٌ لا يُعبأُ به من قياس يونس به.

الثانية والثلاثون: (**)

الاسم المفرد النكرة المنفيّ بـ (لا) منصوب بها عند الكوفيين[3]؛

(*) المسألة ٥٢ في الإنصاف ٣٦٤. وشرح السيرافي على الكتاب ٣/٥٧ عن «ابن الأنباري...» للدكتور محيي الدين توفيق ٢٦٠.

(١) في الأصل: جمجمتان.

(٢) في الأصل: الشاميّتاه.

(**) المسألة ٥٣ في الإنصاف ٣٦٦.

(٣) أمالي الشجري ٢/٢٢٢، والصحيح أنه مذهب الأخفش والمبرد من البصريين، ينظر: المقتضب ٤/٣٥٧، ٣٦٠، ٣٨٧، وأما سيبويه فعنده أنه معرب منصوب بلا تنوين. ينظر: الكتاب ١/٣٤٥، وهو مذهب الزجّاجي، وينظر: الجمل ٢٤١، والزجّاج والسيرافي، ينظر: الرضي على الكافية ١/٢٣٥.

لاكتفائهم بها عن الفعل من نحو: لا أجد رجلاً عندَك، في نحو: لا رجلَ عندك.

وعند البصريّين أنّه مبنيّ على الفتح؛ لأنّ الأصل في قولك: لا رجلَ عندك، لا من رجلٍ عندك؛ لأنّه جواب لقائل قال: هل من رجلٍ عندك؟ فلمّا حذفَتْ (مِنْ) من اللفظ، وركّبَتْ النكرة مع (لا) تضمَّنَتْ معنى الحرف، فوجب أنْ يُبنى، وإنّما بُنيت على حركة لِيُن لها حالة تمكّن قبل البناء، وبُنيت على الفتح؛ لأنّه أخفّ الحركات. وقول الكوفيّين إنّه منصوب بـ (لا)، لأنّه اكتُفِيَ به عن الفعل مجرّد دعوى بلا دليل. فلو كان كما /١٨أ/ زعموا لكان منوّناً.

الثالثة والثلاثون: (*)

أيمُن الله في القسم جمعُ (يمين) عند الكوفيين؛ لأنّه على وزن (أفْعُل) وهو وزن يختصّ به الجمع دون المفرد.

وعند البصريّين أنّه ليس بجمع، بل هو اسم مفرد مُشتَقّ من اليُمن، وليس بجمع يمين؛ لأنّه لو كان جمعاً، لكانت ألفُه ألفَ قطع فكَوْنُ همزته وصلاً دليل[1] على أنّه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً.

الرابعة والثلاثون: (**)

قال الكوفيّون: يجوز أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجرّ؛ لأنّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، كما قال:

(*) المسألة التاسعة والخمسون في الإنصاف ٤٠٤ وذكر ابن الدهّان في الغرة ق ٢/١٩٠ أنّ همزتها عند الكوفيين قطع، وعند البصريين وصل بناء على خلافهم بناء على جمعها أو إفرادها.

(١) في الأصل: دليلاً، وما صوّبته خبر الكون.

(**) المسألة الستون في الإنصاف ٢/٤٢٨. وينظر: الخلاف النحوي لمحمد خير الحلواني ٢٤٥.

فـزججتـهـا   بـمـزجّـةٍ   زجَّ الـقـلـوصَ أبـي مـزادهْ[1]

وكقوله:

يُـطفْـنَ بحُوزيِّ الـمـرابـعِ لـم تُـرَعْ

بـوادِيـهِ من قَرْعِ القِـسـيِّ الكـنـائـنِ[2]

وقوله:

فـاصـبحـتْ بـعـدَ خطِّ بـهـجـتِـهـا

كـأنَّ قـفـراً رسـومُـهـا قـلـمـا[3]

وقال:

تـمُـرُّ عـلى مـا تـسـتـمـرُّ وقـد شـفـتْ

غـلائـلَ عـبـدُ القيس منـهـا صـدورَهـا[4]

والتقدير: غلائلَ صدورِها عبدُ القيس. وحكى الكسائيّ عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. وحكى أبو عبيدة أنّه سمع بعض العرب يقول: إنّ لَتجِزُ فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها، ففصل بالقسم. وقرأ ابن عامر: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم»[5] بنصب (أولادَهم) وجرّ (شركائهم)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادَهم).

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلاّ بالظرف وحرف الجرّ، كقوله:

(١) بلا عزو في الخصائص ٢/٤٠٦، والمفصل ١٠٢، وشرح ابن يعيش ٣/١٩ وشرح الكافية ١/٢٧١، والخزانة ٢/٢٥١، ومعاني الفراء ١/٣٥٨، ٢/٨١: متمكّناً.

(٢) البيت للطرماح بن حكيم، ديوانه ٤٨٦: يَطُفْنَ بحوزيّ المراتع لم يُرَعْ حوزيّ المرابع: الوعل حوزيّ المرابع: الوعل الفحل الذي يحوز المرابع. والكنائن: جمع كنانة وهي جعبة السهام. والأصل في العجز: من قرع الكنائنِ القسيُّ.

(٣) البيت في الإنصاف ٤٣١ واللسان (خطط) بلا عزو.

(٤) البيت في الإنصاف ٤٢٨، بلا عزو.

(٥) ١٣٧ / الأنعام، والقراءة في السبعة ٢٧٠.

لـمّـا رأتْ سـاتـيـدَ مـا اسـتـعـبَـرَتْ

لله درُّ الـيـومَ مَـنْ لامَـهـا[1]

وكما قال:

كـمـا كُـتِـبَ الـكـتـابُ بـكـفِّ يـومـاً

يـهـوديٍّ يُـقـارِبُ أو يُـزيـلُ[2]

وقال الشاعر[3]:

هـمـا أخـوا في الـحـربِ مَنْ لا اخا لـه

إذا خـاف يـومـاً نَـبـوةً فـدعـاهـمـا[4]

/١٩أ/ وقال ذو الرُّمّة: [5]

كـأنّ أصـواتَ مـن إيـغـالِـهِـنَّ بـنـا

أواخـرِ الـمَـيْـسِ أصـواتُ الـفـراريـجِ

لأنّ الظرفَ وحرف الجرّ يُتَّسَع فيهما ما لا يُتَّسَع في غيرهما، (فنفينا عنه ما سواهما)[6] على مقتضى الأصل. وقوله: «زجّ القلوصَ أبي مزادَهْ»، يروى لبعض المدنيّين المحدثين المولّدين، وكذا كلّ ما استشهدوا به من الشعر،

---

(١) البيت لعمرو بن قميئة، ديوانه ٧٣، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١، ٩٢، والإنصاف ٤٣٢.
وساتيدما: جبل، كأنّه اسمان جعلا اسماً واحداً. (معجم البلدان ٦/٣).

(٢) البيت لأبي حيّة النُميريّ وهو من شواهد سيبويه ٩١/١. وابن جني في الخصائص ٤٠٥/٢، والإنصاف ٤٣٢.

(٣) في الهامش: وهي دُرْنا بنت عبعبة الجدريّة [الصواب: الجحدرية] وقيل: عَمْرة الجُشَميّة، وهي عبارة الإنصاف ٤٣٤.

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٩٢/١، والإنصاف ٤٣٤، وينظر هامشه فيما يتعلق بالقائل والمظانّ.

(٥) ديوانه ٩٩٦/٢: (أنقاض) موضع (أصوات).

(٦) في الإنصاف ٤٣٥: (فبقينا فيما سواهما)، وقد قرأت الأصل على ما أثبتّ لإهمال الحروف المعجمة، وبهذه القراءة استقام السياق، وهو نفي ما سوى الظرف وحرف الجرّ عن الاتّساع.

هو، مع قلّته وشذوذه وندوره لا يُعرف قائلوه، فلا يجوز الاحتجاج به. وما حُكيَ عن الكسائيّ وأبي عبيدة إنّما جاز مع اليمين؛ لأنّهم يدخلونها في كلامهم للتوكيد، ولهذا يُسمّونها، إذا وقعت في مثل هذا الموقع، لغواً، لزيادتها في الكلام، ووقوعها غير موقعها.

وأمّا القراءة في «قتلُ أولادَهم شركائِهم»(1) فلا(2) يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنّ الإجماع منعقد على أنّه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر، والقرآنُ ليس فيه ضرورة؛ ولأنّ فصاحته أعجزت فصاحة كلّ فصيح.

قال النحّاس وابن الأنباريّ: وهذه القراءة محمولة على وهم /١٩ب/ القارىء بها، إذ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتجّ بها أفصح الكلام، وإنّما دعا ابنَ عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم) بالياء، وهو متوجّه مع خفض (أولادِهم) فوجّه إثبات الياء في (شركائهم) مجروراً [على](3) أنّه بدل من (أولادهم)، لأنّ أولاد الناس شركاء آبائهم في النسب والميراث وسائر الأحوال، وهذه هي قراءة أهل الشّام.

وأمّا قراءة ابن عامر فلا وجه لها في القياس. والله أعلم.

الخامسة والثلاثون:(*)

ذهب الكوفيّون إلى جواز إضافة الشيء الى نفسه إذا اختلف اللفظان بدليل قوله عزّ وجلّ: ﴿ودارُ الآخرة﴾(4) و﴿حبَّ الحصيد﴾(5) وأشباهه.

وذهب البصريّون إلى منعه؛ لأنّ الإضافة يُراد بها تعريف الجنس

---

(1) ١٣٧ / الأنعام.
(2) في الأصل: (لا)، ولا بدّ من الفاء في جواب (أمّا).
(3) زيادة اقتضاها السياق.
(*) المسألة ٦١ في الإنصاف ٤٣٦.
(4) (ولدار الآخرة) جزء من ١٠٩ / يوسف، و٣٠ / النحل.
(5) ٩ / ق.

والتخصيص، والشيء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصّص، ولو كان كذلك لم يُضَفْ. والآيات التي استشهد بها الكوفيون محمولة على حذف المضاف، فهي إضافةُ وصفٍ وحذفٌ. والله أعلم.

السادسة والثلاثون:(*)

/٢٠أ/ في (كلا وكلتا) عند الكوفيّين(١)، تثنية لفظيّة ومعنويّة، فأصل (كلا): (كلّ)، فخُفّفتِ اللام وزِيْدَتِ الألف للتثنية، وزيدَتِ التاء في (كلتا) للتأنيث، وألفهما كألف (الزيدان) و(العَمْران)، وحُذفت النون منهما؛ لملازمتهما الإضافة، كقوله تعالى: ﴿كلتا الجنّتين آتتْ أُكُلها﴾(٢)، ولم تَقُل: آتتا. قال:

فـي كِـلْـتِ رِجلَيْـهـا سُـلامـى واحـدهْ
كـلـتـاهـمـا مـقـرونـةٌ بـزائـدهْ(٣)

وعند البصريّين أنّ فيهما إفراداً لفظيّاً، وتثنية معنويّة، وأنّ ألفهما كألف (عصاً ورحىً)(٤)، لأنّ الضمير تارةً يُرَدّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة مثنّىً حملاً على المعنى، كقوله تعالى: ﴿كلتا الجنّتين آتتْ أُكُلها﴾(٥)، وقال الشاعر:

كـلاهـمـا حينَ جدَّ الجَرْيُ بينَهـمـا
قـد أقلعـا، وكـلا أنـفـيـهـمـا رابـي(٦)

(*) المسألة الثانية والستون في الإنصاف ٤٣٩.

(١) معاني الفراء ٢/١٤٢، ١٤٣.

(٢) ٣٣ / الكهف.

(٣) بلا عزو في معاني الفراء ٢/١٤٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٧٤.

(٤) في الأصل: (عصىً ورحاً ورحىً).

(٥) ٣٣ / الكهف.

(٦) البيت للفرزدق، ديوانه.

وهذا هو الأصحّ عند المحقّقين، وإنّما انقلبت ياء في إضافتها إلى المضمر في حال النصب والجرّ تشبيهاً بـ (إلى) و(على) لمّا لزما الإضافة /٢٠ب/ فجُعِلَ لهما في حال الافراد حظٌّ، وفي حال التثنية حظّ، فهما في حال إضافتهما إلى المضمر كالمفرد، وإلى المضمر كالمثنّى، وقطع الحريريّ رحمه الله بأنّهما مفردان. قال: ولا يجوز أنْ يخبر عنهما إلاّ بمفرد.

السابعة والثلاثون :

ذهب الكوفيّون إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلّين بقول الله تعالى: ﴿لَيَجمعَنّكم إلى يوم القيامةِ، لا ريبَ فيه، الذين خَسِروا أنفسَهُمْ﴾[1]، قالوا: فـ (الذين) بدل من الضمير الذي هو الكاف والميم في (لنجمعنّكم) في موضع نصب[2]، ويقول الشاعر:

وما ألفيْتَني حِلمي مُضاعاً[؟]

فـ (حلمي) في موضع نصب بدلاً من الياء في (ألفيتني).

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يُبدل منهما، لأنّه و(الذين) في الآية مرفوع على الابتداء[3]، وخبره (فَهُمْ لا يُؤمنون). والبيت شاذّ، وقائله غير معروف. والله أعلم.

الثامنة والثلاثون :

ذهب الكوفيّون إلى أنّ اسم الإشارة المنادى يجوز أنْ يُنادى /٢١أ/ بغير حرف النداء استدلالاً بقول الشاعر:

---

(١) ١٢ / الأنعام.

(٢) هو مذهب الأخفش كما في: مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٧ والقرطبي ٦/٣٩٦.

(٣) المشكل والقرطبي. وهو عندهما أجود الوجهين، وهو مذهب المبرد.

إذا هَمَلَتْ عيني بها قال صاحبي :
لِمِثْلِكَ، هذا لوعةٌ وغرامُ[1]

ومعناه : فيما قالوا : لمثلِكَ يا هذا.

وقال البصريّون: لا يجوز أنْ يحذف حرف النداء من (هذا) ونحوه[2]، كما قدّمنا، وإنّما يجوز في العلم والمضاف وأيّ الموصولة، مثل: أيّها، ولمثلك هذا في البيت متأوّل. وقطع الواحديّ رحمه الله في (وجيزه) بما ذهب إليه الكوفيّون[3]، وأنّه يُنادى بغير حرف مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاءِ﴾[4]، قال: معناه: يا هؤلاءِ.

التاسعة والثلاثون :

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يحذف حرف النداء من اسم الجنس، كقولهم: «أطرِقْ كرا»[5] و«افتدِ مخنوقُ»[6] و«أصبحْ ليلُ»[7].

وقال البصريون: لا يجوز؛ لأنّه لا يُحذَف حرف النداء من الجنس، وهذا الذي استدلّوا به شاذّ لا مُعوَّل عليه[8]. وفي (أطرِقْ كرا) شذوذان:

[أحدهما][9]: حذف حرف النداء، والثاني: الترخيم[10].

---

(١) البيت لذي الرمّة غيلان بن عقبة، ديوانه ١٥٩٢/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، المساعد ٤٨٥/٢: لها، بمثلك.

(٢) في الأصل: نحوه.

(٣) وإليه ذهب ابن مالك في شرحه على الكافية الشافية ١٢٩١/٣.

(٤) جزء من الآيات ٦٦ / آل عمران، ١٠٩ / النساء، ٣٨ / محمد.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣، وهمع الهوامع ٨٠/٣.

(٦) المساعد ٤٨٥/٢.

(٧) المساعد ٤٨٥/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٢٦/١.

(٩) زيادة اقتضاها السياق.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣.

الأربعون :

قال البصريّون : إذا كان الاسم /٢١ب/ العلم المفرد المنادى موصوفاً بـ(ابن) مضافاً، فالمختار الفتح[1]، إلاّ المبرّد[2]، ومنه :

يا حكمُ بنَ المنذرِ بن الجارود[3]

وقال الكوفيون: إنّ الضمّ هو المختار، وهو الأحسنُ المختار عندي، لأنّه اسم علم وَلِيَ حرف النداء.

الحادية والأربعون :

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير (ابن) نحو: يا زيدُ الفاضلُ[4]. وأنشدوا:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدي
بأجودَ منكَ يا عمرُ الجوادا[5]

بفتح (عمر).

ومذهب البصريّين أنّه يتعيّن فيه الضمّ، وهو الصحيح، بل ما عداه

---

(١) الكتاب ١/٣١٣، والمساعد ٢/٤٩٤. وقال ابن كيسان: «الفتح أكثر في كلامهم والضمّ القياس». وقال ابن السرّاج في أصوله ٢/٤٢٢: «ولو قُلْتَ: يا حكمُ بن المنذر، كان جيّداً وقياساً مطّرداً».

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، ١٢٩٨، ثم قال: «ولو قال: (يا حكمُ بن المنذر) كانَ أجودَ»، المقتضب ٤/٢٣٢.

(٣) ينسب لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٧٢، وهو من شواهد سيبويه ١/٣١٣، وشرح المفصل ٢/٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، والمقتضب ٤/٢٣٢، والمساعد ٢/٤٩٤، والأصول ٢/٤٢٢.

(٤) ينظر : الهمع ٣/٥٤.

(٥) البيت لجرير، ديوانه (الصاوي) ١٣٥، وهو في المقتضب ٤/٢٠٨، ومعه آخر في المغني ١/٢٤، وعجزه في الهمع ٣/٥٤.

لحن. و(عمر) في البيت لا يُعرف فيه غير الضمّ[1]. والله أعلم.

الثانية والأربعون: [*]

ذهب الكوفيّون والأخفش والفارسيّ وأبو القاسم بن بَرهان إلى جواز منع الصرف للضرورة في الشعر، كما كان قبل الضرورة، ومنعه سائر البصريّين، والأصحّ الأوّل. ولا حُجّة للبصريين فيما قالوه؛ لأنّه قد جاء في أشعارهم كثيراً. والله أعلم.

الثالثة والأربعون:

/٢٢أ/ الاسم الواقع بعد (لو) وشبهه، عند البصريين، مبتدأ، ثمّ قيل: لا خبر له، وقيل: له خبر محذوف، نحو[2]: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»[3].

ومذهب الكوفيّين، وتبعهم الزمخشريّ وابن مالك وغيرهما، أنّه فاعل فعل(ثَبتَ) مقدّراً. والله أعلم.

الرابعة والأربعون:

يجوز في تثنية الممدود الذي همزته بدلٌ من ألف التأنيث وجهان عند الكوفيّين[4]:

إبدال الهمزة واواً، وإبقاؤها على حالها، نحو: حمراوان وحمراءان، وغراوان [وغرّاءان، وعَشْواوان][5] وعشواءان. وحكى الكسائيّ فيه: حمرايان.

---

(١) ينظر: الهمع ٣/٥٤.

(*) المسألة ٧٠ من الإنصاف ٤٩٣.

(٢) في الأصل: ونحو.

(٣) الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨.

(٤) المقصور والممدود للقالي ٢٧٠، ٢٧١.

(٥) زيادة اقتضاها السياق.

ومذهب البصريّين أنه يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وفي كلام ابن بابشاذ ما يعضد ما قاله الكوفيّون. والله أعلم.

الخامسة والأربعون:

منع البصريون تقديم[1] معمول التابع على المتبوع، فلا يجوّزون نحو: هذا طعامَكَ رجلٌ آكِلٌ، ولا: زيداً قُمْتُ فضرَبْتُ، في قولك: هذا رجلٌ آكِلٌ طعامَكَ، وقُمْتُ فضرَبْتُ زيداً؛ لأنّ التابع كالجزء من المتبوع، والجزء لا يجوز أن يُقدَّم على الكلّ، ولهذا اتّفقوا على منع تقديم التابع على المتبوع، فكذا ما هو جزء منه، وأجازه الكوفيّون، ووافقهم الزمخشريّ رحمه الله في تقديم معمول الصفة على الموصوف فقط، فعلّق في قوله تعالى: ﴿وقُلْ لهم في أنفسِهم قولاً بليغاً﴾[2] بصفة القول[3].

وقال أبو حيّان وابن هِشام المصريّ: الأَوْلى أنْ يُجعل «في أنفسِهم» متعلقاً بـ(قُلْ).

وما قاله الزمخشريّ أحسن وأرجح. والله أعلم.

السادسة والأربعون:

قد تركوا الضمير المنصوب والمجرور المتّصلين[4] بالضمير المرفوع المنفصل، فإنْ كانَ المنفصل منصوباً، نحو: رأَيْتُكَ إيّاكَ، فهو عند البصريّين بدل، وعند الكوفيين توكيدٌ له، واختاره ابن مالك؛ لأنّ نسبتهما كنسبة المنفصل المرفوع مع المتّصل المرفوع، فليكن الحكم واحداً، وهو المختار عندي، وأشار أبو حيّان إلى ترجيحه.

---

(١) في الأصل: (من تقديم).
(٢) ٦٣ / النساء.
(٣) الكشّاف ١/٤٠٤.
(٤) في الأصل: المتّصلان.

السابعة والأربعون :

ألِف (ذا) الإشاريّة عند الكوفيّين زائدة؛ لأنّها قد تسقط في مواضع.

وقال البصريون: ليست زائدة، بل هي منقلبة عن (ياء) هي عينٌ، واللامُ ياءٌ أخرى هي[1] محذوفة، لأنّها تعود كذلك في التصغير، لأنّ التصغير يردّ الشيء إلى أصله. وفيه كلام /٢٣أ/ كثير مبسوط في الشروح المبسوطة، فاعرفْهُ. والله أعلم.

الثامنة والأربعون: (*)

قال الكوفيون: توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت موقّتة محدودة، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: صُمْتُ شهراً كلّه؛ لأنّ الشهر موقت يجوز أن تصوم في بعضه. وقال الشاعر[2]:

لكنّه شاقَهُ أنْ قِيلَ: ذا رَجَبُ
يا ليتَ عِدّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبُ

ومثله قوله:

ثلاثٌ كلُّهنّ قتَلْتُ عمداً
فأخزى اللهُ رابعةً تعود[3]

وقوله :

قد صرّتِ البكرةُ يوماً أجمعا[4]

وذهب البصريّون إلى منعه مطلقاً؛ لأنّ النكرة شائعة ليس لها عين ثانية،

---

(١) كذا في الأصل، ولا أرى لها مسوّغاً.

(*) المسألة الثالثة والستون في الإنصاف ٤٥١.

(٢) عبد الله بن مسلم بن جندب الهذليّ، والبيت في الإنصاف ٤٥١، وأوضح المسالك ٣/٢٢.

(٣) من شواهد سيبويه ١/٤٤ بلا عزو.

(٤) المشطور في الإنصاف ٤٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥.

فلم يفتقر إلى تأكيد؛ لأنّ تأكيد ما لا يُعرَف لا فائدة فيه؛ لأنه يدلّ على العموم والشياع، والتوكيد يدل على التعيين والتخصيص، وكلّ واحد /٢٣ب/ منهما ضدّ الآخر، فلا يصلح توكيدها به، ولهذا امتنع وصف النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة، وتأوّلوا الأبيات على أنّ الرواية:

عِدّةُ حَوْلي كلِّهِ رَجَبُ.

وعلى أنّ قوله: «ثلاث كُلُّهنّ قَتَلْتُ عَمْداً» مبتدأ ثانٍ أو [هو][1] مفعول[2] مقدّم. وقوله: «يوماً أجمعا» لا يُعرَف قائله، فلا يُحتجّ به، وإنْ كانت على ما ادّعَوْه، فهي شاذّة قليلة لا يُقاس عليها، ولا تُغيِّر القواعد الصحيحة. والله أعلم.

التاسعة والأربعون[*]:

قال الكوفيّون، وتبعهم قُطْرُب ويُونُس والأخفش[3]: يجوز العطف على الضمير المجرور[4] من غير إعادة العامل لمجيئه كثيراً في القرآن والحديث والشعر، نظماً ونثراً، نحو قراءة قَتادة، ويحيى بن وثّاب، وطلحة بن مصرِّف، والأعمش، وحمزة الزيّات، وإبراهيم النَّخَعيّ، والحَلَبيّ. ورواية الأصبهانيّ عن عبد الوارث: «والأرحامِ»[5]. وقال الشاعر:

---

(١) الهاء مطموسة في الأصل.

(٢) في الأصل: معقول.

(*) المسألة ٦٥ في الإنصاف ٤٦٣، وينظر: القرطبي ٥/٢-٦.

(٣) الهمع ٥/٢٦٨ سوى قطرب.

(٤) زيدت كلمة (المنصوب) قبل (المجرور) سهواً في الأصل.

(٥) ١ / النساء. السبعة في القراءات ٢٢٦: فقرأ حمزة وحده (والأرحامِ)، خفضاً. والقرطبي ٥/٢: وقرأ إبراهيم النخعيّ وقتادة والأعمش وحمزة (الأرحامِ) بالخفض.

فما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ[1]

ومنع ذلك البصريّون؛ لأنّ الجارّ والمجرور بمنزلة شيء واحد، ولأنّ المضمر عوض من /٢٤أ/ التنوين، فينبغي ألاّ يجوز العطف عليه كالتنوين.

قُلْتُ: الأرجح مذهب الكوفيين هنا، وصحّحه ابن مالك وغيره، بدليل قوله تعالى: ﴿والأرحامِ﴾، وكقوله: ﴿والمسجدِ الحرامِ﴾[2]. وحكى قُطْربٍ: ما فيها غيره وفرسه. وحجّة البصريين ضعيفة مُنْتَقَضة. والله أعلم.

الخمسون (*):

قال الكوفيون: يجوز العطف على الضمير المتّصل المرفوع في اختيار الكلام من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقامه[4]، ودليله قوله تعالى: ﴿ذو مِرّة فاستوى. وهو بالأُفُق الأعلى﴾[5]. وقال الشاعر:

قُلْتُ إذ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادى
كنِعاجِ المَلا تعسَّفْنَ رملا[6]

وقال البصريون[7]: لا يجوز، إلاّ على قُبْحٍ، أو في ضرورة الشعر، لأنّه يصير بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز. وهذا هو الأصحّ.

وقوله تعالى: ﴿فاستوى وهو..﴾، فإنّ الواو واو حال، وليست واو

---

(١) جزء من بيت استشهد به سيبويه ١/٣٩٢ ولم يعزُه، وتمامه:

فاليومَ قرّبْتَ تهجونا وتشتمنا .... فاذهب ....

(٢) ٢١٧ / البقرة: ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ، قتالٌ فيه كبير، وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾...

(*) المسألة ٦٦ في الإنصاف ٤٧٤.

(٤) الرضي على الكافية ١/٢٩٥.

(٥) ٦، ٧ / النجم.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٤٩٨، وهو من شواهد سيبويه ١/٣٩٠.

(٧) الكتاب ١/٣٨٩، وينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣٩.

عطف، وما استشهدوا [به] من ضرورة الشعر لا يقاس عليه، ولا يُؤخذ به. والله أعلم.

/٢٤ب/ الحادية والخمسون(*):

ذهب الكوفيون الى أنَّ (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، لأنَّ (من) فيه قامت مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة.

وذهب البصريّون إلى جواز صرفه؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، وإنّما يمتنع بعضها من الصرف لأسباب معروفة، وإذا اضطُرّ الشاعر إلى صرفها صرفها، مع أنَّ بعضهم لا يجوّز منه الأسماء من الصرف في الشعر، كما تقدّم، وليست (من) قائمة مقام الإضافة؛ لأنّها لو كانت كذلك، كما زعموا، لوجب أن يدخله الجرّ في موضع الجرّ، كما إذا دخلته الإضافة، فبطل ما قالوه.

الثانية والخمسون(**):

ذهب الكوفيّون إلى أنَّ (الآنَ) مبنيّ، لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ، لأنّه من (آنَ - يئينُ)، إذا حانَ(١)، وبَقِيَ الفعل على فتحته، لأنّهما بمعنى (الذي)؛ لأنّهما قد يقومان مقام (الذي) لكثرة الاستعمال، طلباً للتخفيف.

وذهب البصريّون /٢٥أ/ إلى أنّه مبنيّ، لأنّه شابه اسم الإشارة؛ لأنَّ الألف واللام، هنا، دخلا لمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر(٢)، فصار معنى

(*) المسألة ٦٩ في الإنصاف ٤٨٨.

(**) المسألة الحادية والسبعون في الإنصاف ٥٢٠.

(١) وهو قول الفراء كما في ابن يعيش على المفصل ٤/١٠٣.

(٢) ومذهب المبرّد والزمخشري غير هذا إذ ذهبا إلى أنّها بنيت لشبهها الحرف بسبب لزومها التعريف. ينظر: شرح المفصل ٤/١٠٣.

قولك: الآن: هذاالوقت، فشابَهَ اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ، فكان مثله، فأعرفه. وقول الكوفيين إنّ الألف واللام فيه بمعنى (الذي) لا يصحّ.

الثالثة والخمسون:(*)

قال الكوفيّون: الاسم في (ذا) و(الذي) الذالُ وحدَها(١)، وما زيد عليها فهو تكثير لها؛ لأنّ ما عداها قد يُحذَف كثيراً.

وقال البصريون: كلّها اسم؛ لأنّه لا يجوز أن يكون الاسم ساكناً متحركاً، ولأنّ كلّ واحد منهما كلمة واحدة منفصلة من غيرها، فلا يجوز أنْ يُبنَيا على حرف واحد.

الرابعة والخمسون(**):

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم من (هو) و(هي) الهاء وحدَها(٢)؛ لأنّ الباقي قد يُحذَف.

وذهب البصريّون إلى أنّ الكلّ اسم، لأنّه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يكون حرفاً واحداً، بل لا بُدّ من الابتداء بحرف والوقوف على حرف، وإنّما يُحذَفان في التثنية والجمع /٢٥ب/ ؛ لأنهما مُرتَجلان مُختَرعان.

الخامسة والخمسون:(***)

مذهب الكوفيّين أنّ الياء والكاف والهاء في (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) - في موضع رفع(٣)، بدليل وقوع الظاهر مرفوعاً في موضعها، وإليه ذهب

(*) المسألة الخامسة والتسعون في الإنصاف ٦٦٩.

(١) الهمع ١/٢٨٣، وذهب الفراء إلى أنّ أصل (الذي): ذا المشار بها.

(**) المسألة ٩٦ في الإنصاف ٦٧٧.

(٢) وإليه ذهب أيضاً الزجاج وابن كيسان. الهمع ١/٢٠٩.

(***) المسألة ٩٧ في الإنصاف ٦٨٧.

(٣) معاني الفراء ٢/٨٤.

الأخفش[1].

ومذهب البصريّين أنها في موضع جرّ، (لأنّها لا تكون)[2] علامةً لمرفوع، والتمسّك بما لا نظير له في كلامهم مُحال، فوجب أنْ يُتمسّك بالنظير، والصحيح مضطرب في هذه المسألة، والأرجح عندي، هنا، مذهب الكوفيين؛ لما ذكروه، ولأنّه قد تُستعاد علامة لعلامة.

السادسة والخمسون:[3]

مذهب الكوفيين في مثل قولهم: قد كُنْتُ أَظُنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنْبُور، فإذا هو إيّاها فيما أتى بعد (إذا) الفجائية؛ أنْ يأتوا بالضمير المنفصل المنصوب بعد مرفوعه؛ لأنّها ظرف للمفاجأة، فعملت عمل (وَجَدْتُ) وشبهه.

ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز فيه إلاّ المرفوع، فيقال: فإذا هو هي، ونحوه؛ لأنّ (هو) مرفوعٌ بالابتداء، ولا بدّ له من خبر، فتعيَّن أنْ يكون ما بعده مرفوعاً /١٢٦أ/ على الخبر، وهذا هو الصحيح، والنصب غير جائز بوجه من الوجوه، وهو[4] غلط صريح، وخطأ قبيح. وما استدلّوا به من الحكاية الجارية بين سيبويه والكسائيّ، وموافقة العرب للكسائيّ غير مُتّبع؛ لأنّه جُعل للعرب جُعْلٌ على متابعة الكسائيّ، فلا تُصدّقوا التهمة، وقد بسطها الأئمّة في كتبهم المطوّلة، وهذا المختصر لا يحتمل التطويل، فَلْتُطلبْ. وممّن ذكرها ابن هشام في كتابه «مغني اللبيب»[5]، وابن الأنباريّ، وغيرهما

---

(١) شرح السيرافي ٣/١٥٢ عن (ابن الأنباري في كتابه الانصاف. . .) ٢١٣.

(٢) في الأصل: (لأنهما لا تكونان).

(٣) المسألة التاسعة والتسعون في الإنصاف ٢ ٧٠٢.

(٤) قبلها في الأصل: (بل حاء) وهي زيادة جاءت سهواً.

(٥) ١/٩٣.

السابعة والخمسون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ وخبره، وشبهه يُسمّى عماداً[1]، وحكمه في الإعراب حكم ما قبله، أو بدل ممّا قبله.

وذهب البصريّون إلى أنّه يُسمّى فصلاً لفصله بين المبتدأ وخبره، ولا موضع له من الإعراب، لأنّه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير.

الثامنة والخمسون: (**)

قال الكوفيّون في قوله تعالى: ﴿ثمّ لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ على الرحمنِ عِتيّاً﴾[2] (أيّ) [في][3] (أيُّهم) معرب منصوب بالفعل الذي قبله، لأنه قد /٢٦ب/ قُرِىءَ بالنصب (أيَّهم)[4].

قال البصريون إنّه مبنيّ على الضمّ لوقوعه موقع حرف الجرّ أو الاستفهام أو الاسم الموصول فبُنِيَ تشبيهاً بـ (قبلُ) و(بعدُ)، وهو وصلته في موضع نصب.

التاسعة والخمسون: (***)

مذهب الكوفيين أنّ أسماء[5] الإشارة قد تكون بمعنى (الذي)، لمجيئه

(*) المسألة المئة في الإنصاف ٧٠٦.

(١) ابن يعيش على المفصل ٣/١١٠.

(**) المسألة ١٠٢ من الإنصاف ٧٠٩.

(٢) ٦٩ / مريم.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) معاني الفرّاء ١/٤٧، ٤٨.

(***) المسألة ١٠٣ في الإنصاف ٧١٧.

(٥) في الأصل: الأسماء.

في القرآن في قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم﴾[1] وقوله: ﴿وما[2] تلك بيمينك يا موسى﴾[3].

وعند البصريين أنها لا تكون بمعنى (الذي)، بل هي على أصلها تمسّكاً بالأصل، واستصحاباً للحال، كما تقدّم في نظيره.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ فـ(هؤلاء) منصوب الموضع على الاختصاص أو التأكيد لـ(أنتم)، أو منادى مفرد، وقوله: ﴿وما تلك بيمينك﴾ فإنّها إشارة بمعنى (هذه)، والتقدير: أي شيء هذه بيمينك، فاعرفْه، تُصِبْ.

السّون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم الظاهر الذي فيه الألف واللام قد يُوصَل، كما تُوصَل (الذي)، كقوله:

لَعَمري لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ
وأقعُدُ في أفيائِهِ[4] بالأصائلِ[5]

/١٢٦/ وهو كثير في أشعارهم.

وذهب البصريّون إلى منعه؛ لأنّه بدل، على معنى مخصوص في نفسه بخلاف (الذي)؛ فإنّه لا يدلّ إلّا بصلة تُوضّحه متضمّنة ضميره.

وأمّا قوله: «أُكرِمُ أهلَه»: فهو إمّا خبرٌ ثانٍ أو وصف للبيت مبهم لا يدلّ

---

(١) ١٠٩ / النساء.

(٢) في الأصل: ما.

(٣) ١٧ / طه ٢٠.

(*) المسألة الرابعة بعد المئة في الإنصاف ٧٢٢.

(٤) في الأصل: أفنائه. تصحيف.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٤١: (وأجلس) موضع (وأقعد)، الإنصاف ٢/٧٢٣.

على معهود. وهذا هو الصحيح. وقول الكوفيّين غلط بيّنٌ.

الحادية والستّونَ: (*)

مذهب الكوفيّين أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم، لأنّه لا يقبل التنكير، والعَلَم يقبله في التثنية، ونحوها؛ ولأنّه متعـرّف بنفسه، والعلم متعـرّف بغيره؛ ولأنها تتعرّف بشيئين أيضاً، بالعين والقلب، والأعلام إنّما تتعرّف بالقلب، وما تعرّف بشيئين أعرف ممّا يعرف بشيء واحد.

ومذهب البصريين أنّ العلم[1] أعرف، لأنّه إنّما وضع لشيء معيّن لا يقع على غيره، فأشبه ضمير المتكلّم، ولأنّ تعريف العلميّة لا يُفارقها معدومةً كانت أو موجودة، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم. وهذا القول هو الأَوْلى، وصحّحه الجمهور منهم، لأنّه لو اجتمع مع الإشارة ما عسى أن يجتمع من التعريفات /٢٧ب/ لكان ذلك لا يزيدها على تعريف العلمية، لأنّ العلم له مجموع صفات، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفاتٍ، ولا تكون الأعلام للإشارة صفات، فقد صارت أسماء الإشارة تابعة للأعلام، فوجب أن تكون الأعلام أعرفَ منها. وبالله التوفيق.

الثانية والستون: (**)

ذهب الكوفيون إلى أنّ علامة التأنيث في مثل: حائض، وطالق، وطامث، وحامل، إنّما حُذفت لاختصاص المؤنث بذلك؛ لأنّ علامة التأنيث إنّما يُجاءُ بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بينهما في هذا الموضع، فلم يُحْتَجْ معه إلى علامة تأنيث؛ لاختصاصه بالمؤنث.

(*) المسألة ١٠١ في الإنصاف ٧٠٧.

(١) ومذهب سيبويه كما في الإنصاف ٧٠٧ أنّ أعرف المعارف هو المضمر.

(**) المسألة ١١١ في الإنصاف ٧٥٨.

وذهب البصريون [إلى][1] أنها إنّما حُذِفَتْ؛ لأنه إنّما أُريد به[2] النسبُ والإضافة، ولم يُرَد به الفعل كأنّه فعل ذات طلاق، وذات حيض، ولمّا كانَ على معنى النسب تضمّن معنى المصدر، فلم تلحقه علامة التأنيث، وحملوه على المعنى، كأنّه قيل: شيء حائض.

وقول البصريين هو الصحيح. وقول الكوفيين مُنْتَقَضٌ بما جاء كذلك مما يشترك فيه المذكر /٢٨أ/ والمؤنث، قالوا: ناقة ضامر وجمل ضامر، وجمل بازل وناقة بازل، وهذا كثير، وقد أفرد الأصمعيّ له كتاباً. قال الأعشى[3]:

عهدي بها في الحيّ قد سُربِلَتْ
بيضاءَ مثلَ المُهرةِ الضامرِ

وبقوله تعالى: ﴿يومَ يرونَها تَذهَلُ كلُّ مُرضعةٍ عمّا أرضعَتْ﴾[4]، وشبهه ممّا جاء كثيراً.

وممّا يدلّ على ذلك قولهم: رجلٌ لابنٌ وتامر ورامح، أي: ذو تمر ولبن، أي: صاحب ذلك، ممّا لا يصحّ حمله إلاّ على النسب؛ وإلاّ لوَجَبَ إسقاطه من كلّ ما يجري على الفعل.

الثالثة والستّون:(*)

قال الكوفيّون: الاسم المقصور إذا كثُرت حروفه تسقط ألفه في التثنية تخفيفاً، والاسم الممدود يُحذف حرفاه الأخران[5] تخفيفاً لمّا كثُرت الحروف فيهما.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) لعل الضمير يعود على الوصف: حائض...، أو المؤنث.
(٣) ديوانه ١٣٩.
(٤) ٢ / الحجّ.
(*) المسألة ١١٠ في الإنصاف ٧٥٤.
(٥) لعل الأسلم: الأخيران.

وقال البصريون: لا يجوز أن يُحذف منه شيء، لأنّ التثنية وردت على لفظ الواحد، فينبغي أنْ لا يُحذف منه شيء قَلَّتْ حروفه أو كثُرت. وهذا هو الصحيح، إذ كثرة الحروف لا تكون علّة موجبةً للحذف قياساً /٢٨ب/ إنّما تُوجَد في ألفاظ يسيرة مسموعة لا يُقاس عليها على خلاف الأصول والقياس. فاعرفْه تُصِبْ إنْ شاء الله.

الرابعة والستّون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى جواز مدّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش لمجيئه في أشعارهم كثيراً.

وذهب البصريون إلى منعه؛ لأنّ المقصور هو الأصل، ومدُّه يؤدي إلى ردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وإنّما يجوز ضرورةً قصر الممدود؛ لأنّه يُرَدّ إلى الأصل، وهو كالخلاف في منع صرف ما ينصرف، كما تقدّم. والله أعلم.

الخامسة والستّون:

إذا كان الاستثناء من غير موجب، وكان متصلاً، وقُلْنا بالأرجح في إتباع المستثنى منه، فإنّ إتباعه على بدلِ بعضٍ عند البصريّين، كقوله تعالى: ﴿ما فَعلُوهُ إلاّ قليلٌ﴾[1]، و﴿ولا[2] يَلْتَفِتْ أحدٌ منكم إلاّ آمرأتُك﴾[3] في قراءة مَنْ رفع، وهذا هو الصحيح المشهور عند الجمهور.

وقال الكوفيّون: هو عطف بيان. وقد قال بعض الكوفيين: إنّه معطوف /٢٩أ/ بـ(إلاّ)، وجعل (إلاّ) حرف عطف. وهو ضعيف لا تعريج عليه.

(*) المسألة ١٠٩ في الإنصاف ٧٤٥.

(١) ٦٦ / النساء.

(٢) في الأصل: لا.

(٣) ٨١ / هود.

السادسة والستون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ ظرف الزمان إذا أُضيف إلى فعلٍ معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح[1]، كقوله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقينَ صدقُهم﴾[2]، ! وكقول الشاعر:

تـذكّـرَ مـا تـذكّـرَ من سُليمى ... على حين[3] التـواصُـل غيـرَ دانِ[4]

وذهب البصريّون إلى أنّ الاعراب واجب فيه.

ومذهب الكوفيّين أسلم وأرجح. والله أعلم.

السابعة والستّون:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (كلا) و(كلتا) يجوز أنْ يُضافا إلى النكرة المختصّة، كما حُكي: كلتا جاريتين عندك، مقطوعةٌ يدُها، أي: تاركة للغزل، نحو: كلا رجلين، وكلا امرأتين. وهو خطأ.

وقال البصريون: لا يجوز أنْ يُضافا إلاّ إلى معرفة. وهذا هو الصواب، كما ورد /٢٩ب/ في الكتاب. والكلام فيه قريب من الكلام في تأكيد النكرة.

الثامنة والستّون:

حكى الكوفيّون رفع (غُدوةُ) بعد (لَدُنْ) على إضمار (كان) تامّةً، وهذا

(*) المسألة في أوضح المسالك ٢/٢٠١.

(١) وبها قرأ نافع.

(٢) ١١٩ / المائدة. وذكر الطبري أنّ اختلاف القرّاء في قراءة (يوم) رفعاً أو نصباً مبنيّ على رفع أو نصب تاليه. ويميل هو إلى النصب على الظرفية. (تفسير الطبري ٧/١٤٠، ١٤١).

(٣) في الأصل: حسن، تحريف.

(٤) البيت في أوضح المسالك ٢/٢٠١.

لا يعرفه البصريون، ولا يجوّزونه، واتّفقوا على أنّها منصوبة. والجرّ هو القياس.

ونصبها[1] إمّا على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) ناقصة واسمها[2].

التاسعة والستّون:

مذهب البصريين أنّ اسم المصدر إذا كان غير مُسمّى مضمراً[3]، لا يجوز [أنْ يعمل][4]، لنقصانه عن الفعل؛ لأنّه في العمل فرع عليه.

وقال الكوفيون: يجوز أن يعمل، وكذا البغداديون، وعليه قوله: ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ بعضَهم ببعضٍ﴾[5]. ونُقِلَ عكسه، كقوله:

قَرْعُ القواقيزِ[6] أفواهُ الأباريقِ[7].

السبعون: (*)

قال الكوفيّون: ما التعجبيّة، إسم معرفة ناقص /٣٠أ/ بمعنى (الذي)، وصلتها ما بعدها[8]. وهو ضعيف. والصحيح ما قاله البصريون، وهو أنه

---

(١) قبله في الأصل: (ونصبها على القياس)، وهي عبارة مقحمة وهماً أو سهواً.

(٢) في الأصل: (اسمها). ولا بدّ من الواو للسياق.

(٣) أي: يُضمر فيه الفاعل.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) جزء من ٢٥١ / البقرة، و٤٠ / الحجّ.

(٦) في الأصل: المواقير. تحريف.

(٧) عجز بيت للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن الأسود، كما في اللسان (قفز)، وصدره: أفْنى

تِلادي وما جمّعْتُ من نَشَبٍ

ومعه بيتان آخران، المقرّب ١/١٣٠، الهمع ٥/٧٤. والقواقيز: جمع قاقوزة، وهي أوانٍ يُشرب بها الخمر.

(*) أوضح المسالك ٢/٢٧٢.

(٨) هو قول الأخفش كما في أوضح المسالك ٢/٢٧٢.

اسم تام نكرة بمنزلة شيء»، مرفوع بالابتداء لتضمّنه معنى التعجّب، وما بعده خبره، كأنه قيل: شيءٌ أحسَنَ زيداً.

الحادية والسبعون:(*)

قال الكوفيّون: الوصف بالمصدر في نحو: رجلٌ عَدْلٌ، ورضىً، وزَوْرٌ، مطّرد على التأويل بالمشتقّ(1)، أي: عادلٌ وراضٍ. وكلام بعضهم يشعر بترجيحه.

وأمّا البصريون فاطّراده عندهم بتقدير مضافٍ، أي: ذو عَدْلٍ، وذو رضىً. وهذا هو الصحيح، لأنّه التزم بتذكيره وإفراده، كما يُلتزمان لو صُرّح بـ(ذي).

الثانية والسبعون:(**)

الصحيح ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز تثنية (أجمع) ولا(جمعاء) في التوكيد، استغناء عنه بـ(كلا) و(كلتا)، كما آستُغني بتثنية (سي) (2) عن تثنية سواء.

وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك /30ب/ فيقولون: جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان. وهو قبيح، كما ترى.

الثالثة والسبعون:

الكوفيون لا يثبتون العطف بـ(حتى)، بل يُنكرونه، لأنّه لا يكون العطف بها إلّا قليلاً(3).

(*) أوضح المسالك 3/9.

(1) لذا جاز تثنيه وجمعه وتأنيثه.

(**) أوضح المسالك 3/22.

(2) في الأصل: (كما استثنى تثنية شيء) تحريف واضطراب.

(3) أوضح المسالك 3/44.

ومذهب البصريّين أنّها مبنيّة من حروف العطف[1]، بل لا يكاد يُوجَد كتاب مصنف مبسوط أو موجز إلاّ وهو مذكور فيه، مثبت، غير مُنكرَ عند أحد.

الرابعة والسبعون :(*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (أو) قد تَرِدُ للإضراب، وتبعهم ابو عليّ. وحكى الفرّاء: اذهَبْ إلى زيدٍ، أو دَعْ ذاك. وعليه جماعة من العرب.

وذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون للإضراب اصلاً، كما هو المشهور. والله أعلم.

فصل(**):

مذهب الكوفيّين أنّه يجوز أنْ يعطف بـ(لكن) في الإيجاب، فيقال: قامَ زيدٌ لكن عمرُو، وكذلك ما أشبهه.

ومذهب البصريين أنّه لا يُقالُ ذلك، ولا يجوز، وإنّما يقال في مثل هذا: قامَ زيدٌ لكن عمرٌو لم[2] يَقُمْ. لأنّ (لكن) معناها الاستدراك بعد النفي، فلا يُعطَف بها إلاّ في النفي خاصة.

/٣١أ/ الخامسة[3] والسبعون(***):

ذهب البصريّون إلى أنّ الوصف إذا جرى على غير مَنْ هو له، يبرُزُ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٩، ٥٠.

(*) المسألة ٦٧ من الإنصاف ٤٧٨. وقد جرى الحديث عن مجيء (أو) بمعنى الواو و(بل).

(**) كذا في الأصل. وكان ينبغي أنْ يُعدّ مسألة من مسائل الخلاف. وهي المسألة ٦٨ من الإنصاف ٤٨٤.

(٢) في الأصل: (ولم).

(٣) في الأصل: (الخامس) بالتذكير، وكذلك سائر الأعداد المعطوفة فيما يأتي،، وليس بصواب إذ هو نعت لـ(مسألة).

(***) المسألة ٨ من الإنصاف ٥٧. وينظر: المسألة ٧ من هذا الكتاب.

الضميرُ سواءٌ أُلْبِسَ، نحو: غُلامُ زيدٍ ضارِبُهُ هو، إذا كان الهاء للغلام، أو لم يلبس، نحو: غلامُ هندٍ ضاربتُه هي. وهذا هو الصحيح المشهور.

وعند الكوفيّين إنّما يُلتَزم إبراز ذلك عند الالتباس، لا غير، تمسّكاً بقول الشاعر:

قـومي ذرى المجدِ بـانـوهـا وقـد عَلِمَتْ
بـكُـنْـهِ ذلـك عـدنـانٌ وقـحـطانُ[1]

ولا حُجّة لهم فيه؛ لأنّه محتمل التأويل[2]. والله أعلم.

السادسة والسبعون: (*)

ذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّ نحـو: «كلُّ رجـلٍ وضيعته»[3] مُستغنٍ عن تقدير خبر، لأنّ معناه عندهم (مع) ضيعته.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا بدّ من تقدير خبره وهذا هو الأصحّ المعروف.

السابعة والسبعون:

أجاز البصريّون والكسائيّ والفرّاء تقديم المفعول المحصور بـ(إنّما) اتّفاقاً[4] أو بـ(إلّا) عند الجزوليّ[5] على الفاعل، كقوله:

---

(١) البيت مجهول القائل، وقد استشهد به ابن عقيل في شرح الألفية ١/٩٥، وابن هشام في أوضح المسالك ١، وصدره في الهمع ٢/١٢.
(٢) ينظر: الهمع ٢/١٢، وقال: «وتكلّف البصريّون تأويل ذلك وأمثاله».
(*) المسألة في الهمع ٢/٤٣، ٤٤، وليس الكلام فيه على إطلاقه.
(٣) الهمع ٢/٤٣.
(٤) ينظر: المساعد لابن عقيل ١/٤٠٦، وزادابن الأنباري وذلك في المحصور بـ(إلّا) لا بـ(إنّما)، وينظر: الهمع ٢/٢٦٠، ٢٦١.
(٥) وفي المساعد ١/٤٠٦: «فإذا حُصر المفعول وجب الفعل بمرفوعه، وتأخير المفعول وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين». فهذا وجوب لا جواز. وقال (١/٤٠٧): «خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي وإلّا ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائيّ،

تـزوّدْتُ مـن لـيـلى بتـكـليـمِ سـاعـةٍ
فـمـا زاد إلّا ضعـفَ مـا بي كـلامُـهـا[1]

وهذا هو الصحيح. ومنعه سائر الكوفيّين في هذه المواضع.

الثامنة والسبعون:

أجاز الكوفيّون نيابة غير[2] المفعول الحقيقي عن الفاعل، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿لِيُجزَى قوماً بما كانوا يكسِبون﴾[3] في قراءة أبي جعفر[4]، وقوله تعالى: ﴿ويُخرَج له يومَ القيامةِ كتاباً تلقاهُ منشوراً﴾[5]، ! فيمن بناه لِما يُسَمَّ فاعله.

وقال البصريون: لا يجوز ذلك أصلاً، لأنّه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده[6].

فأمّا قراءة مَنْ قرأ: ﴿ويُخرَجُ له يومَ القيامةِ كتاباً﴾، فالذي قامَ مقامَ الفاعلِ مفعول به لا مصدر، ولا مفعول(*) بحرف جرّ. والتقدير: ﴿ويُخرَجُ له عملُه يومَ القيامةِ كتاباً﴾ فـ(كتاباً) ينتصب على الحال الواقعة موقع (مكتوب)، فلذلك لا يجوز أنْ تقام الله مقام الفاعل.

والمنع مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي.. وأما المحصور بإنّما فيجب تأخيره مطلقاً.

(١) في المساعد ١/٤٠٦ على الضدّ.

(٢) البيت لمجنون ليلى، ديوانه ٢٥٠، أوضح المسالك، المساعد لابن عقيل ١/٤٠٦ وعجزه في الهمع ٢/٢٦٠، بلا عزو.

(٣) في الأصل: (عن)، تحريف.

(٤) الآية ١٤ / الجاثية.

(*) المسألة الرابعة بعد المئة في الإنصاف ٧٢٢.

(٥) والأعرج وشيبة، القرطبي ٦/١٦٢.

(٦) ١٣ / الإسراء.

(٧) ينظر: الهمع ٢/٢٦٥، ٢٦٦.

(*) لعله يقصد مجروراً متعدّى إليه بواسطة حرف الجرّ.

فإنْ قيل: فإنّ المفعول الذي أُقيم للفاعل[1] مذكور، وهو قوله: (كتاباً). قيل: قد كان محذوفاً في قراءة الجماعة: ﴿ويُخرِجُ له يومَ القيامة كتاباً﴾ أي: يُخْرِجُ له عملَه كتاباً، أي: مكتوباً /٣٢أ/؛ لأنّ المفعولَ فضلة، والفَضَلات تحذف، فالذي أُقيم مقام الفاعل فيمن قرأ ﴿يُخرَج﴾ هو ذاك المفعول الذي كان منصوباً محذوفاً.

وأمّا قوله: ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسِبون﴾[2]، فإنّها مشكلة؛ لأنّه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقيّ، وهو القوم. والتقدير: لِيُجزى الجزاءُ قوماً وقد جاء في الشعر- من هذا قول الشاعر:

ولو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جِروَ كلبٍ
لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا[3]

أي: لَسُبَّ السَّبُّ، وحقّه أن يرفع (الكلاب)، ولكنّه قد حُمِلَ (الكلابُ) على أنّه منصوب بـ (وَلَدَتْ)، ويكون (جروَكلب) نداءً، كأنّه قال: ولو وَلَدَتْ قُفَيْرةُ، يا جروَ كلبٍ، لَسُبَّ السَّبُّ[4] بذلك الجروِ، ليسلمَ الأصلُ المقرّر بأنّه لا يُقام مع وجود المفعول به الصريح مصدرٌ ولا غيرُه.

---

(١) في الأصل: الفاعل.

(٢) ١٤ / الجاثية.

(٣) البيت لجرير كما ذكر محقّق الحجة لابن خالويه ٢٥٠، وقال: «هذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق مطلعها:

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا ... وقولي، إنْ أصبْتُ،: لقد أصابا

ولم أجد البيت في هذه القصيدة، لأنها في هجاء الراعي النميري، ولا في الديوان بشرح محمد بن حبيب. وينظر: النقائض ٤٣٢. وهامش محقق الديوان، وعجز البيت في الهمع ٢/٢٦٦، والقرطبي ١٦/١٦٢.

(٤) قُفَيرةُ: أم الفرزدق، كما في الخزانة ١/١٦٣.

التاسعة والسبعون:

قال البصريّون: إذا ابتُدِئ بوصفٍ، نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟ فإنّه لا بُدّ للوصف المذكور من تقدّم نفيٍ أو استفهام، كقوله:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما[1]

ونحو قوله:

/٣٢ب/ أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَووْا ظَعَنا
إنْ تظعنوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا[2]

وقال الكوفيّون[3]: لا يُشترط ذلك بدليل قوله:

خبيرٌ بنو لِهبٍ فلا تَكُ مُلغياً
مقالةَ لِهْبيّ، إذا الطيرُ مرَّتِ[4]

قال ابنُ هِشام المصريّ: [5] لا حجّة في هذا خلافاً لابن مالك[6]، وابنه، لجواز أنْ يكون الوصف خبراً مقدّماً، وإنّما جاز الإخبار به، لأنّه على (فَعِيل)، كقوله: ﴿والملائكةُ بعدَ ذلكَ ظهيرٌ﴾[7]، والصحيح ما قاله البصريّون. والله أعلم.

---

(١) قائله مجهول، وعجزه: «إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقاطعُ» في الهمع ٢/٦.

(٢) في الأصل: فعجب، ولا يستقيم.

(٣) الهمع ٢/٦، وزاد الأخفش.

(٤) أوضح المسالك ١/٦٦ صدره في الهمع ٢/٧.

(٥) أوضح المسالك ١/٦٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/٣٣٣.

(٧) ٤/ التحريم ٦٦.

الثمانون:

ذهب البصريّون إلى أنّ ضمير الشأن والقصّة[1] إذا كان بلفظ المؤنث، يجوز أن يكون على لفظه، وإنْ كان بعده المذكر، مثل: إنّها زيدٌ ضَرَبْتُهُ. أي: إنّ القصّة زيدٌ ضَرَبْتُهُ[2].

وذهب الكوفيون[3] إلى أنه لا يجوز ذلك إلاّ مع المؤنث خاصة، فيقال: إنّها هندٌ ضَرَبْتُها. وأمّا مع المذكر فلا يجوز إلاّ: إنّه زيدٌ ضربْتُه[4].

والصحيح الأوّل. وهذا ظاهر الفساد. والله أعلم.

الحادية والثمانون: (*)

قال الكوفيون: نون التثنية في أسماء /٣٣أ/ الإشارة، نحو: هاذان وهذين، يجوز تشديدها في حال الرفع والنصب والجرّ، بدليل قراءة مَنْ قرأ: ﴿إحدى ابنتيَّ هاتينّ﴾[5] و﴿أرِنا اللذينّ﴾[6] بالتشديد.

وقال البصريون: لا يجوز في المنصوب والمجرور، وإنّما يختصّ ذلك بحالة الرفع، كقوله تعالى: ﴿فذانّك﴾[7].

والصحيح الأول، وبه قطع ابن بابشاذ[8] وغيره، ولا يُعرف عنهم إلاّ أنّ

---

(١) ويسمّيه الكوفيون ضمير المجهول، «لأنّه لا يُدرى عندهم ما يعود عليه». المساعد ١/١١٤، ١١٥.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٣٧.

(٣) في الأصل: البصريون. وهو خطأ واضح.

(٤) ينظر وجه الخلاف في المساعد ١/١١٦.

(*) المسألة في الهمع ١/١٦٦.

(٥) ٢٧ / القصص، وهي قراءة ابن كثير. النشر ٢/٢٤٨، ٣٤١.

(٦) ٢٩ / فُصّلت، وهي قراءة ابن كثير. النشر ٢/٢٤٨. في الأصل: (وأرنا).

(٧) ٣٢ / القصص، وهي قراءة ابن كثير أيضاً، كما في السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٩٣، والنشر ٢/٢٤٨، ٣٤١.

(٨) شرح المقدّمة المحسبة ١/١٦٢.

فيه لغتين في حالات الإعراب كلّها، فالتخفيف هو الأصل، والتشديد كالعوض من المحذوف.

الثانية والثمانون: (*)

قال البصريون: لا يكون (ذا) بمعنى الذي إلاّ مع استفهام بـ(ما) اتّفاقاً، أو بـ(مَنْ) على الصحيح[1]؛ لأنّه لم يُسْمَعْ إلاّ كذلك، وما جاء على غيره فشاذٌ لا يُقاس عليه أصلاً.

وقال الكوفيّون: (قد يأتي في (ان) ثمّ يتّصل بـ(ما)، إذا كان معه ها)[2]، كقول الشاعر:

عَدَسْ ما لِعبّادٍ عليكِ إمارةٌ
أمِنْتِ، وهذا تحملينَ طليقُ[3]

[و]عند البصريين أنّ هذا شاذٌّ لا يُقاس عليه[4].

وممّا يصوّب[5] مذهب /٣٣ب/ البصريّين أنّ حرف التثنية ما جلبه عامله، وعلامة التثنية وحرف الإعراب؛ لأنّ أحرف الإعراب بمنزلة الإعراب[6].

(*) المسألة ١٠٣ من الإنصاف ٧١٧.

(١) ينظر: الهمع ١/ ٢٩٠.

(٢) في الهمع ١/ ٢٩٠: «وأجاز الكوفيّون وقوع (ذا) موصولة، وإنْ لم يتقدّم عليها استفهام» وعبارة الأصل مضطربة كما ترى. وينظر: التصريح ١/ ١٣٩.

(٣) ليزيد بن مفرّغ الحميريّ، شعره ١١٥، والإنصاف ٧١٧، والمساعد ٢/ ٦٥٩، والهمع ١/ ٢٩٠: (نجوتِ) موضع (أمنتِ) وفي الأصل: (هاه).

(٤) لا أرى ثمّة مسوّغاً لهذه العبارة، لتكرارها.

(٥) في الأصل: يصوّبه.

(٦) وذلك في الكلام على العلامات التي تحتملها ألف التثنية، فقد ذهب سيبويه فيما نقله ابن بابشاذ في (شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٢٨) إلى أنها ثلاث: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب.

وقال الجَرْميّ: هي بمنزلة الإعراب[1].

وقال الأخفش: هي دلائل الإعراب[2].

ومذهب الكوفيّين أنّها أنفسَها كلّها إعراب[3].

وهذا الخلاف إنّما هو في الكلام على إعرابها، لأنّ سائر علامات إعرابها[4] ممّا جلبه عامله، وعلامة الـ[5]. ! وقد ذكرنا نظير هذا في الأسماء السّتّة المعتلة المضافة. والصحيح مذهب البصريّين[6].

الثالثة والثمانون:(*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ همزةَ بينَ بينَ ساكنة، لأنّه لا يجوز أنْ تقع مبتدأةً، فالامتناع من الابتداء بها دليل على كونها ساكنة.

وذهب البصريّون إلى أنّها متحركة؛ لأنها تقع مخفّفة بينَ بينَ في الشعر، وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان، لانكسر البيت، كما قال:

أأنْ رأتْ رجلاً أعشى أضرَّ به
ريبُ الزمانِ ودهرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ[7]

وهذا هو الصحيح.

---

(1) شرح المقدّمة المحسبة ١٢٨/١، وذلك انّ الانقلاب في الألف إلى الياء بمنزلة الإعراب.

(2) و(3) نفسه.

(4) في الأصل: (حرفها).

(5) طمس في الأصل.

(*) المسألة ١٠٥ من الإنصاف ٧٢٦.

(6) مسألة مقحمة، لا صلة بالمسألة التي تتصل بها، ولعلّ في مسوّدة المؤلف سقطاً.

(7) البيت للأعشى، ديوانه ٥٥ من مطوّلته: (مُفْنِد)، بمعنى (مُفسِد)، واستشهد به سيبويه ٤٧٦/١، ١٦٧/٢.

الرابعة والثمانون: (*)

ذهب الكوفيون /١٣٤أ/ [إلى] أنه يجوز في نحو: رأيت البكرَ، النقلُ في الوقف على المفتوح في الموضع الذي يجوز فيه في الضمّ والكسر[1].

وذهب البصريّون إلى منعه؛ لأنّ أول أحوال الكلمة التنكيرُ، فيقال في النصب: رأيتُ بَكْراً. ومع ذلك فلا يجوز أنْ تُحرّكَ العينُ؛ لأنه لم يلتقِ فيه ساكنان، فلما امتنع في حال التنكير في حال النصب دون حالة الرفع والجرّ وَجَبَ أنْ تتبعه حال التعريف.

ولعلّ الأصحّ هنا مذهب الكوفيين، لأنّ حال الاسم معرّفاً لا يُحمَل على حاله منكّراً، وحمله عليه في تلك الحال لا يستقيم.

الخامسة والثمانون: (**)

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، لأنّها همزة متحرّكة، فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن، كهمزة القطع، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لا إله إلاّ هو﴾[2].

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّه لا يُنقل إلاّ ما ثبت في الوصل، كهمزة القطع. وأمّا همزة الوصل فإنّها تسقط في حال الدَّرْج، فلا يجوز أنْ تُنقَل ساقطةً، لأنّ نقل حركة معدومة لا يُتصوّر، ويميل[3] /١٣٤ب/ بعضهم إلى ترجيح الأول. والله أعلم.

(*) المسألة ١٠٦ في الإنصاف ٧٣١.

(١) أي: أن يقال: البَكَرْ، بفتح الكاف في النصب، وهذا البَكُرْ بضم الكاف في الرفع، ومررتُ بالبكِرِ في الجرّ، إتباعاً على المجانسة.

(**) المسألة ١٠٨ من الإنصاف ٧٤١.

(٢) ١ / آل عمران.

(٣) لعلّ ما في الأصل هو: (ومَيْلُ).

السادسة والثمانون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ وزن مثل: دَمَكْمَكَ) و(صَمَحْمَح)، (فَعَلْل)، لأنّ أصله من (صَمْحَحَ) و(دَمْكَك).

وذهب البصريّون إلى أنّ وزنه (فَعَلْعَلَ)؛ لأنّ الظاهر أنّ العين واللام قد تكرّرتا فيه فوجب أن يكون وزنه (فَعَلْعَلَ) كنظائره. وبهذا قَطَعَ الحسن بن أبي عبّاد اليمنيّ في (مختصره).

والتصحيح في هذه المسألة مختلف.

السابعة والثمانون: (**)

مذهب الكوفيين أنّ كلّ اسمٍ زائد على ثلاثة أحرف ففيه زيادة على الثلاثة، لتكرّر أحد حروف (فَعَلَ) فيه.

وذهب البصريّون إلى أنّ الرباعيّ والخماسيّ ضربان غيرَ ذي الثلاثة؛ لأنّ الزائد بوزن لفظه.

وما قاله الكوفيّون حسنٌ، إلاّ أنّ الأصحّ قول البصريّين للإجماع.

الثامنة والثمانون: (***)

ذهب الكوفيون إلى أنّ وزن مثل: (مَيِّت) و(سَيِّد) و(صَيِّت)، (فَعْيِل)[1]؛ لأنّ أصله (سَيْوِد) و(مَيْوِت)؛ لأنّ له نظيراً في كلامهم.

وذهب [البصريون][2] إلى أنّ وزنه في الأصل /٣٥أ/ (فَيْعِل)، لأنّه هو الظاهر من وزنه، [و]التمسّك بالظاهر أمكَن وأوْلى.

(*) المسألة ١١٣ من الإنصاف ٧٨٨.

(**) المسألة ١١٤ من الإنصاف ٧٩٣.

(***) المسألة ١١٥ من الإنصاف ٧٩٥.

(١) لعلّ ما في الإنصاف أولى، فهو فيه على (فَعْيِل)، نحو (سَوْيِد).

(٢) ليس في الأصل، وينظر: الكتاب ٣٦٦/٤.

ولو كان كما قال الكوفيّون لَما جاز إدغامه، كما لا يجوز إدغام نظائره.

التاسعة والثمانون:(*)

ذهب الكوفيّون الى أنّ وزن (خطايا) جمع (خطيئة): (فعالَى)، نظراً إلى الأصل.

وذهب البصريون إلى أنّ وزنه (فَعائِل) كنظائره. والله أعلم.

التسعون:(**)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إنسان) وزنه (إفعان) حُذِفت لامُه؛ لكثرة الاستعمال.

وذهب البصريّون إلى أنّ وزنه (فِعْلان)؛ لأنّه مأخوذ من (الأُنس)، فلمّا كانت ألف (الأُنس) أصليّة، ليس فيها ألف ولا نون آخران، كانت كذلك همزة (إنسان) أصليّة، والألف والنون زائدتان، فَصَحَّ أنّ وزنه (فِعْلان). والله أعلم.

الحادية والتسعون(***):

قال الكوفيّون: إنّ (أشياء) وزنه (أفْعاء)، وأصله (أَفْعِلاء)؛ لأنّ أصل (شَيْء): (شَيِّء)، فكان كنظيره مثل: هَيِّن وأَهْيِناء، وإلى هذا ذهب الأخفش. وقيل: أفعال.

وذهب البصريّون إلى أنّ وزنه (لَفْعاء)، وأصله /٣٥ب/ فَعْلاء؛ لأنّ أصله: (شَيْئاء) على (فَعْلاء) كـ(طَرْفاء) و(حَلْفاء)، فاستثقل اجتماع همزتين، ليس بينهما حاجز قويّ، فقدّموا الهمزة التي هي لامٌ إلى الفاء. والله أعلم.

(*) المسألة ١١٦ من الإنصاف ٨٠٥.

(**) المسألة ١١٧ من الإنصاف ٨٠٩.

(***) المسألة ١١٨ من الإنصاف ٨١٢.

[الثانيةوالتسعون][1]:

ذهب البصريون إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل، أو[2] يعتمدَ على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو موصول أو ذي حال أو ألف استفهام أو ما النافية[3]، لكيلا يكون الفرع كالأصل؛ لأنَّه فرع الفعل.

ومذهب الكوفيّين والأخفش أنّه يعمل من غير اعتماد[4]، بدليل قوله تعالى: ﴿ومن الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مختلفٌ ألوانُهُ﴾[5]، فأعمله وهو غير معتمد. وقال الشاعر:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليُوهِنَها
فلم يَضِرْها وأوهى قَرنَهُ الوَعِلُ[6]

ورُدَّ استشهادهم بأنّه وصفٌ لمحذوفٍ في معنى المذكور، كأنّه قيل: ومن الناس والدوابِّ والأنعام صنف مختلفٌ ألوانُه[7]. وكوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً.

فالصحيح قول البصريّين.

الثالثة والتسعون:

لفظة (أوّل) عند أصحابنا البصريين ممّا لم يُنطق معه بفعل، وهو على (أفعَل)، عَيْنُهُ ك ١٣٦/ وفاؤه واو. وحكى بعض المتأخرين أنّه إنّما لم يُنطق منه بفعل عندهما لئلاّ يعتَلَّ من جهتين.

---

(١) أهمل تسلسل هذه المسألة في الأصل، لذا أثبتُّه، وغيرت تسلسل سائر المسائل الآتية وفقاً لهذا التغيير.

(٢) أتت هنا بمعنى: (إلاّ أنْ).

(٣) ينظر: الهمع ٥/٧٩، ٨٠.

(٤) الهمع ٥/٨١.

(٥) الآية ٣٨ / فاطر.

(٦) البيت للأعشى، ديوانه ٦١، واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٠.

(٧) نفسه ٢/١٠٣٠.

وقال الكوفيّون: بل هو ممّا نُطِقَ منه بفعل، فهومن (وأل)، ويجوز أن يكون من (أأل). قالوا: والأصل في (أوّل) (أوْأل) بهمزة مصوّرة ألفاً على أحد القولين، ثمّ خُفّفت هذه الهمزة، وقُلِبَتْ واواً، وأُدغمت الواو في الواو، فقيل: (أوّل)، كما فُعِل في (خُطيْئة) و(نبيّ)، وشبهه، وإنْ كان من (أأل)، فالأصل فيه (أأول)، فأبدل من الألف واو.

وهذا المذهب هو أصحّ، وأحسن، وأقيس، حكى ذلك النحّاس رحمه الله.

الرابعة والتسعون:

قال النحويّون في نحو قوله تعالى: ﴿واتّقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾[1]: إنّ فيه حذفاً[2]. والتقدير عند البصريّين: (يجزي فيه)، ثم حُذفت (فيه)؛ لأنّ الظروف مُتّسع فيها، فيُحذف منها ما لا يُحذف من غيرها، ويُتصرف بغيرها.

وقال [الكوفيّون][3]: المحذوف منه (هاء)، أي: لا تجزيه نفس. فحُذفت الهاء[4]. والله أعلم.

فرع:

والجملة الآتية /٣٦ب/ في نحو هذه الآية المذكورة بعدَ الظرف في موضع نصب عند البصريّين، نعتاً لـ(اليوم)، ولهذا وجب أن يعود عليه ضمير.

وعند الكوفيّين: الجملة صلة.

والأصحّ الأوّل.

---

(١) البقرة / ٤٨، ١٢٣.

(٢) ينظر: تفسير القرطبيّ ١/٣٧٧.

(٣) ليس في الأصل.

(٤) وحكى المهدويّ أنّ الوجهين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجّاج. (القرطبي ١/٣٧٧).

الخامسة والتسعون:

قال البصريّون: إنّما أُعرب المؤنث المجموع بالألف والتاء، نحو: الزينبات، والمسلمات بالكسرة في حال النصب، ليستوي الخفض والنصب في المؤنث، لأنّه جمعُ مُسلَم، كما استوى في جمع المذكر المُسلَّم، نحو: الزيدين والعَمْرين.

وقال الكوفيّون: إنّما أُعرب بالكسرة؛ لأنّ التاء فيه غير أصليّة، وإنّما هي مجلوبة في حال الجمع.

واتّفقوا على أنّ الكسرة له إعرابٌ في حال النصب، ولم أعثر فيه على خلاف نعرّج عليه. نعم، ذكر بعض المتأخرين عن بعض الكوفيين أنّه يُعرب في حال النصب بالفتحة، فيقال: رأيْتُ الزينباتَ والبناتَ[1].

قال بعض مشايخي: إنّما ذلك فيما كان منقوصاً[2]، مثل: بنتٍ وأُخْتٍ. قلت: وقد جاء مثل ذلك في لفظ (البخاريّ) في (صحيحه) منصوباً بالفتحة، وخطّأه بعض المحدّثين ذهولاً منه عن مذهب هذا القائل. والله أعلم.

السادسة والتسعون:[3]

كلّ ظرفٍ من الزمان والمكان وقع خبراً لمبتدأ؛ ولم يُتَّسعْ /٣٧أ/ فيه، فإنه يكون منصوباً أبداً، والناصب له، عند البصريين، معنى فعلٍ مقدّرٍ.

---

(١) الهمع ١/٦٧. وأجازه ابن هشام في المعتل، نحو: لغة وثُبة.

(٢) في الأصل: منقوص، والمنقوص عنده ما نقصت حروفه عن الثلاثة، وهوما نقله ثعلب، كما في شرح التصريح ١/٨٠.

(٣) تداخلت هذه المسألة في سياق المسألة السابقة، وكانت غُفْلاً من التسلسل، فمنحتها تسلسلها، ثم غيّرت ثانيةً تسلسل المسائل التالية لها وفقاً لسياقها الجديد. وهذه المسألة مكررة مع اختلاف في الصياغة، ينظر المسألة الحادية عشرة.

ومذهب الكوفيين أن الناصب له المخالفة؛ بدليل أنهما إذا لم يختلفا كانا مرفوعين، ورُدّ هذا بأنّ الشيء إذا خالف الشيء فقد خالفه الآخر، فليس نصب أحدهما بأولى من الآخر، وبقولهم: زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعبدُ اللهِ حاتمٌ جُوداً. وله نظائر، فثبت أنّ الصحيح قول البصريّين.

السابعة والتسعون:

مذهب البصريين وجمهور النحويين المتأخرين أنّ الباب في جمع كلّ اسم أعجميّ لا ينصرف مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، أن يُجمع جمع السلامة، فيقال: إبراهيمون وإسحاقون وإسماعيلون، وشبهه.

ومذهب الكوفيّين والرواية /٣٧ب/ الصحيحة عن سيبويه والخليل أنّه يُجمَع جمع التكسير، فيُقال: أبارهة، وأباريه، وبراهيم، وبراهمة، وبراهِم، وأساحقة وأساحِق وأساحيق، وأسارلة وأسارل وأساريل[1]؛ وسماعِلة، وسماعِل وسَماعيل.

قال محمد بن يزيد: وهذا غلط.

قُلْتُ: ليس بغلط، وقد ذكره ملك علماء هذه الصناعة شيخنا الحجّة مجدُ الدين قاضي القضاة في الديار اليمنيّة محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ الشيرازيّ البكريّ الصديقيّ التيميّ القُرشيّ[2]، فيما نقلته عنه من كتابه (القاموس المحيط)[3]. وقد ذكره هناك تامّاً مُستقصىً، فَلْيُطلَبْ هنالك إنْ شاء الله. وإيراده إيّاه دليل على صحته.

وكلام الإمام النحّاس أيضاً يُفهِم بصحيح هذا المذهب الذي إليه ذهب[4] الكوفيون. والله أعلم.

---

(١) وهذه الثلاثة جمع (إسرائيل).

(٢) ولد سنة ٧٢٩ هـ بشيراز، توفي ليلة الثلاثاء عشرين شوّال سنة ٨١٩ هـ (الدليل الشافي ٧١٣/٢).

(٣) وزاد في القاموس (برهم) ٨١/٢: (أباره) في جمع (إبراهيم).

(٤) بعده في الأصل زِيدت (إليه).

الثامنة والتسعون:

قال البصريّون[1]: إنّما كان المذكر في العدد من الثلاثة إلى العشرة أحقّ بالهاء من المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث؛ لأنّ تأنيثه غير حقيقيّ فأُنّث باللفظ، والمؤنث تأنيثه حقيقيّ، فأُنّث بالمعنى والصيغة، لأنّها /٣٨أ/ أوْكد. وقيل: إنّما وقع بالمذكر التأنيث، لأنّه بمعنى جماعة، والجماعة مؤنثة تذكّر بلفظ التأنيث. وهذا الوجه أشبه بالمعنى.

وقال الكوفيّون: إنّما كان أولى بالهاء؛ لأنّ الهاء تدخل في المذكر في الجمع القليل، نحو: قِرَدة، وسَحَرة، وفَسَقَة، وشبهه[2]، حكاه النحّاس.

والأوّل أصحّ.

التاسعة والتسعون:

قال البصريون: الألف والتاء في المجموع بهما يقعان للقليل والكثير، والقليل العشرة فما دونها، والكثير ما فوق ذلك.

وقال الكوفيّون: بل هما لأقلّ العدد فقط.

وهذا هو الأصحّ، وبه قطع الزمخشريّ والحريري في موضع، وخلائق لا يُحصَوْن.

المئة:

مذهب البصريّين أنّ الرَّضاعة، بفتح الراء، إذا كان بالهاء. والرِّضاع، إذا كان بغير هاء بالكسر فقط[3].

---

(١) ينظر: مذهب المبرّد في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥١٣، ومذهب الزجّاجي في الجمل ١٣٨.

(٢) وهو مذهب الفراء وإليه ذهب ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٥١١.

(٣) بعده في الأصل: (فيهما)، ولا مسوّغ لها.

وحكى الكوفيّون كسر الراء مع ما كان بالهاء، وفتحها لمحذوفها[1].

والأوّل هو الأفصح. وما حكاه الكوفيون غير /٣٨ب/ مُسْتنكر.

الأولى[2] بعد المئة :

كلّ ما كان من الأسماء على (فَعْل) بفتح الفاء، وسكون العين، ممّا ثانيه أو ثالثه حرف من حروف الحَلْق، فإنّ البصريّين يتبعون فيه اللغة والسماع من العرب؛ ولا يتجاوزون[3] ذلك أصلاً.

وقال الكوفيّون: يجوز فيه أبداً وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح، نحو: نَهْر، ونَهَر، وبَحْر، وبَحَر، وشَعْر وشَعَر، وسَمْع وسَمَع، ما لم يكن لامُ الكلمة، فيما عينه حرف حلق، أحدَ حروفِ العلّة.

وحروف الحَلْق ستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.
وحروف العلّة: الواو والياء والألف.

والأصحّ في هذه المسألة أنّ ما كان عينُه أحد حروف الحَلْق أنّه يجوز فيه الوجهان غالباً. وما عداه فيُتّبع فيه السّماع عن العرب. والنّقل لا يُتجاوَز. وبهذا قطع ابن بابشاذ والنحّاس والزمخشريّ والحريريّ، وغيرهم. والله أعلم.

الثانية بعد المئة[*] :

إذا وقع بعد الظرف اسم ظاهر من نحو: في الدارِ زيدٌ، وشبهه /٣٩أ/ فمذهب البصريين أنّه مبتدأ وخبر، كما إذا تأخّر، وفي الظرف ضمير، وهو متعلّق بمحذوف، كما ذكر في باب الظروف.

---

(١) وفي اللسان (رضع) جواز الفتح والكسر فيهما معاً، وأما الرضاعة اللؤم فالفتح لا غير.

(٢) في الأصل: الأول،! وكذا سائر المسائل. وقد صوّبتها.

(٣) يتحاورون. تصحيف.

(*) المسألة ٦ في الإنصاف ١/٥١.

ومذهب الكوفيين والأخفش أنّه مرتفع بالظّرف، وليس في الظرف ضمير[1] يتعلّق بشيء عندهم، قالوا: وإنّما ارتفع به الاسم؛ لأنّه واقع موقع الفعل، والفعلُ إذا تقدّم كان عاملاً لا محالة، فكذلك ما وقع موقعه، فتقدير قولك: أمامك زيد، : حلَّ أمامك زيدٌ.

والصحيح مذهب البصريين، نحو قولهم: في بيتِه زيدٌ، و «في بيتِه يؤتى الحَكم»، وفي دارِهِ عمرٌو. فلو كان مرتفعاً بالظّرف لكان اضماراً قبل الذكر[2]. ولا يصحّ ذلك إلّا على مذهب البصريّين، ولدخول (إنَّ) على الظّرف، وبُطلان عمله، نحو: إنَّ في الدارِ زيداً. ولو كانَ مرتفعاً بالظرف لبَقِيَ مرفوعاً مع وجود الظرف معنىً. وعدم ذلك دليل على فساده.

الثالثة بعد المئة:

مذهب البصريين أنّ (الرِّبا) لا يجوز أنْ يكتب إلّا بالألف، وتثنيته: رِبَوان. وهذا هو الصحيح.

وقال الكوفيون: يُكتَب بالياء / ويُثَنّى بالياء. وهذا غلط جداً. قال أبو إسحاق: ما رأيْتُ خطأً أقبح ولا أشنع من هذا، ولا يكفيهم الخطأ في الخطّ حتى يُخطئوا في التثنية، وهم يقرؤون: ﴿وما أتيْتُم من رِباً ليربوَ في أموال الناس﴾[3]، بنصب فعل (الرِّبا).

قُلْتُ: وإنّما كُتِبَتْ بالمصحف بالواو فرقاً بينه وبين (الزِّنا)، وإنّما كان أولى بأنْ يُكتَبَ بالواو، لأنّه من بنات الواو. فاعرفه، واحتفظ به، فإنّه مُهم.

الرابعة بعد المئة:

مذهب الكوفيّين أنّ لفظ (الشيطان) وزنه (فَعْلان)، مأخوذ من

---

(١) بعده في الأصل: (ولا). وهي زيادة مقحمة سهواً.
(٢) في الأصل: (الذي) تحريف.
(٣) ٣٩ / الروم.

(شاط - يشيط)، أي: هلك. قال الشاعر:

قد تطعنُ الغيرَ في مكنونِ فائلِهِ
وقد يشيطُ على أرماجنا البطلُ[1]

ومذهب البصريّين أنّ وزنه (فَيْعال) مأخوذ من (شَطَنَ)؛ أي: بَعُدَ. قال أميّة بن أبي الصَّلْت:

أيما[3] شاطنٍ عصاه عَكاهُ   ثمّ يُلقى في السِّجْنِ والأكبالِ[4]

وقال رؤبة بن العجّاج:

وفي أخاديد السِّباطِ المُشَّنِ
شافٍ لبغيِ الكَلِبِ المُشَيْطِنِ[5]

/٤٠أ/ فالنون فيه، على مذهب الكوفيّين، زائدة. وعلى مذهب البصريّين أصليّة[6].

والأصحّ مذهب البصريّين. وكَوْنُه لا ينصرف ليس فيه حُجّة للكوفيّين، بل ذلك ضرورة، كقول الشاعر:

وشيطانُ إذ يدعوهمْ ويُثَوِّبُ[7]

---

(١) البيت للأعشى ميمون، ديوانه ٦٣.

(٣) في الأصل: إنّما. تصحيف.

(٤) ديوانه ٢٥٨، وهو في اللسان (شطن): (الأغلال) موضع (الأكبال)، وقد قاله أميّة في وصف سليمان بن داوود، عليهما السلام. و(شاطن)، هنا، بمعنى (شيطان).

(٥) ديوانه ١٦٥، وفي الأصل: (الشياط المتن)، تصحيف، العين ٦/٢٣٧.

(٦) وذهب الأزهريّ (اللسان/شطن) إلى أنّ القول بأصالة النون أكثر. وورد الوجهان أيضاً من غير ترجيح.

(٧) عجز بيت لطُفيل الغنويّ، كما في اللسان (شطن)، وصدره: وقد مَنَّتْ الخَذْواء مَنّاً عليهمُ. والخذواء: فرسه. وشيطان، هنا، هو شيطان بن الحكم بن جاهمة الغنويّ: ينظر: ديوان طفيل ٤٩.

وعلى كلا[1] المذهبين، هو المُبْعَدُ من رحمة الله، المُهْلَك بعذابه، وعن ابن عبّاس رَضيَ الله عنهما: «كلُّ متمرّد من الجنّ والإنس: شيطانٌ».

وقال رؤبة:[2].

إنّي إذا ما شاعرٌ هَجاني
زوّجتُ شيطانَهُ شيطاني

وقال أبو النجم:[3]

إنّي وكلّ شاعرٍ من البَشَرْ
شيطانُه أنثى وشيطاني ذَكَرْ

الخامسة بعد المئة:

قال البصريون: أصل قولهم: قَيِّم: فَيْعِل. وكان أصله: (قَيْوِم)، فَسَبَقَت الياء بالسكون، فأُدغمت في الواو، كما فُعِلَ في نظائره.

وقال الكوفيّون: أصله (قَوِيم) / ٤٠ب/ (فَعِيْل) كـ(سَوِيق)، وهو خطأ، لأنّه لو كان كما قالوا لَمَا أُعِلّ كما لم يُعَلّ (سَوِيق)، وما أشبهه.

السادسة بعد المئة:

مذهب البصريّين أنّ المنصوب الذي كان أصله النعت الحقيقيّ، كقوله تعالى: ﴿وهذا[4] صِراطُ ربِّكَ مستقيماً﴾[5] و﴿هذا بَعلي شيخاً﴾[6]

(١) في الأصل: (كل).
(٢) ليس في ديوانه.
(٣) ديوانه ١٠٣، ١٠٤.
(٤) في الأصل: هذا.
(٥) ١٢٦ / الأنعام.
(٦) ٧٢ / هود.

و﴿فتلك[1] بيوتُهم خاويةً﴾[2]، وما أشبهها، منصوب على الحال، وعامله معنى الفعل.

وقال الكوفيّون: إنّما ذلك ونحوه منصوب على القطع؛ لأنّه قُطِع من لفظه الأوّل إلى لفظ آخر.

والأصحّ الأول محمول عليه.

السابعة بعد المئة:

قال البصريّون: (يحيى)، إذا جُمع جَمْعَ السلامة، قيل فيه: يَحْيَوْن، بفتح الياء على كل حال كـ(مُصْطَفى) و(مُجتَبى)، وشبهه.

وقال الكوفيّون: إنْ كان عربياً فُتِحت الياء، كما كان في (مصطفى) وشبهه لمّا كان عربياً. وإنْ كان عجمياً ضُمَّتْ على أصل ضمّ ما قبل الواو في جمع[3] السلامة؛ لأنّه لا يُعرَفُ أصلها، هل هي مشتقة أم لا؟، وقد اختُلِف في (يحيى) هل هو اسم عجميّ أم عربيّ؟ فالذي يعطيه إنشاد بعضهم /٤١أ/ فيما قال:

ألا إنّ أسماءَ النبيّينَ عُجْمَةٌ
عليهم صلاةُ اللهِ ما دامَتِ السَّما
سوى خيرِ خلقِ اللهِ، أعني محمداً
ولُوطاً وهُوداً ثمّ نُوحاً وآدما[4]

إنّه اسم أعجميّ.

وهذا ليس بجامع، فإنّ من جملة أسمائهم العربية: صالح وشُعَيب،

---

(١) في الأصل: تلك.

(٢) ٥٢ / النمل.

(٣) في الأصل: (وفي).

(٤) لم أهتدِ إلى قائلهما.

فيما ذكره غير واحدٍ. ولا يبعد أنْ يلحق فيهم (يحيى).

ولعلّ الأصحّ أنّه اسم عربيّ منقول من (حيا - يحيا) المضارع. والله أعلم.

الثامنة بعد المئة:

مذهب البصريين في نحو قوله تعالى: ﴿نُزُلاً من عند الله﴾[1] و﴿ثواباً من عند الله﴾[2] أنه مصدر مؤكّد، لأنّ قبله: ﴿لأكفّرنّ عنكم سيّئاتكم، ولأدخلنّكم جنّاتٍ﴾[3]، فتكفيره سبحانه وتعالى عنهم السيّئات، وإدخاله إيّاهم الجنّات هي لما فعلوه مَثوبات، فزادَه تأكيداً بقوله: ﴿نُزُلاً﴾ و﴿ثواباً﴾ تعظيماً لهذه الدرجات المرغّبة لتكثير الحسنات.

وقال الكوفيون: هو منصوب على القطع، أو مُفسّر لما قبلَه.

وللأوّل مزيّة على هذا /٤١ ب/ الثاني، فليعتمد إنْ شاءَ الله.

التاسعة بعد المئة:

مذهب البصريين أنّ مصدر (صَدَّ - يَصُدُّ): الصَّدّ، لا غير.

وقال الكوفيون: إنّه يجيء على (الصَّدّ) و(الصُّدود)[4].

والأصحّ الأوّل كنظائره مثل: خَرَّ - خَرّاً، وجَرَّ - جَرّاً، وشَدَّ - يَشُدّ، وما أشبهه. وأمّا الصُّدود فاسم للمصدر، وإنّما المصدرُ الصَّدّ فقط. والله أعلم.

---

(١) ١٩٨ / آل عمران.

(٢) ١٩٥ / آل عمران.

(٣) ١٢ / المائدة، ولعلّ الآية التي لها صلة بالآيتين السابقتين بأمارة السياق هي: ﴿لأكفّرنّ عنهم سيّئاتهم، ولأدخلنّهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ﴾ ١٩٥ / آل عمران.

(٤) في اللسان (صدد) أنه يأتي على الصَّدّ والصُّدود.

العاشرة بعد المئة :

قوله تعالى : ﴿وحَسُنَ أولئك رفيقاً﴾[1]، فـ(رفيقاً) وشبهه عند البصريّين أنّه منصوب على الحال، والمعنى : رُفَقاً، حكاه الأخفش[2].

وقال الكوفيّون : هو نصبٌ على التفسير والتمييز. وهذا هو الأصحّ، لأنّ العرب قد تقول : حَسُنَ أولئك من رفقاءَ، وكَرُمَ زيدٌ من رجلٍ، فدخول (مِنْ)[3] دالٌ على التفسير[4]. والله أعلم.

الحادية عشرة بعد المئة :

قوله تعالى : ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾[5]، فـ(فئتين) وشبهه عند البصريين منصوب على الحال، كما يقال : ما لَكَ قائماً[6]؟

وقال الكوفيّون : هو خبرُ (ما لكم) كخبر (كان) و(ظَنَنْتُ) /٤٢أ/، وأجازوا دخول الألف واللام فيه[7].

والأصحّ هو الأوّل.

الثانية عشرة بعد المئة :

قال البصريون : إسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزمان لا يعمل

---

(١) ٦٩ / النساء.

(٢) قال الأخفش في معاني القرآن ٢٤٢/١ : «.. هذا على مثل قولك : كَرُمَ زيدٌ رجلاً، تنصبه على الحال، والرفيق واحدٌ في معنى جماعة. مثل : «هم لي صديق». وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/١.

(٣) ضُبطت في الأصل : (مَنْ) بفتح الميم. وهو وهم.

(٤) القول في إعراب القرآن للنحّاس ٤٣٢/١.

(٥) ٨٨ / النساء.

(٦) إعراب القرآن للنحّاس ٤٤٢/١ نقلاً عن الأخفش، وهو في معاني القرآن ٢٤٣/١.

(٧) نفسه ٤٤٢/١.

أصلاً، وإنَّما يعمل إذا كانَ للحال أو الاستقبال[1].

وقـال الكوفيّـون: إنّه يعمـل إذا كانَ لِمـا مضى أيضـاً، كقـولـه تعـالى: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾[2]. وحُكِيَ عنْ بعض العرب: هـو مارٌ بـزيدٍ أمسِ[3].

وليس لهم في هذا دليل؛ لِأنّ قوله تعالى: ﴿باسطٌ ذراعيه﴾ حكاية حال مـاضية، ومـا حُكِيَ عن العرب فهـو واقع على الجـارّ والمجرور. فـبطل ما قالوه.

الثالثة عشرة بعد المئة:

أجاز الكوفيّون جرَّ مميِّز (كذا) المكنيِّ بهـا عن العدد بـالإضافـة في غير تكـرار، ولا تَخلّف، ولا يجوز جـرّه بإضمـار (من) اتّفاقـاً خـلافـاً لـ(كَمْ) فمـا بعدها، فيقال: كذا رجلٍ[4].

وقال البصريّون: بل يجب نصب ما بعدها[5].

الأصحّ جواز النصب والجرّ.

الرابعة عشرة بعد المئة: [6]

الجملة الاستفهـاميّة في نحـو قـولـه تعـالى: ﴿وأسَـرُّوا النَّجـوى الـذينَ

---

(١) ينظر: المساعد ٢/١٩٧.

(٢) ١٨ / الكهف،١٠ وينظر: الهمع ٥/٨١.

(٣) مقالة الكوفيين: الكسائي وهشام، وأبي جعفر بن مضاء في المساعد ٢/١٩٧، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٣.

(٤) المساعد لابن عقيل ٢/١١٨ وتابعهم الأخفش والمبرّد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهّان وأبو عليّ الفارسيّ في أحد قوليه؛ فتقول على هذا: مررْتُ بكذا رجالٍ، بجرّ رجال، قيل على الإضافة، وقيل: على البدلية.

(٥) نفسه ٢/١١٩.

(٦) سقطت (بعد المئة) من الأصل مضبباً مع ما يأتي.

ظلموا﴾، ﴿هل هذا إلّا بَشَرٌ مِثْلُكم﴾[1] مفسِّرة لـ(النّجوى) على /٤٢ب/ مذهب البصريّين[2].

وقال الكوفيّون: إنّما هي بَدَلٌ منها، على قولنا: إنّ ما فيه معنى القول، فعَمِل في الجمل.

والأقربُ الأشبهُ الأوّل.

الخامسة عشرة بعد المئة:

جملة (لَيَسجُنُنَّه) في قوله تعالى: ﴿ثُمّ بدا لهم من بَعْدِ ما رَأَوا الآياتِ لَيسجُنُنّه﴾[3] فاعل (بدا) في موضع رفع[4]، وطَرَدَه هِشامٌ وثعلبٌ وجماعةٌ في كلّ جملة تُشبِهُها، نحو: يُعجبني يقومُ. وما أشبهه.

وقال [البصريون][5]: هي مفسرة للضمير في (بدا)[6] الراجع إليه، المفهوم منه[7].

والذي ينبغي أنْ يقال: إنها جوابٌ لقسم مقدّر، وإن المفسِّر مجموع الجملتين. هذا تحقيقها. والله أعلم.

السادسة عشرة بعد المئة:

قال البصريّون: الجملة المفسرة في قوله تعالى: ﴿ونادى نُوحٌ ابنَهُ، وكانَ في مَعزِلٍ: يا بُنَيَّ اركبْ معنا﴾[8] وشبهه، منصوبة بقول مقدّر بدليل

---

(١) ٣ / الأنبياء.

(٢) بعده في الأصل: (ونحوه). وهي زائدة لا مسوغ لها اكتفاء بعبارة (في نحو قوله تعالى).

(٣) ٣٥ / يوسف.

(٤) في إعراب القرآن للنحاس ٢/١٤١ أنه مذهب سيبويه في الكتاب ١/٤٥٦، وأنكره المبرد.

(٥) ليست في الأصل، وأثبتُها للسياق.

(٦) في الأصل: (نداء)، تحريف.

(٧) وهو مذهب المبرّد فيما نقله النحاس في إعراب القرآن ٢/١٤١.

(٨) ٤٢ / هود.

التصريح به في: ﴿ونادى نوحٌ ربَّهُ، فقال: رَبِّ إنّ ابني من أهلي﴾[1]، ﴿وإذ نادى ربَّهُ نداء خفياً، قال: ربِّ إنّي وَهَنَ العظمُ منّي﴾[2].

وقال الكوفيّون: بل هي منصوبة بالفعل المذكور. /٤٣أ/ وهو[3] مثل قوله تعالى: ﴿يُوصيكم الله في أولادِكم للذكرِ مثلُ حظِّ الأُنثيين﴾[4]، فالجملة الثانية في موضع نصب بـ(يُوصي)؛ لأنّ المعنى (يُفوّض لكم) أو (يُشرّع لكم في أمرِ أولادِكم).

والأصحّ الأول. ويُرَدّ قول الكوفيّين بأنّ الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها. ذكره الزمخشريّ. وهذا يقتضي أنّها عنده[5] مفسّرة لا محل لها، كما ذكره أبو حيّان وابن هِشام المصريّ.

السابعة عشرة بعد المئة:

يجوز عند البصريّين في الضمير المنفصل المرفوع في نحو: أقائمٌ أنت؟ وشبهه، الابتدائيّة والفاعليّة، كما كان كذلك في المُظْهَر، كما تقدّم، وسيبويه لا يُجيز إلّا الأوّل، فيما يُفهِمُه كلامُه في كتابه.

وأوجب الكوفيون فيه الابتداء ووافقهم ابن الحاجب، ووهم في نقله في أماليه، الإجماع[6] في ذلك، وحجّتهم أنّ المضمر المرتفع بالفعل لا يُجاوزه ضمير منفصل عنه، لا يقال: قامَ أنا. ورُدّ بأنّ طلب الوصف للمعمول العاملِ دون /٤٣ب/ طلب العامل، فلذلك احتُمِل معه الفصل.

---

(١) ٤٥ / هود.
(٢) ٤ / مريم.
(٣) الواو والهاء مطموستان في الأصل.
(٤) ١١ / النساء. وفي الأصل: (أولادهم) خطأ.
(٥) مكررة في الأصل.
(٦) في الأصل: والإجماع. ولا ضرورة للواو.

الثامنة عشرة بعد المئة :

يُشترَط عند البصريين في عطف البيان أنْ يكون بالمعرفة على المعرفة، ولا يجوز بالنكرات.

وقال الكوفيّون: يكون بالمعارف والنكرات أيضاً، بدليل قوله: ﴿من ماءٍ صديدٍ﴾[1] وفي ﴿طعامُ مساكين﴾[2] من ﴿كفارةُ طعامُ مساكين﴾[3] فيمن قرأ ﴿كفارةٌ﴾ منوّناً[4].

ورُدَّ ذلك بأنّه بدل. وهذا هو الصحيح المعروف.

التاسعة عشرة بعد المئة :

قال الكوفيّون: إنّما امتنع نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة، ونحو (عثمان) للعلميّة والزيادة. وهذا هو المشهور عند الجمهور.

ومذهب البصريين أنّ المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ذكره ابن هشام المصريّ، قال: ولهذا قال الجرجانيّ: ينبغي أنْ تُعَدّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة.

وقال بعضهم: إنّما العلل اثنتان: الحكاية والتركيب، فالحكاية وزن الفعل مع الوصف، نحو: أعْلَم وأجْهَل، ومع العلميّة نحو: يزيد ويشكر، فيهما، فإنّ امتناع الصرف فيهما بطريق الفعليّة يعني: كما لم يدخل عليهما

---

(1) ١٦ / إبراهيم.

(2)، (3) ٩٥ المائدة، وفي الأصل: (مسكين) غلط، لأنّ القرّاء لم يختلفوا على قراءة (مساكين).

(4) وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائيّ، وقرأ نافع وابن عامر (أو كفارةُ) رفعاً بلا تنوين على الإضافة (السبعة ٢٤٨).

الكسـر والتنوين قبـل نقلهما[1] من /١٤٤أ/ العلميّـة إلى الاسميّة، كـذلـك لم يدخل عليها بعد التنقّل. وفيه نظر؛ لأنّه لا يتنـاول نحو: أحمـر وأفعل عَلَماً. وامّا التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث بالتاء ظاهـرة أو مقدّرة، أو بـالألف. وهـو إمّا تـركيب التأنيث مـع العلميّة، أو تـركيب حـرف التـأنيث مـع الاسم، وتركيب العدل في نحو: عمر، ووجهه أنه بمنزلة العلمين تقديراً؛ لأنّ الواضع قصد الاسميّة بـ(عامر) فعدل عنه خوف اللّبس إلى (عُمر)، نحو: ثُلاث؛ لأنّه بمنزلة (ثلاثة)، وتركيب الجمع فإنّه بمنزلة جمعين، وتـركيب الاسمين، نحو: بَعْلَبَكّ، وتركيب الألف والنون إمّا[4] مع العلميّة، وإمّا مع الوصفيّة.

وتركيب العجمة، وهو إمّا تكـرّرها مـع العربيّ والعجمي[5]، أو تـركيبها مع العلميّة. وفي كلّها نظر، وإنّما شُرِطَت العلميّـة أو الصفة في مثـل: عُمَر، وسكران؛ لأنّ التثنية لا تقوم إلّا بأحدهما.

العشرون بعد المئة:

كلّ[7] ما كان جمعاً لـ(فُعْلة) بالضمّ نحو: ظُلْمة[8] وظلمات. فإنّه يجوز فيه الإسكان والضمّ، والفتح تخفيفاً. فالفتح عند البصريّين مبـدل من الضمّة، لأنّه /١٤٤ب/ أخفّ، وهذا هو المشهور.

وقال الكوفيّون: إنّما فتح، لأنّـه جَمْعُ جَمْـعٍ، فجمع (ظُلْمـة) (ظُلَم)، وجمع ظُلَم (ظُلَمات)، ففُتح على الأصل.

والأصحّ المشهور هو الأوّل.

---

(١) في الأصل: نقلها.

(٤) في الأصل: إنّاما.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (أو العجمي).

(٧) في الأصل: (وكلّ)، ولا أرى ثمّة مسوغاً للواو.

(٨) في الأصل: ظلة.

الحادية والعشرون بعد المئة:

قد يُعوّض بعضهم في الوقف على الممدود المنصوب من الهمزة (يا)، فيقول: بنايا.

وقول البصريّين فيه أنّه مُشبه بـ(خطايا) وشبهه.

وقول الكوفيّين: إنّما أُبدلت؛ لأنّها ردّت الهمزة إلى أصلها؛ لأنّ أصلها الياء. والمذهبُ الأوّلُ.

الثانية والعشرون بعد المئة:

قال الكوفيّون: إنّ ذوات الياءِ تُكتَبُ بالياء، نحو: مولى، ويحى، ومصطفى، وغِنى، وقُرى، من الأسماء، ورمى، وقضى، من الافعال، وبلى، وعلى، وإلى، من الحروف وشبهها، وتبعهم على ذلك بعض البصريّين. قالوا: فيُرَدّ بالخطّ إلى أصله.

ومذهب حُذّاق البصريّين أنّه يُكتب كلّه بالألف إتباعاً للّفظ.

وقال محمدُ بنُ يزيد: لا يجوز أن /١٤٥/ يُكتب[1] شيء من ذلك إلاّ بالألف، ولا فرق بين ذوات الواو، وذوات الياء في الخطّ، كما أنّه لا فرقَ بينهما في اللفظ، لأنّ الخطّ نقل ما في اللفظ، كما أنّ اللفظ نقل ما في القلب. ومَنْ كتب شيئاً من ذلك بالياء فقد أشكل، وجاء بما لا يجوز، ولو وجب أن تُكتبَ ذوات الياء بالياء، لوجب أن تُكتب ذوات الواو بالواو. وهم مع هذا يتناقضون فيكتبون نحو: رمى، بالياء، ونحو: رماه، بالألف، فلو كانت العلّة أنّه[2] من ذوات الياء لوجب أنْ يكتبوه (رميه)[3] بالياء، ثمّ كتبوا (ضُحى) و(كُسى) جمع (ضَحْوة) و(كُسوة)، وهما من ذوات الواو بالياء، وهذا

---

(١) مطموس في الأصل.

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) في الأصل: رماه.

لا يحصل، ولا يثبُت على أصل.

وسُئِل محمد بن يزيد: فما بالُ الكُتَّاب وأكثر الناس قد اتّبعوهم على هذا الخطأ البيّن؟

فقال: الأصل في هذا من الأخفش سعيد؛ لأنّه كان رجلاً محتالاً للاكتساب هو والكسائيّ، فحين استغنى الناسُ عنهم، قال له الكسائيّ: قد استغنى مَنْ نحتاج إليه عن النحو، فنحتاج أن نُجمع على شيء نضطرهم إليه /٤٥ب/ فاتّفقا على هذا، وأحدثاه، ولم يكن شيء من ذلك قبلهما فتلقى [الناس][1] منهم ذلك، وتبايعوا عليه وقبلوه، وتمكّن في الناس لتمكُّن الكسائيّ من السلطان، ونقل بعض مَنْ لا يحصل متوهّماً أنّ هذا مذهب سيبويهِ، فتوهّم الشيء على خلاف ما هو عليه، وليس بمذهبٍ لسيبويه ولا أحدٍ من أمثاله.

فهذا هو الأصل فيه، وهذا هو الراجح دليلاً ونقلاً. والأوّل أشهر. والله أعلم.

الثالثة والعشرون بعد المئة:(*)

قال الكوفيّون في (إيّاك) وأخواتها من ضمائر النصب المنفصلة: إنّ الكاف اسم مضمر و(إيّا) دعامة الكاف، ولم يُبيّنوا[2] هذه الدعامة ما هي؟ أمُضمر أم مُظهر.

ورُدّ بأنّ الشيء لا يكون دعامة لأوّله، وأوّل هذه الكلمة الكافُ.

وقالوا أيضاً: إنّه بكماله اسم مضمر.

---

(١) مطموسة في الأصل سوى همزة الوصل، ولعلّه النحاة.

(*) المسألة ٩٨ من الإنصاف ٦٩٥.

(٢) في الأصل: (سنوا)، تصحيف.

وفيه قولٌ آخر: إنّه كلّه اسم مُظْهَر موضوع للنصب، مثل: سبحان، وشبهه، ممّا هو اسم مُظْهَر مبنيٌّ للنصب لا غير. ورُدّ بقوله:

سبحانَهُ ثمّ سبحاناً يعوذُ به   وقبلَنا سبّحَ الجوديُّ والجُمُدُ

/١٤٦أ/ لمّا أعرب وصُرِف.

وقال الخليل: إنّ (إيّا) اسم مُظْهَر، والكاف اسمٌ مضمر في موضع خفض بالإضافة محتجّاً بما رُوِيَ عن العرب: «إذا بَلَغَ الرجلُ الستّينَ، فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ». قال الشاعر:

إذا بلغ الفتى سبعين عاماً   فإيّاهُ وإيّاءُ الشَّوابِّ

وذهب البصريّون إلى أنّ (إيّا) اسم مضمر، والكاف حرف خطاب. وهذا هو الذي عليه العُمدة؛ لأنّه قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب؛ لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب: الرفع والنصب والجرّ. فامتناع الرفع؛ لأنّها ليست من ضمائره، وامتناع النصب؛ لأنّها ليس لها ناصب، وامتناع الجرّ، لأنّ الضمائر لا تضاف؛ لأنّها معارف لا يفارقها تعريف الإضمار، فلا تجوز إضافتها إلى غيرها. والرواية التي ذكرها الخليل لا يُلتفتُ إليها؛ لقلّتها وشذوذها. والله أعلم.

الرابعة والعشرون بعد المئة :

قوله تعالى : /٤٦ ب/ ﴿والظالمينَ أعدَّ لهم عذاباً أليماً﴾[١].

مذهب البصريّين [أنّه من][٢] باب اشتغال[٣] الفعل عن المفعول بضميره، فيكون نصباً بإضمار فعل يُفسّره ما بعده؛ أي: ويُعَذِّبُ الظالمينَ؛ لأنّ إعدادَ العذابِ عذابٌ.

وقال الكوفيّون: إنّما نُصِبَ؛ لأنّ الواو ظرفٌ للفعل، وهو (أعدّ).

وقد صاروا بهذا القول قُطّاعَ طريقِ معرفةِ نصبهِ، فيُحتاج أنْ يُبيِّن ما الناصب له عندهم. فالصوابُ الأوّل. والله أعلم.

الخامسة والعشرون بعد المئة :

ألف (فِعْلاء) مكسورة الفاء. وكذا (فُعْلاء) المضمومة الفاء؛ لا تكون عند البصريّين إلّا للإلحاق، وإنّما تكون عندهم همزة ممدودة فيما كانَ مفتوح الفاء، نحو: حمراء، وصفراء، وبيضاء.

وقال الكوفيّون: إنّها تكون همزة ممدودة مانعة للصرف كالمفتوح الفاء، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿من طُورِ سِيناءَ﴾ فيمَنْ قرأ بكسر السين. وقوله:

بِزِيزاءَ مَجْهَلِ

فقال البصريّون : ليس امتناعها من الصرف من أجلِ أنّ ألفها للتأنيث، إنّما /٤٧أ/ ذلك من أجل أنّه ذُهِبَ بها إلى الأرض أو البقعة. والزِّيزاء: البُقعة الغليظة من الأرض. ويرويه البصريّون: (زَيزاء) بالفتح، ولا إشكال فيها. والله أعلم.

---

(١) الآية ٣١/ الإنسان ٧٦.

(٢) طمس بمقدار كلمة، لعلها (الاسم في) أو (المنصوب في)، وتبقى زيادة الفاء في (فيكون).

(٣) في الأصل: استعال.

السادسة والعشرون بعد المئة:

إذا قُلْتَ: يا ٱبنَ أُمَّ، ويا ٱبنَ عَمَّ فهو ٱسمان مركبان جُعلا ٱسماً واحداً، فهو كقولك: يا خمسةَ عَشَرَ، أقبلوا. هذا مذهب البصريّين.

وقال الكوفيّون: ليس مركباً، بل تقديره: يا ٱبنَ أُمّا، فحذفت الألف تخفيفاً، وبقيت[1] الميم مفتوحة لتدلّ على الألف المحذوفة.

ولعلّ هذا المذهب أوْلى. والله أعلم.

السابعة والعشرون بعد المئة:

الاسم المنصوب خبرَ (ما) على لغة أهل الحجاز، عند البصريّين منصوب على الخبر كـ(ليس) إذا كانَ الكلام مرتَّباً.

قال سيبويه[2]: ورُبَّ حرفٍ هكذا، أي: يُشَبَّهُ بغيره في بعض المواضع.

وقال الكوفيّون: إنّما نُصِب بنزع الخافض، وهو الباء؛ لأنّك إذا قلت: ما زيدٌ بمنطلقٍ، فموضع الباء /٤٧ب/ موضع نصب، وهكذا نظيره في سائر حروف الخفض، فلما حُذِفَتِ الباء نُصِب على محلّها.

والأظهر الأوّل، لأنّه لو كان كما قالوا للزمهم أن يقولوا: زيدٌ القمرَ، على معنى: زيدٌ كالقمرِ. ولتناقَضَ مذهبهم؛ لأنّه قد أجاز الفرّاء: ما بمنطلقٍ زيدٌ. والله أعلم.

الثامنة والعشرون بعد المئة:

(الضِّيق) إذا أردت به المصدر، فتحت الضاد كالبَيْع والسَّيْر، ونحوه،

---

(١) في الأصل: بقت.

(٢) الكتاب ١/٥٧، ٥٨ على غير هذا الوجه. وفي ١/٦٠ (وربَّ شيء هكذا).

وإنْ أردت الاسم كسرت، وقلت: الضِّيْق كالعِلْم والسِّحْر. هذا مذهب البصريّين، من ضيْق المدد. وأجازوا في (ضَيْق) أنْ يكون مخفّفاً.

وقال الكوفيّون: الضَّيق، بالفتح، وقد يقع موقع المكسورة، فهو عندهم أبداً مخفّف من (ضيّق) أو جمع (ضَيْقة)[1]. والله أعلم.

التاسعة والعشرون بعد المئة:

الاسم المؤنث بالتاء المنقلبة هاء في الوقف،، نحو: امرأة، وقائمة، وقاعدة[2]، وشبهه، فالتاء عند البصريّين فيه علامة التأنيث، لا الهاء التي تكون في الوقف؛ لأنّ التاء فيه أصل، لأنّ الأصل هو الوصل /٤٨أ/ الثابت في النطق، فلا يتغيّر بعوارض الوقف.

وقال الكوفيون: التأنيث فيه بالهاء مراعاة للصورة الثانية في الخط.

والأوّل أصحّ.

الثلاثون بعد المئة:

الاسم الذي آخره ألف مقصورة، نحو: حُبْلى، وسَكْرى، الألف فيه علامة التأنيث عند البصريّين مراعاة للّفظ على ما تقدّم.

وقال الكوفيّون: التأنيث فيه بالياء مراعاة للخطّ.

وهذا بعيدٌ جدّاً.

الحادية والثلاثون بعد المئة:

مذهب الكوفيّين في (فُعْلَل) أنّه مثبت في أبنية الأسماء الرباعيّة، مثل: جُخْدَب، وجُنْدَب، وتبعهم الأخفش.

---

(١) هو الفقر وسوء الحال. (اللسان / ضيق).

(٣) الواو ساقطة من الأصل.

وقال البصريّون: ليس مثبتاً فيها، بل هو مُلْحق بـ(فُعْلُل) نحو: (بُرْثُن)وشبهه. قالوا: ولا حجّة للكوفيّين في (جُنْحدَب) أنّه قد يُسمع فيه بـ(جحادب) فيمكن أن تكون مقصورات (جحادب)، كما أن غليظاً مقصورٌ[1] من (غلائِظ)، وما أشبه ذلك.

وهذا هو الأصحّ.

الثانية والثلاثون بعد المئة:

قال البصريّون: إنّ الألف الممدودة التي[2] في آخر الاسم /٤٨ب/ علامة للتأنيث، نحو: حمراء، وبيضاء، وفقهاء، وأنبياء، وإنّما كانت علامة له مراعاة للّفظ؛ لأنّها كانت مقصورة فَمُدَّتْ لما وقع قبلها ألف المدّ، لأنّ الأصل في الأسماء القصر، والمدُّ طارىء عليها.

وقال الكوفيّون: التأنيث بالهمزة مراعاة للّفظ.

وقد خالف الكوفيّون أصولهم في هذه المسألة؛ لكونهم جعلوا التأنيث بالهمزة مراعاة للّفظ، وهم إنّما يُراعون الخطّ، إلاّ في هذه.

والأوّل أرجح.

الثالثة والثلاثون بعد المئة:

مذهب البصريّين أنّ الهمزة، إذا كان ما قبلها ساكناً، لا تكون لها صورة، نحو: مَسْئول، ومَشْئوم، والمَرْءة، ونحوه.

---

(١) في الأصل: مقصوراً.

(٢) في الأصل: الذي.

ومذهب الكوفيّين أنها بايّ حركة تحرّكت، نحو: مسؤول، والمرأة، وشبهه.

وبالأوّل قطع أكثرهم. وصحّحه ابن بابشاذ. وبعضهم يميل الى ترجيح الثاني. والله أعلم. وبه التوفيق.

تمّ فصل الاسم[1]، ويتلوه، إنْ شاء الله تعالى، فصل الفعل.

---

(١) الواو مطموسة من الأصل.

الفَصْلُ الثَانِي٧

فصل الفعل

وفيه مسائل:

الأولى: (*)

قال الكوفيّون: المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه؛ لأنّ المصدر يصحّ بصحّته، ويعتلّ باعتلاله؛ ولأنّه ينطلق على المصدر عاملاً له من غير واسطة، مثل: ضَرَبَ ضرباً؛ ولأنّ المصدر قد يُذكر تأكيداً له مثل: ضربْتُه ضَرْباً؛ ولأنّه قد توجد أفعال لا مصادر لها، وذلك دليل على أصالتها[1].

وقال البصريّون: الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

وهو الأصحّ؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على زمان مختص، والفعل في الأصل يدلّ على زمان مختص، فصار كالمطلق، فكما أنّ المُطلق أصل المُقَيَّد، فكذلك المصدر أصل الفعل؛ ولأنّ المصدر اسمٌ، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل.

وأمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه أصلاً، وما يقوم بنفسه /٤٩ب/ أوْلى من الذي لا يقوم إلّا مع غيره؛ ولأنّ الفعل يدلّ بصيغته على شيئين: الحدث

(*) المسألة ٢٨ في الإنصاف ٢٣٥، ومسائل خلافية للعكبري ٦٨.

(١) في الأصل: أصالها.

والزمان المَحْض، والمصدر إنّما يدل بصيغته على شيء واحد، وهو الحدث فقط، فصار كالواحد مع الاثنين، فكما أنّ الواحد أصل الاثنين، والاثنان[1] ليسا أصلاً للواحد، كذلك المصدر الذي هو يدل على شيء واحد أصلٌ للفعل الذي هو يدلّ على شيئين؛ ولأنّ الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ بصيغته على ما يدلّ عليه الفعل. ألا ترى أنّ (ضَرَبَ) يدلّ على ما يدلّ عليه الضَّرْبُ، والضَّرْبُ لا يدلّ على ما يدلّ عليه (ضَرَبَ)، فإذا كان كذلك، دلّ على أنّ المصدر أصلٌ، والفعل فرع؛ لأنّ الفرع لا بُدّ أن يكون فيه الأصل، والأصل لا يلزم أن يكون فيه الفرع كالآنية تكون من النُّضار، تدلّ على النُّضار، والنُّضار لا يدلّ على الآنية.

ولأنّه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من حدثٍ وزمان.

ورُدَّ قول الكوفيين أنّه[2] /١٥٠/ يصحّ بصحته ويعتلّ باعتلاله، وأنّه إنّما كان كذلك طلباً للتشاكل، وذلك لا يدلّ على الأصالة والفرعيّة، وكذا خُلُوّ بعض الأفعال من المصادر، لا يُخرجُ المصدر عن كونه أصلاً، وكون الفعل فرعاً عليه؛ لأنّه قد يستعمل الفرع ويُترك الأصل. على أنّه قد حُكِيَ: (عَسى - يعسو - عسىً) شاذاً، ويُعارض ما ذكروه، وأنّه قد جاء أفعال لا مصادر لها. فالمصادر التي لم تستعمل لها أفعال مثل: وَيْلَ ووَيْحَ ووَيْبَ ووَيْسَ، ولم تستعمل لها أفعال إلاّ شاذاً في قول بعض المحدثين:

لا والَ ولا واسَ ولا واحَ أبو هِندا

وهو غريب. والصحيح مذهب البصريّين، فاعتمدْه.

---

(١) في الأصل: والاثنين.

(٢) مكررة في الأصل.

الثانية[*] :

ذهب الكوفيون إلى أنّ نحو قولهم: زيداً ضربْتُه؛ منصوب بالفعل المتصّل بالهاء الواقع عليها؛ لأنّ الضمير الذي هو العائد هو الأوّل في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً بعامله.

وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر يدلّ[1] /٥٠ب/ عليه الفعل الظاهر بعده، نحو: زيداً ضربْتُهُ، فيدلّ (ضربْتُهُ) على أنّ (زيداً) منصوب بضَرْبٍ مقدّر[2]، تقديره (ضرَبْتُ زيداً ضرَبْتُهُ)، فحُذِفَ المقدّر استغناءً بالفعل الظّاهر عنه، كما لو كانَ متأخّراً وقبلَه ما يدلّ عليه.

وما قاله الكوفيّون مردودٌ بأنّ العامل لا يعمل بمعمولين.

الثالثة: [**]

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: اكرمْتُ وأكرمني زيدٌ، وأكرمْتُ زيداً، إلى أنّ إعمال الفعل الأوّل أولى، لمجيئه كثيراً في الكلام، نحو قول امرىء القيس[3]:

فلو أنّ ما أسعى لِأدْنى معيشةٍ
كفاني، ولم أطلبْ، قليلٌ من المالِ

وقوله:

فَرَدَّ على الفُؤادِ هوىً عميداً وسُوئِلَ لو يُبينُ لنا السُّؤالا
وقد نَغْنى بها ونَرى عُصُورا بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا[4]

(*) المسألة ١٢ في الإنصاف ٨٢.

(١) مكررة في الأصل.

(٢) في الأصل: مقدراً.

(**) المسألة ١٣ في الإنصاف ٨٣.

(٣) ديوانه ٣٠٩، وهو من شواهد سيبويه ١/٤١.

(٤) البيتان من شواهد سيبويه ١/٤٠ بلا نسبة، ونسبا في الإنصاف ٨٥ إلى رجل من بني أسد.

ولأنّ الفعل الأول سابق للفعل الثاني، وهو صالح للعمل، فكان أسبق /٥١أ/ لسبقه.

وذهب البصريّون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أجود[١]، لقوله تعالى: ﴿آتوني أُفرغْ عليه قِطْراً﴾[٢] وقوله: ﴿هاؤمُ اقرأوا كتابيَهْ﴾[٣]. وفي الدعوة المرفوعة: «ونترك ونخلَعُ مَنْ يفجُرُك». ولو أعمل الأوّل لأعمل الضمير في الثاني وقال:

ولكنّ نصفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني
بنو عبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ[٤]

وقال:

وكُمْتاً مُدمّاةً كأنَّ مُتونَها
جرى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مُذهَبِ[٥]

وقال:

قضى كلُّ ذي حقٍّ فوفّى غريمَهُ
وعَزّةُ ممطولٌ مُعنّى غريمُها[٦]

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين: أحدهما (وفّى)، والثاني (مُعنّى). ولو أعمل الأول، لقال: وفّاه، ومُعنّى هو غريمُها، ويجري اسم

---

(١) قال سيبويه ١/٣٧: «تحمل الاسم على الفعل الذي يليه». وقال ١/٣٩: «فالفعل الأول في كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى، وغيرُ مُعْمَل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى».

(٢) الآية ٩٦ / الكهف ١٨.

(٣) الآية ١٩ / الحاقة ٦٩.

(٤) البيت للفرزدق، ديوانه ٢/٣٠٠، وهو من شواهد سيبويه ١/٣٩، والإنصاف ٨٧.

(٥) البيت لطفيل الخيل الغنويّ، ديوانه ٢٣، وهو من شواهد سيبويه ١/٣٩.

(٦) البيت لكثيّر عزّة، ديوانه ١٤٣، والمقتضب ١/٣٤٠-٣٤٢، وهو في الإنصاف ٩٠، بلا نسبة، وفيها جميعاً: (دين) موضع (حق).

الفاعل(*) على هذا الثاني على غير مَنْ هو له، كما تقدّم في الاسم. ولأنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الأوّل.

وما احتجّ به الكوفيون من /٥١ب/ قول امرىء القيس ليس من قبيل ما نحن به، لأنّ مطلوبه الملك دون قليلٍ من المال.

والشعر الآخر إنّما استعمل صاحبه الجائز ليتخلّص من الضرورة، لأنّ القافية منصوبة في قوله: (السؤالا). والخلاف في الأولوية لا في الجواز[1]، فاستعمله.

الرابعة: (*)

ذهب الكوفيون إلى أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اسمان مبتدآن، لدخول حرف الجرّ عليهما في قول العرب: ما زيدٌ بِنِعْمَ الرجلُ، وقول حسّان:[2]

ألَسْتَ بِنِعْمَ الجارُ يُؤلَفُ بيتُهُ
أخا قِلَّةٍ أو معدِمَ المالِ مُصرِما

وعن بعض فصحاء العرب: نِعْمَ السَّيرُ على نِعْمَ العَيْرُ.

وروى أبو بكر بن الأنباريّ عن أبي العبّاس ثعلب عن سلمة عن الفرّاء: أنّ أعرابيّاً بُشِّر بمولودة، فقيل له: نِعْمَ المولودةُ مولودتُك. فقال: والله ما هي بِنِعْمَ المولودةُ، نُصرتُها بكاء، وبِرّها سَرِقة.

فدخول حرف الجرّ عليها، وهو[3] من خواصّ الاسم دليل على اسميتها.

---

(1) (لا في الجواز) مكررة في الأصل.

(*) المسألة ١٤ من الإنصاف ٩٧.

(2) كذا نسبه صاحب الإنصاف، وابن يعيش ١٢٧/٧، وأمالي الشجري ١٤٧/٢.

(3) في الأصل: (عليهما، وهي).

وفي أدعية الأسماء الحسنى /٥٢أ/: يا نِعْمَ المولى؛ يا نعم النصير.

وحرف النداء من خواصّ الأسماء أيضاً. قالوا: ولا يُقال هنا: إنّ المنادى محذوف لأنّ المنادى إنّما يقع محذوفاً إذا وَلِيَ حرفَ النداءِ فعلُ أمرٍ، أو ما جرى مجراه، مثل قوله تعالى: ﴿ألا يا اْسجُدوا لِلّهِ﴾[1] في قراءة الكسائيّ وأبي جعفر المقرىء والحسن البصريّ وحُميد الأعرج وأبي عبد الرحمن السُّلميّ ويعقوب الحضرميّ؛ ولأنّهما لا يقترنان بأحد الأزمنة الثلاثة، ولأنّهما غير متصرفين، والتصرّف من خصائص الأفعال؛ ولأنّ لام الابتداء تدخل عليهما، وهي لا تدخل على الماضي؛ ولأنّه قد جاء عن العرب: نُعيم الرجل زيدٌ، وليس في أبنية الأفعال (فُعَيْل) ألبتّة.

وذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان ضعيفان لا يتصرّفان، وإليه ذهب شيخ الكوفيّين أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ، لأنّه يتصل ضمير المرفوع بهما اتّصاله بالمتصرّف، لأنّه قد جاء عن العرب: نِعْما رجلين، ونِعْموا رجالاً، ومع ذلك فقد رفعا /٥٢ب/ المُظْهَر والمضمر، مثل: نعمَ الرجلُ زيدٌ، ونعم رجلاً زيدٌ، ولأنّ تاء التأنيث التي لا تنقلب هاء تتّصل بها في: نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ الجاريةُ جُمْلٌ، لأنّ هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي، ولا يتعدّاه، فلا يجوز الحكم بإسميّة ما اتصلت به هذه الياء.

وأمّا ما جاء في اتصالها بالحروف التي هي (رُبّت) و(ثُمّتَ) و(لاتَ)، فإنّه لتأنيث الحرف نفسه لا يتعدّى إلى غيره؛ لأنّك تقول: رُبّتَ[2] رجلٍ أكرمتُه، فتأتي بالتاء تأنيثاً للحرف، وإن كانت لمذكّر. وأيضاً هذه التاءُ اللاحقة للحرف تكون متحركة، واللاحقة للفعل لا تكون متحرّكة، إلّا إذا لقيها ساكن.

وقد قال بعضهم في (لات): إنّه لا يُسلّم أنّ التاء فيه مزيدة على (لا)،

---

(١) جزء من الآيات الآتية بإسقاط (ألا): ٣٤ / البقرة، ١١/ الأعراف، ٦١/ الإسراء، ٥٠/ الكهف، ١١٦/طه، ٦٠/ الفرقان.

(٢) في الأصل: رابت. تحريف.

بل هي كلمة بسيطة، وإنْ سَلَّمَ أنّها مزيدة، فإنّ الكسائيّ يقف عليها بالهاء، فلا تكون بمنزلة التاء في (ثُمَّتَ) و(رُبَّتَ).

وقد قيل: إنّها متصلة بما بعدها لا بـ(لا)، ولأنّ تاء التأنيث في الفعل إذا وقع بعد هاء المؤنّث لازمه.

ومَنْ جَوَّزَ حذفها في (نعمَ المرأةُ /١٥٣أ/ هِنْدٌ)، فلأنّ التأنيث واقع على الجنس، كقولهم: الرجلُ أفضلُ من المرأةِ. أي: جنسُ الرجالِ أفضلُ من جنسِ النساءِ، وكقولهم: أهلكَ الناسَ الدينارُ والدِّرهمُ[1]. أي: جنس الدنانيرِ والدراهم.

ومن الدليل أنّهما فعلان بناؤهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علّة هاهنا تُوجِبُ بناءَهما على الفتح.

وأمّا دخول حرف الجرّ عليهما فليس بحجّة، لأنّ الحكاية فيه مقدّرة، وحرف الجرّ على تقدير الحكاية، فهوواقع على مجرور محذوف.

وأمّا دخول حرف النداء عليهما أيضاً فليس بحجّة؛ لأنّ التقدير في الدعاء: يا الله نِعْمَ المولى أنت.

وقولهم: إنّ المنادى إنّما يُقدَّر محذوفاً إذا ولي حرفَ النداء[3] فعلُ أمرٍ أو شبهه، ليس بصحيح؛ لأنّه لا فرق فيه بين الفعل الأمريّ والخبريّ، وأيضاً فإنّها تدخل على الجمل الاسميّة كثيراً، على أنّه قد قيل: إنّ حرف النداء هنا وشبهه لمجرد التنبيه[5] فقط، كدخوله على (ليت) في قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُرَدُّ﴾[6] و﴿يا ليتني كُنْتُ معَهُمْ﴾[7]، وقول الشاعر:

---

(١) القول في الهمع ١/ ٢٧٥.

(٣) في الأصل: الجرّ. وهو وهم.

(٥) في الأصل: التثنية. تصحيف.

(٦) ٢٧ / الأنعام.

(٧) ٧٣ / النساء.

/٥٣ب/ ألا يا آسلمي يا دارَ ميٍّ على البِلى
ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ[(١)]

ولا يُقدَّر في هذا البيت أنّ المنادى محذوف.

وإنّما لم يقترنا بزمان، ولم يتصرّفا؛ لأنّهما موضوعان لغاية المدح والذّمّ، لأنهما قد أُزيلا عن موضعهما؛ لأنّ (نِعْمَ) من (نَعِمَ) و(بئس) من (بَئِسَ)، فجعلت[(٢)] دلالتهما مقصورة على الحال، إذ لا يُمدَح ويُذَمّ إلاّ بما هو موجود في الممدوح والمذموم حالةَ المدح والذمّ، لا بما كانَ فزال، ولا بما سيكون.

وإنّما دخل عليهما اللام في خبر (إنّ)، لأنهما أشبها الأسماء بنقلهما[(٣)] من معنى الماضي إلى الحال، وبدخول حرف النداء وحرف الجرّ في الظاهر.

وأمّا قولهم: نَعِيم الرجل، فإنّها رواية شاذّة تفرّد بها قُطرب، وإنْ صحّتْ فليس فيها حُجّة؛ لأنّ (نِعْمَ) أصله (نَعِمَ)، فأُشبعت الكسرة، فصارت ياء. والله أعلم.

الخامسة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (أفْعَلَ) في التعجّب اسم؛ لأنّه لم يتصرّف؛ ولأنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء /٥٤أ/ قال[(٤)] الشاعر:

---

(١) البيت لذي الرمّة غيلان بن عقبة، ديوانه ٥٥٩/١، والإنصاف ١٠٠.
(٢) في الأصل: فجعل.
(٣) في الأصل: بنقلها.
(*) المسألة ١٥ من الإنصاف ١٢٦.
(٤) مكررة في الأصل.

يـا مـا أُمـيـلِـحَ غِـزلانـاً شَـدَنَّ لـنـا

مـن هـاؤلـيـائِـكُنَّ[1] الـضَّـالِ والسَّـمُـرِ[2]

ولصحة عين المعتلّ في نحو: ما أقومَهُ! كالاسم في نحو: هو أقوم منه.

وذهب البصريّون إلى أنّه فعلٌ ماضٍ، وإليه صار الكسائيّ؛ لأنّه إذا وُصِل بضمير المتكلّم دخلته نون الوقاية، وهي من خواصّ الأفعال، فيقول: ما أرشدَني، اتّفاقاً، ولا يقال: هو مُرشِدُني الإرشاد، أو هي لغة حميريّة ضعيفة لا يُلتفَتُ إليها، ولا يُقاس عليها، فإن قيل: قد قِيلَ: قَدْنِي وقَطْني، بمعنى: حَسْبي، كقوله:

امـتـلأ الـحـوضُ وقـالَ: قَـطْـني مَهْـلاً، رُوَيداً، قـد مـلأْتُ بطني[3]

وهو لا يدلّ على فعليّة.

فالجواب: أنّه من الشاذّ الذي لا نُعرِّج عليه، فهومثل: مِني وعني، فإنّ نون الوقاية تدخلها على الصحيح فيما ذكره الجزوليّ وغيره، وإنّما حَسُنَت النون في (قد) و(قط)؛ لأنّه قد يؤمر بهما، كما يؤمر بالفعل، فيُقال: قَدْكَ من كذا وكذا /٥٤ب/ وقَطْكَ، أي: اكتَفِ به. على أنّه قد قيل: قَدي وقَطي، بغير نون، كما يقال بالنون. قال [الشاعر][4]:

قَـدْنيَ مـن نَـصـرِ الـخُـبَـيْـبَـيـن قَـدي

لـيس الإمـامُ بـالـشّـحـيـحِ الـمُـلْـحِـدِ[5]

---

(١) في الأصل: هاولياكن.

(٢) البيت لكاهل الثقفي، وهو من شواهد النحاة المعروفة، ينظر: الإنصاف ١٢٧، ونسب في التبصرة ٢٧٢ للعرجي، ديوانه ١٨٣، وقيل للمجنون، ديوانه ١٦٨: (هؤلياء بين) وهو في المساعد ٢/٧٨١.

(٣) الشطران بلا عزو في الإنصاف ١٣٠، واللسان (قطط).

(٤) زيادة للسياق.

(٥) المشطور الأول في الهمع ١/٢٢٣، وقد نسبه المحقق إلى حميد الأرقط والخُبيبان: عبد الله ومصعب ابنا الزبير، أو عبد الله وابنه خُبيب.

ولا خلاف أنّه لا يجوز: ما أكرمي، بحذف النون، كما يقال: ما أكرمني، بالنون، حكاه ابن الأنباريّ.

ولأنّه مبنيّ على الفتح.

ولو كان اسماً [لكان][1] مرفوعاً خبراً لـ (ما: على المذهبين. وإنّما لم يتصرّف، لأنّهم لم يضعوا له حرفاً يدلّ عليه، فجعلوا له صيغة لا تختلف، لتكون أمارة تدلّ على المعنى الذي أرادوه، ولأنّه إنّما يكون لما هو موجود في الحال مُشاهَد، كما قيل في (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

وقد يُتعجّب من الماضي، ولا يُتعجّب ممّا لم يقع مطلقاً.

وأمّا التصغير في (ما أُميلحَ)، فقال الخليل بن أحمد رحمه الله: إنّما يعنون به الموصوف بالملح، كأنّه قيل: زيدٌ مليح، شبّهوه بالشيء الذي يُلفظ به، والمُراد غيره، كقولك: بنو فلانٍ يَطَؤهم الطريقُ /٥٥أ/ وتفيدُ[2] عليه يومان.

ولأنّه أشبه الأسماء بلزومه طريقة واحدة فأُعطي[3] بعض أحكامه. وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يُخرجه عن أصالته. والله أعلم.

السادسة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن يُبنى فعل التعجّب من البياض والسواد، فيقال: ما أبيضَ الثوبَ: وما أسودَ الشَّعَر، كما قال الشاعر:

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) في الأصل: (وتعبد).

(٣) لعل الفاء زائدة.

(*) المسألة ١٦ من الإنصاف ١٤٨.

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُمُ
فأنتَ أبيَضُهمْ سِربالَ طَبّاخ[3]

فقال: أبيضُهم.

وما جاز في (أفعل) جاز في (ما أفعل). ولأنهما أصلان للألوان، ومنهما يتركّب سائرها، فجاز لهما ما لم يُجزْ لسائر الألوان.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز كسائر الألوان. وهذا هو الصحيح، لإجماعهم على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان، فكذلك هما، ولأنّ فعل التعجب إنّما يُبنى من الفعل الماضي [الثلاثي][2]، وهذان من (أبيض) و(أسود)، وهما رباعيان. فبان بهذا بُطلان مذهب الكوفيّين. وما ورد في الشعر شاذّ لا يُقاس /٥٥ب/ عليه.

على أنّ المراد بـ(أبيضهم) (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، ولم يقع فيه الكلام في (أفعل) الذي يُراد به المفاضلة. والله أعلم.

السابعة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر (كان) والمفعول الثاني من باب (ظننتُ) نصب على الحال، لأنّ (كان) فعل غير متعدٍّ، فكان المنصوب بعدها على الحال، لا على المفعوليّة.

---

(١) البيت لطرفة بن العبد الإنصاف ١٤٩، وله رواية أخرى في المقتضب ١/ ٣٨١، وفيهما بلا عزو، وقد عزاهما المحققان مع تخريجهما في هامشيهما. ورواية الديوان ١٤٧:

إنْ قلتَ: نصرٌ، فنصرٌ كان شرَّ فتى
قِدْماً، وأبيَضُهم سِربالَ طبّاخ

ورواية معاني الفرّاء ٢/ ١٣٨، وأمالي المرتضى ١/ ٩٢:

أما الملوكُ فأنتَ اليوم الأمهم
لؤماً وأبيضهم ...

وثمة رواية أخرى في اللسان (بيض).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(*) المسألة ١١٩ من الإنصاف ٨٢١، وهي من المسائل الثلاث المزيدة على الأصل.

وذهب البصريون إلى أنّ نصبه على المفعوليّة، لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم: «كنّاهم، وإذا لم نكنْهم، فمَنْ ذا يكونُهم»، ولأنّه هو خبر المبتدأ بعينه.

قال ابن بابشاذ[1]: والصواب أن يقال: خبر الاسم المرتفع بـ(كان)، وإنما يقال: خبر (كانَ) تقريباً للمبتدأ.

وما قاله الكوفيّون ضعيف.

الثامنة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ما زال) وما كان في معناها من أخوات (كانَ) عليها[2]، وإليه صار أبو الحسن[3] /١٥٦أ/ ابن كيسان من البصريّين، لأنّها ليست تنفي الفعل، وإنّما هي نفي لمفارقة الفعل، وبيان الفاصل له حالة في الفعل متطاولة؛ لأنّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، فصارت كـ(كان) في جواز التقديم.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك. وإليه ذهب أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء من الكوفيّين. وهو الصحيح.

وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر (ما دامَ) عليها؛ لأنّ (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام والشرط في أنّه له صدر الكلام، وهو أنّ الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يكون قبلهما، لا بعدهما.

وحجّة الكوفيّين عليهم؛ لأنّا أجمعنا على أنّ (ما زال) ليست لنفي

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة ٢/٣٤٩.

(*) المسألة ١٧ من الإنصاف ١٥٥.

(٢) فاتحة الإعراب ١١٣.

(٣) بعده في الأصل: (علي)، وهو وهم، لأن اسم ابن كيسان هو أحمد بن محمد، ولعله خلطه بالكسائيّ علي بن حمزة.

الفعل، وعلى أنّ (ما) للنفي. ثمّ، لو لم يكن للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً. فالكلام إيجاب، و(ما) للنفي، ولو قدّرنا زوال النفي عنها /٥٦ب/ لما كان الكلام إيجاباً، وإذا كانت للنفي، فينبغي أنْ لا يتقدّم ما هو متعلّق بما بعدها عليها؛ لأنّها تستحقّ صدر الكلام كالاستفهام.

التاسعة: (*)

قال الكوفيّون: لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها. وإليه ذهب أبو العبّاس المبرّد من البصريّين.. وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه. وليس بصحيح؛ إذ[1] لم يوجد له في ذلك نصّ، لأنّ (ليس) فعل غير متصرّف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرّف في التقديم. على أنّ من النحويّين مَنْ يُغلّب عليها الحرفية[2].

وذهب البصريّون إلى جواز ذلك؛ لأنّه قد تقدّم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿ألا[3] يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[4]. فتقديم معمول الخبر دليل على جواز تقديم الخبر[5]؛ لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل؛ لأنّ رتبة العامل في الأصل تكون قبل المعمول.

والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ما ذهب إليه الكوفيّون، ولا نُسلّم /٥٧أ/ للبصريين بالاستدلال[6] بالآية على التقديم، فلا يكون (يوم) متعلّقاً بـ(مصروف) منصوباً، إنّما هو مرفوع بالابتداء، وإنّما بُني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، كما قرأ الأعرج ونافع: ﴿هذا يومَ لا ينفعُ الصادقينَ

(*) المسألة ١٨ من الإنصاف ١٦٠.

(١) في الأصل: إذا.

(٢) فاتحة الإعراب ١١٤.

(٣) في الأصل: إلى.

(٤) ٨ / هود.

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب ١١٤.

(٦) في الأصل: الاستدلال.

صدقُهم﴾[1]. وإنّما سلَّمنا أنّه منصوب، فإنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه (ليس مصروفاً عنهم)، وتقديره: (يلازمُهم العذابُ يومَ يأتيهم).

العاشرة:(*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً مع خُلوّه من (قد)، وإليه ذهب الأخفش، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿أو جاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾[2]، قالوا: فـ(حَصِرَتْ) حال وقع موقع (حَصِرةً)[3]؛ لأن الماضي قد يقع موقع المستقبل. قالوا: لأنّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أنْ يكون حالاً من المعرفة، نحو: مررْتُ برجلٍ قاعدٍ، وبالرجلِ قاعداً.

وذهب البصريّون إلى عدم جواز أن يوضع موضع الحال مع تقدير (الآن) أو (الساعة) /٥٧ب/، وقد قرأ الحسنُ: ﴿حَصِرةً صدورُهم﴾[4]، وليس بدْعاً، وبعضها يدلّ على الحال.

قُلْتُ: وأجمعوا على جوازه مع (قد)؛ لأنّ (قد) تقرّب الماضي من الحال.

ولا يصحّ مذهب البصريّين فيما قاله جماعة، وصحّح بعض المتأخرين مذهب الكوفيّين.

وأمّا استدلال الكوفيّين بالآية في (حَصِرَتْ)، فلا نُسلّم أنه حال، إنما

---

(1) ١١٩ / المائدة.

(*) المسألة ٣٢ من الإنصاف ٢٥٢.

(2) ٩٠ / النساء.

(3) قال الأخفش في معاني القرآن ١/٢٤٤: «فـ(حصرةً) اسم نصبته على الحال، و(حَصِرَتْ): فعلتْ، وبها نقرأ». وينظر: معاني الفراء ١/٢٨٢، وإعراب القرآن للنحّاس ١/٤٤٣، والمساعد لابن عقيل ١/٤٧، وذهب الفراء والمبرد إلى تقدير (قد).

(4) مختصر ابن خالويه ٢٨، وزاد يعقوب.

هو صفة لـ(قوم) مقدّر، أو خبر ثانٍ، أو دعاء[1]. قال [به][2] ابن بابشاذ، وهو قول سيبويه، وردّه ابن خروف في شرحه.

وقولهم: إنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يقع حالاً باطل؛ لأنّ مثل (قاعد) اسم [فاعل، و][3] اسم الفاعل قد يراد به الحال مطلقاً، وليس كذلك الماضي. وكذا لا يستقيم قولهم: إنّ الماضي يقع موقع الحال، إذ لا يقع في كلّ موضع. والله أعلم.

الحادية عشرة: (*)

ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر، إذا كان بغير اللام، معربٌ مجزوم بلام الأمر مضمرة؛ لأنّ الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام، نحو قراءة مَنْ قرأ: ﴿فبذلك فَلْتَفرحوا﴾[4] بالتاء المثنّاة من فوق /٥٨أ/ وهي قراءة النبيّ صلى الله عليه وسلم من طريق أُبيّ بن كَعْب، ورُوِيَت عن عثمان بن عفّان، وأنس بن مالك، والحسن البصريّ، ومحمد بن سيرين! وعاصم الجحدريّ، وأبي التَّيّاح، وقَتادة، والأعرج، وهلال بين يِساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرميّ، وأبي رجا العطارديّ، ويزيد بن القعقاع المدني، وأبي عبد الرحمن السُّلَميّ، وأبي جعفر[5]، وغيرهم من القرّاء.

وفي الحديث أنّه، ﷺ، قال في بعض المغازي: «لتأخذوا

---

(١) هو قول المبرد كما في إعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي لازمة للسياق استئناساً بالإنصاف ٢٥٧.

(*) المسألة ٧٢ من الإنصاف ٥٢٤، والرضي على الكافية ٢/٢٤٩.

(٤) ٥٨ / يونس. والقراءة في مختصر ابن خالويه ٥٧، والقرطبي ٨/٣٥٨.

(٥) وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع، فهو إذن تكرار.

مصافُكم»[1] . وقال، عليه السلام: «ولْتَزُرَّهُ، ولو بشوكةٍ»[2]. أي: زُرَّهُ. فثبت بهذا أنّ أصل الأمر في المواجهة أنْ يكون باللام كالغائب، إلاّ أنّه لمّا كثُر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه، مع كثرة الاستعمال، فحذفوها طلباً للخفّة.

وذهب البصريّون إلى أنه مبنيّ على السكون.

وهو الصحيح، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون/٥٨ب/ على السكون وإنّما أعرب منها ما كان مُشبهاً للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنيّاً على أصله.

ومن أقوى ما يدلّ على أنّها مبنيّة أنّ أسماء الأفعال، نحو: حَذامِ، وقَطامِ، إنّما بُنيتْ، لأنّها نابت عن فعل الأمر، والمشبَّه كالمشبّه به، فثبت أنّه مبنيّ.

وما ذكره الكوفيّون من قولهم: إنّما[4] حُذفَت اللام في المواجهة لكثرة الاستعمال فاسد يُوجب أن يختصّ الحذف بما كثُر استعماله دون ما يقلّ، وليس كذلك. ثمّ لو سلّمنا أنّ الأمر ما صاروا إليه، فإنّه قد تضمّن معنى لام الأمر، فقد تضمّن معنى الحرف، وإذا تضمّن معنى الحرف، وجب أن يكون مبنيّاً.

ونحن نقول: لا يكون معرباً إلاّ مع وجود حرف المضارعة.

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٤٧، ٢٥١. م / مساجد ١٥٩.
(٢) الإنصاف ١/٥٢٥.
(٤) في الأصل: إنّها. تحريف.

الثانية عشرة:(1)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الأفعال المضارعة أُعربَتْ، لأنّها دخلتْها المعاني المختلفة!، والأوقات المطوّلة، ولتجرّدها(2) من النواصب والجوازم.

وذهب البصريّون إلى أنّها معربة؛ إمّا لشياعها(3)، ! وإمّا لدخول /159/ لام الابتداء عليها، وإمّا لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته وسكناته.ـ

وهذا هو الأصحّ المشهور.

الثالثة عشرة : (*)

ذهب الكوفيّون في نحو قولهم: «لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللبنَ» إلى أنّ (وتشرب) وشبهه منصوب على (الصرف،)؛ لأنّه مخالفٌ لِما قبله، فلمّا خالفه صُرِف عنه.

وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بتقدير (أنْ)؛ لأنّ الأصل في (الواو) أنْ تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أنْ لا تعمل؛ لأنها غير مختصّة، وقد قُصِد في الثاني أنْ يكون غير الأوّل، فاستحال أن يُضمّ الفعلُ إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي أصل عوامل النصب في الفعل.

وذهب أبو عمر الجَرْميّ إلى أنّ الواو هي الناصبة للفعل بنفسها، لخروجها من باب العطف.

وهذا باطل لما ذكرنا. وما ذكره الكوفيّون أيضاً فاسد؛ لأنّ الخلاف لا

---

(1) في الأصل: ثانية عشر. وكذا ما سيأتي من الأعداد، وقد صوّبت كلاًّ في موضعه.

(2) في الأصل: ولتجرده.

(3) في الأصل: لسفاعتها. تصحيف.

(*) المسألة 75 من الإنصاف 553.

يُوجب النصب، بل ما ذكروه هو المُوجب لتقدير (أنْ).

الرابعة عشرة:(*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ جواب[1] /٥٩ب/ الشرط مجزوم على الجوار، لأنّ جواره لفعل الشرط لازم لا يكاد ينفكّ عنه؛ فلمّا كان كذلك، حُمل عليه في الجزم، فصارَ مجزوماً على الجوار.

واختلف البصريون فيه، فذهب أكثرهم إلى أنّ العامل فيهما معاً حرف الشرط؛ لأنّه يقتضي الجواب كفعله، فكما يعمل في الشرط؟، فكذلك في جوابه.

وذهب بعضهم إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط عملا فيه؛ لأنّهما يقتضيان الجواب، ولا ينفكّ أحدهما عن صاحبه، فلمّا اقتضياه معاً وَجَبَ أنْ يعملا فيه معاً، كما قُلنا في الابتداء والمبتدأ.

وذهب بعضهم إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، لأنّ حرف الشرط جازم، والحرف الجازم ضعيف لا يستطيع العمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا ضعيف، وخلافهم في هذا كخلافهم في الرافع لخبر المبتدأ.

وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أنّه مبنيّ على الوقف. وهذا ليس مُعتدّاً به عند البصريّين لظهور /٦٠أ/ فساده وبُطلانه؛ لأنّه علّله بأنّ الفعل المضارع إنّما أُعرب لوقوعه موقع الاسم، وهو لا يقع؛ لأنّه ليس من مواضعه، فلم يبقَ إلّا أنْ يكون مبنيّاً على أصل الفعل.

ولو كان الأمر كما زعم، لم يكن الفعل معرباً بعد الحروف الناصبة

(*) المسألة ٨٤ من الإنصاف ٦٠٢.

(١) في الأصل: دخول. وهو وهْم.

للفعل، والجازمة له. وهذا المعنى الذي ذكره موجود فيها، فدلّ على بُطلان ما ذهب إليه.

وما احتجّ به الكوفيّون كلّه مُتأوَّلٌ لا يُلتفَتُ إليه.

الخامسة عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطيّة في نحو: (إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ)[١] يرتفع بما ارتفع ما عاد إليه في الفعل من غير تقدير فعل؛ لأنّ الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، [وإذا كان مرفوعاً به][٢] لم يفتقر إلى تقدير فعل.

وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بتقدير فعل يفسّره الظاهر؛ لأنّه لا يجوز أن يفصل بين الحرف وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل المُظْهَر بعده عاملاً فيه؛ لأنّه لا يتقدّم ما يرتفع بالفعل عليه، /٦٠ب/ فلو لم يقدّر ما يرفعه، لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز. فدلّ على أنّ الاسم فيه يرتفع بتقدير فعل، وأنّ الفعل المظهر بعد الاسم يدلّ على ذلك المقدّر، فثبت أنّ ما قاله البصريّون هو الصحيح.

وما ذكره الكوفيّون لا دليل لهم فيه.

السادسة عشرة: (**).

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بجواب الشرط عليه، فإنّه لا يجوزجزمه، ويجب رفعه مثل: (إنْ تأتِني زيدٌ يُكرمُكَ)؛ لأنّ جواب

(*) المسألة ٨٥ من الإنصاف ٦١٥.

(١) مكررة في الأصل.

(٢) من الإنصاف ٦١٦ ليستقيم بها السياق.

(**) المسألة ٨٦ من الإنصاف ٦٢٠.

الشرط إنّما كان [مجزوماً][(١)] لمجاورته فعل الشرط، كماتقدّم، فإذا فصل بينهما بتقديم الاسم عليه ونحوه، بطل جزمه، فإذا بطل جزمه وجب رفعه.

واختلفوا في تقديم المنصوب [في جواب الشرط، نحو: (إنْ تأتِني زيداً أكرمُ)][(٢)]، فأباه الفرّاء، وأجازه الكسائيّ.

وذهب البصريّون إلى أنّ تقديم المرفوع والمنصوب[(٣)] جائز، لأنّه يجب أنْ يُقدَّر فيه فعل، كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعله؛ لأنّ حرف الشرط يعمل فيهما على ما بيّناه في المذهب الصحيح الذي قطع به الحريريّ /٦١أ/ وغيره. فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعله، فكذلك مع تقديمه على جوابه[(٤)]. ولا فرق بينهما.

وفيما تقدّم دليل على فساد ما قاله الكوفيّون.

السابعة عشرة : [(*)]

ذهب الكوفيّون إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدّماً على حرف الشرط. واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائيّ، ولم يُجزه الفرّاء.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء

---

(١) ليست في الأصل، وأثبتها لمقتضى السياق. وفي الإنصاف ٦٢١: «ولأنّ جزم جواب الشرط...» ولم أضف (جزم) كما في الإنصاف لأنّ العبارتين فيه وفي الائتلاف لا تتفقان بعد.

(٢) في الأصل: (نحو إن الشرط)، وواضح ما فيها من سقط. وما زدته من الإنصاف ٦٢١.

(٣) بعدها في الأصل: (نحو أنه)، ولا معنى له. وفي الإنصاف ٦٢١: «في جواب الشرط كلّه جائز». وإضافتها لا تفيد جديداً، إذ الأصل واضح.

(٤) في الأصل: جواره. تحريف.

(*) المسألة ٨٧ من الإنصاف ٦٢٣.

على حرف الشرط بحالٍ، لأنّ الشرط كالاستفهام ونحوه له صدر الكلام، فلا يعمل ما بعده فيما قبله كالاستفهام.

وهذاهو الصحيح، وما ذكره الكوفيّون من أنّ الأصل في الجزاء ان يكون مقدّماً لا نسلّم بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأنّ الشرط سببٌ في الجزاء، والجزاء /٦١ب/ مُسَبّبه، ومحالٌ أنْ يتقدّم المُسَبّبُ على السبب.

الثامنة عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا اجتمع في أول فعلٍ مضارع تاءان للمضارعة، وحُذفت إحداهما تخفيفاً مثل: (تنزّل وتناوَل) في (تتنزّلُ وتتناول) وشبهه، فإنّ المحذوف[1] منهما حرف المضارعة، لا الأصليّة، لأنّها زائدة. والزائد أولى بالحذف.

وذهب البصريّون إلى أنّ المحذوف هي الأصليّة؛ لأنّ دخول حرف المضارعة لمعنى، فكان حذف ما لم يكن فيه معنىً أولى.

قال سيبويه: التاء الأصليّة هنا هي التي تُسكّن وتُدغم، فكان ما فيه هذه الصفة أَوْلى بالحذف ممّا لم يكن فيه.

التاسعة عشرة: (**)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء /٦٢أ/، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريّ.

قالوا: كما دخلَتْ المشدّدة عليهما، فكذلك هذه، بدليل قوله تعالى: ﴿ولا تتّبعانِ﴾[2] بتخفيف النون في قراءة ابن عامر[3] وغيره.

(*) المسألة ٩٣ من الإنصاف ٦٤٨.

(١) في الأصل: المحذوفة. والتذكير أليق بالسياق؛ لأن نائب الفاعل بعده مذكّر، فيكون الفعل على (فُعِل) بلا تاء.

(**) المسألة ٩٤ من الإنصاف ٦٥٠.

(٢) ٨٩ / يونس. (٣) مختصر ابن خالويه ٥٨.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّ نون التثنية تسقط. وذلك أنّ نون التوكيد، إذا دخلت على فعل مُعرَبٍ أكّدت فيه الفعليّة فردّت - إلى أصله، وهو البناء، فإذا رُدّ إليه سقطت النونُ، ومع سقوط النون تبقى الألف، فإذا دَخَلَتْ عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخلُ إمّا أن تُحذَفَ الألفُ أو تُكسَرَ النون أو تُسكّنان معاً، وإذا حُذِفَتِ الألف ٱلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وكذا لو كُسرت النون، لالتبسْ، ولم يُعرَف أهي نون التوكيد أم نون الإعراب. ولو سَكَنَتْ لكان غير جائز؛ لأنّه لا يجوز أن نجمع بين ساكنين مُظْهَرين في درج /٦٢ب/ الكلام إلّا شاذاً، فبطل بهذا جواز إدخالهما عليهما.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ولا تتّبعانْ﴾، فليس النون نونَ توكيدٍ، ولا (لا) حرف نهي، وإنّما النون نونُ إعرابٍ علامةٌ للرفع، و(لا) حرف نفي، والجملة في موضع نصب على الحال، والتقدير: (فٱستقيما غيرُ مُتّبعين)، أو تُقدّر جملة حاليّة، أي: (وأنتما غيرُ مُتّبعين). فصحّ ما قاله البصريون.

العشرون:[*]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أصل حركة همزة الوصل في الفعل أنْ تتبع حركة عين الفعل. وقال بعضهم: الأصل سكونُها، وتُحرّك لالتقاء[1] الساكنين. قالوا: لأنّه لما وَجَبَتْ زيادتها[2] وَجَبَ أن تَتبعَ عين الفعل للمجانسة كـ(شُدُّوا ومُدّوا)[3]، ومُنْذُ، ومُذُ اليوم.

وذهب البصريون إلى أنّ الأصل أن تكون محرّكةً بالكسر، وإنّما تُضَمّ فيما يُضَمّ فيه استثقالاً للخروج من كسرٍ إلى ضَمّ ليس بينهما إلّا حرف /٦٣أ/ واحد؛ لئلّا يخرج من الأصل في أنّه لا يُوجَد في كلامهم (فِعُل) بكسر أوّله وضمّ ثانيه مطلقاً، وإنْ كانت الهمزة أَوْلى بالكسر؛ لأنّها تُزاد ساكنة في أول

(*) المسألة ١٠٧ من الإنصاف ٧٣٧.

(١) في الأصل: فتحرك للالتقاء.

(٢) في الأصل: زيادته.

(٣) في الأصل: ومدُّ.

الفعل الساكن، فيلتقي ساكنان، فتُحرَّك بالكسر، إذ خصيصة التقاء الساكنين أنْ يُحرّك بالكسر.

وما قاله الكوفيّون منتقِضٌ بمفتوح العين، وهمزته مكسورة مثل: (اعلَمْ، اذهب) وشبهه.

الحادية والعشرون:(*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الواو الذاهبة من الفعل المضارع في نحو: (يَعِد) و(يَزِنُ) من (وعد) و(وزن)، إنّما حُذِفَتْ فرقاً بين اللازم والمتعدّي.

وقال البصريّون: إنّما حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنّ اجتماع ياء وواو وكسرة مُسْتَثْقَل في كلامهم، فحذفوا الواو طلباً للتخفيف.

الثانية والعشرون:(**)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن يلي (كان) وأخواتها /٦٣ب/ معمول خبرها، وإنْ لم يكن ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً[١] مطلقاً، بدليل قول الشاعر:

قنافذُ هدّاجونَ حولَ بُيوتِهِمْ
بما كانَ إيّاهُمْ عطيّةُ عوّدا[٢]

ومنعه البصريّون مطلقاً، وحملوا ما استشهد به الكوفيّون على زيادة (كانَ)، أو إضمار الاسم مراداً[٣]، أو ضرورةً. والله أعلم.

(*) المسألة ١٢٢ من الإنصاف ٧٨٢.

(**) التصريح على التوضيح ١/١٨٩، ١٩٠.

(١) في الأصل: (مجروراً) بلا واو.

(٢) البيت للفرزدق ١/١٨١، برواية: قنافذ درّامون خلف جحاشهم بما... وهو في المقتضب ٤/١٠١، والتصريح ١/١٩٠.

(٣) المقتضب ٤/٩٩ - ١٠١.

الثالثة والعشرون: (*)

مذهب البصريّين أنّه لا يجوز أنْ تُلغى (ظننْتُ) وأخواتها عن العمل في مفعولها، معَ تقدّمها[1] عليها مطلقاً.

وهذا هو الصحيح المعروف المشهور.

ومذهب الكوفيّين والأخفش أنّه يجوز[2]! واستدلّوا بقول الشاعر:

أنّي وَجدْتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[3]

وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ[4]

وليس لهم بهذا دليل، لأنّه يُقدَّر فيه لام الابتداء، فيقال: /٦٤أ/ أصله: لَمِلاكُ، ولَلَدَيْنا.

الرابعة والعشرون:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ القول، إذا كان بمعنى الظَّنّ، على لغة مَنْ جعله كذلك، يشترط إسناده للمخاطب، وهو قليل، ولم يشترطْه البصريّون مطلقاً، وإنّما اشترطوا شروطاً غيره معروفة مذكورة في الشروح المطوّلة.

الخامسة والعشرون: (**)

قال البصريّون: إذا كان المفعول الأوّل في باب (أعطَيْتُ) معرفة،

(*) المسألة في التصريح على التوضيح ١/٢٥٨.

(١) في الأصل: تقدمهما.

(٢) التصريح ١/٢٥٨.

(٣) وصدره: كذاك أُدِبت حتى صار من أدبي، والبيت بلا عزو في المعرّب ١/١١٧، ونسبه أبو تمام إلى بعض الفزاريين، ينظر: شرح المرزوقي على الحماسة ٣/١١٤٦: الأدبا.

(٤) صدره: أرجو وآمل أن تدنو مودّتها، وهو من قصيدة كعب بن زهير المشهورة: (بانت سعاد)، ديوانه ٩ وله رواية أخرى، والمساعد ١/٣٦.

(**) ينظر: التصريح ١/٢٩٢.

والثاني نكرة، فالأَوْلى إقامة الأوّل الذي هو معرفة [مقام الفاعل][1].

وقال الكوفيّون: لا أولويّة هاهنا[2].

والصحيح، أو الأصحّ، الأوّل. والله أعلم.

السادسة والعشرون: (*)

ذهب البصريّون إلى أنّه إذا أُعمِلَ الثاني في «باب التنازع»، واحتاج الأوّل إلى مرفوع تضمّنه[3] مضمراً، نحو: ضربوني وضَربْتُ الزيدين، حكاه سيبويه[4]؛ لامتناع حذف العُمدة، ولأنّ الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً، نحو قوله:

/٦٤ب/ جزى ربُّهُ عنّي عَديَّ بنَ حاتمٍ

جزاءَ الكلابِ العاوياتِ، وقد فَعلْ[5]

وذهب الكوفيّون إلى أنّه يُحذف. نصّ عليه الكسائيّ وهشام، والسُّهيليّ[6].

والأوّل أصحّ.

---

(١) زيادة يقتضيها المقام، ولعلّ الكلام، هنا، على ما لم يُسَمَّ فاعله، ومذهب البصريين أنه أَوْلى، لأنّه فاعل معنًى. ينظر: التصريح ١/٢٩٢.

(٢) ونقل المرادي عن الكوفيّين أنّ إقامة الأول قبيحة، كما في التصريح ١/٢٩٢.

(*) المسألة في أوضح المسالك ٢/٢٩، والتصريح ١/٣٢١.

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٩.

(٤) في الأصل: أنّه تضمّنه.

(٥) الفاخر ٢٣٠، ابن يعيش ١/٧٦، وهو لأبي الأسود الدُّؤلي في ديوانه ١٦٢ عن الخصائص ١/٢٩٤، الخصائص ١/٢٩٤. وقيل: للنابغة الذبياني، ديوانه ٢١٤، برواية: جزى الله عَبْساً في المواطن كلّها ...

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٦) أوضح المسالك ٢/٢٩، التصريح ١/٣٢١.

السابعة والعشرون:

مذهب البصريّين أنّه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل: (ذهبْتُ الشامَ)، إلاّ في هذه اللفظة لِسَماعهم إيّاها عن العرب، فلا يُجيزون (ذهبْتُ مِصرَ)، ولا (ذهبْتُ البصرةَ).

ومذهب الكوفيّين جوازه، وهو عندهم مَقيس في (انطلق) و(ذهبَ) و(خرجَ)، فيقولون: انطلَقْتُ السّوقَ، وخرجْتُ البرَّ، وذهبْتُ مِصَر، وشبهه.

وهذا هو الأقيس، لصحة معنى الكلام، وعدم إخلاله، مع كثرة استعماله. ونظيره قوله:

يـا غـرابَ البيـن، أنعـمْـتَ، فَـقُـلْ:
إنّـمـا يـنـطِقُ شـيئـاً قـد فُـعِـلْ[1]

الثامنة والعشرون:

مذهب الكوفيين أنّ /١٦٥أ/ مثل: مضى ورمى وسعى، فما كان من ذوات الياء، يُكتَب بالياء، ومثل: دعا وغزا، يُكتب بالألف، لأنّه من ذوات الواو.

ومذهب البصريّين أنّه يُكتب بالألف سواءٌ كان من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، إذ الظاهر من اللفظ الألف، فكتب على اللفظ.

وقد مضى ذكر هذه المسألة في فصل الأسماء.

التاسعة والعشرون:

مذهب البصريّين أنّه لا يجوز كسر حرف المضارعة، إذا كان ياء مثنّاة من تحت، نحو: يُحبّ، وشبهه، كما جاز في غيره من حروف المضارعة، وذلك نحو: يُحبّ، ويُخاف، في لغة قيس.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله أو مظانّه.

وإنّما منعه البصريّون لثقل الكسر على الياء[1] لتجانسهما.

ومذهب الكوفيّين أنّه يكون فيها الكسر كسائر حروف المضارعة.

الثلاثون:

الأفعال الناقصة عند البصريّين لا يجوز أن تبنى لما لم يُسَمّ فاعله؛ لأنّ الذي يُقام مقام الفاعل /٦٥ب/ هو الخبر، والخبر[2] يكون جملة، والجمل لا تكون فاعلة، وتكون مفرداً مشتقّاً فيه ضمير، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد[3].

وقال الكوفيّون: يجوز. قال الفرّاء: (كِيْنَ أخوك) في (كانَ زيدٌ أخاك)[4].

قال ابن بابشاذ: فإنْ قيل: كِيْنَ زيدٌ قائم، برفعهما[5] جميعاً، جاز، وكان الفاعلُ مصدراً مقدّراً، والجملة مفسّرة[6] له.

وقال بعض مَنْ شرح «الجمل»: هذا الذي ذكره ابن بابشاذ ضعيف.

قلت: وهو منسوب إلى السيرافيّ[7]، وغلّطه البطليوسيّ رحمه الله.

الحادية والثلاثون:

قال البصريّون: إنّ الشرط والجزاء، إذا وقع بعد اسمٍ موصول، كانَ

---

(١) في الأصل: التا، تصحيف.

(٢) طمس في الأصل.

(٣) العلّة عند البصريين هي أنّ حذف الاسم يُفضي إلى ترك الخبر بلا مبتدأ. ينظر: التبصرة ١/١٢٥.

(٤) مقالة الفراء في المساعد ١/٤٠٠.

(٥) في الأصل: رفعهما.

(٦) مكررة في الأصل.

(٧) ونقل صاحب الهمع ٢/٢٧١ عن السيرافي وابن خروف أنّ الذي ينوب عن الفاعل هو ضمير المصدر مع حذف الاسم والخبر.

صلته، مثل قوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ إنْ تأمَنْه بدينارٍ لا يُؤدِّه إليكَ﴾[1].

ومذهب الكوفيّين أنّه منصوب أو مرتفع بإضمار القول.

والصحيح مذهب البصريّين. وهو الذي قطع به ابن بابشاذ وغيره. والله أعلم.

الثانية والثلاثون: [*]

/٦٦أ/ مذهب البصريين أنّ نحو: (أحسنَ) في قوله تعالى: ﴿تماماً على الذي أحسنَ﴾[2] فعلٌ ماضٍ داخلٌ في الصلة[3]، والعامل مستتر فيه، لا يجوز غيره.

وقال الكوفيّون[4]: يجوز أنْ يكون (أحسنَ) نعتاً لـ(الذي). وليس بصوابٍ، والصواب الأوّل. والله أعلم.

الثالثة والثلاثون:

مذهب البصريّين وأكثر الكتاب في مثل (يقرؤون) و(يستهزؤون) ممّا كان بعد الهمزة منه واو.

ومذهب الكوفيّين والأخفش أنّه يُكتَبُ بياءٍ بعدها واو، واختاره بعض المتأخّرين، فـ(الواو) هي واو الضمير، والياء هي ياء الهمزة، كأنّها لمّا خُفِّفَتْ تقرّبت من الساكن، وقبلها كسرة، فقُلبت ياء (يَستهزئون) و(مُستهزِئون).

---

(١) ٧٥ / آل عمران.

(*) المسألة في تفسير القرطبي ٧/١٤٢، ١٤٣.

(٢) ١٥٤ / الأنعام.

(٣) القرطبي ٧/١٤٢.

(٤) في القرطبي ٧/١٤٣ هو قول الكسائيّ والفرّاء.

الرابعة والثلاثون:

مذهب البصريّين أنّ نحو: (تَسْأل) وشبهه، ؛ ممّا كانت الهمزة بعد ساكن، لا يُكتب للهمزة صورة.

ومذهبالكوفيّين أنّ الهمزة تصوّر بحركتها[1].

وهو الأصحّ في غير (تسأل).

الخامسة والثلاثون: [*]

ذهب الكوفيّون /٦٦ب/ إلى أنّه يجوز تقديم معمول الفعل المعمول بـ(لام الجحود) عليها[2]، كقوله:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولم أكُنْ
مقالَتَها ما كنْتُ حيّاً لِأَسمعا[3]

فنصب (مقالتها) بـ (أسمع).

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر، فلا يتقدّم شيء من صلته عليه، و(مقالتَها) في البيت عندهم منصوب بفعل مقدّر، كأنّه قال: ولم أكُنْ لأسمعَ مقالتَها، لا بقوله: (لأسمع)، بدليل قوله:

وإنّي امرُؤٌ من عُصبةٍ خِنْدِفيّةٍ[4]
أبَتْ[5] للأعادي أنْ تَذِيخَ رقابُها[6]

---

(١) ذكر ابن درستويه المذهبين، ولم يعزُهما، وقد اختار الأوّل متابعة لبصريّته. ينظر: كتاب الكُتّاب ١٣، ١٤.

(*) جزء من المسألة ٨٢ في الإنصاف ٢/٥٩٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش ٧/٢٩.

(٣) البيت، بلا عزو، في الإنصاف ٢/٥٩٣، وابن يعيش ٧/٢٩، والرضيّ على الكافية ٢/٢٣٣.

(٤) في الأصل: (حندفية) بالمهملة، تصحيف.

(٥) في الأصل: (أبت)، تصحيف.

(٦) البيت بلا عزو في المنصف ١/١٣٠، والإنصاف ٢/٥٩٦، وعجزه في ابن يعيش على المفصل ٧/٢٩، وفيها سوى الإنصاف: (أنْ تذِلّ).

فـ(اللام) في قوله: (للأعادي) لا تكون في صلة (أنْ تديخ)، بل من صلة فعلٍ مقدّر[1]. وله نظائر. والله أعلم. وبه التوفيق.

تمّ فصل الفعل. يتلوه إنْ شاء الله تعالى فصل الحروف.

---

(١) تنظر مقالة ابن جنّي في المنصف ١/ ١٣٠، ١٣١.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

فصل الحروف

/٦٧ أ/ ويشتمل على مسائل:

الأولى :

مذهب الكوفيِّين أنَّ (إنْ) في المُجازاة قد تُفتَح، ويكون مجازي كما إذا كانت مكسورة.

ومذهب البصريِّين أنَّها إذا فُتِحت لا تكون للمُجازاة مطلقاً.

وما قاله الكوفيّون ليس بصحيح، وإنّما فيه لغةٌ أنّه يُجزَم بها، ولا يكون جزاءُ أصلاً. والله أعلم.

الثانية :

قال البصريّون: اللام الجارّة لا تكون بمعنى (في) أصلاً، وإنّما لها معانٍ غيرها مذكورة في الشروح المطوّلة[١].

وقال الكوفيّون: إنّها قد تكون بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿فكيف إذا جمعْناهُمْ ليوم لا ريبَ فيه﴾[٢].

---

(١) وقد أجاز النحاة مجيئها بمعنى (في) في الشروح المطوّلة وسواها، ينظر: الجنى الداني ١٤٥، التصريح ١٢/١.

(٢) ٢٥ / آل عمران.

والأصحّ الأوّل، وليس للكوفيّين دليل في هذه الآية. إنّه بمعنى ﴿في يوم لا ريبَ فيه﴾؛ لأنّ المعنى: لجزاء يوم، أو لحساب يوم. وبه قطع الواحديّ في وجيزة.

الثالثة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (من) الجارّة يجوز أن تستعمل في الزمان /٦٧ب/ كاستعمالها في[1] المكان[2]، لقوله تعالى: ﴿لَمسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أوّل يوم﴾[3] وقوله: ﴿إذا نُودِيَ للصلاةِ من يوم الجُمُعةِ﴾[4]. وقول زهير بن أبي سُلمى:[5].

لِمَنِ الديارُ، بُقنّةِ الحِجْرِ؟
أقْوَيْنَ من حَجَجٍ ومن دهرِ

وقول النابغة:[6]

تُورِّثْنَ من أزمانِ يوم حليمةٍ
إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجارِبِ

فثبت بهذا أنّها لابتداء الغاية في الزمان.

ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان؛ لأنهم أجمعوا على أنّ

(*) المسألة ٥٤ في الإنصاف ١/٣٧٠.

(١) (في) مطموسة في الأصل.

(٢) الهمع ٤/٢١٣، وتابعهم المبرّد وابن درستويه والمرادي. ينظر: الجنى الداني ٣١٤.

(٣) ١٠٨ / التوبة.

(٤) ٩ / الجمعة.

(٥) ديوانه ٧٦، وهو في الإنصاف ١/٣٧١، وعجزه في الهمع ٣/٢٢٦: (مذ) موضع (من) مستشهداً به على جر (مُذْ) لما يليها على قلّة، وسيأتي.

(٦) ديوانه ٦٠: (تُخُيِّرْن).

(من) في المكان نظيرة (مُنْذُ)[1] في الزمان، فـ (مِنْ) تدلّ على ابتداء الغاية في المكان، و(منذ) تدلّ على ابتداء الغاية في الزمان. وأمّا قوله تعالى: [﴿من أول يوم﴾][2] و﴿من يوم الجمعة﴾، فتقديره: من تأسيسِ أول يومٍ. و﴿من يوم الجمعة﴾ بمعنى: في يوم الجمعة؛ لأنّ حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض مطلقاً /٦٨أ/، والتقدير في بيت زهير: من مَرّ حججٍ، ومن مرّ دهرٍ، أي: اقوت من أجل مرور السنين والدهور وتعاقبهما عليها، فهي داخلة على المصدر المحذوف.

وقال الأخفش: (من) فيه زائدة[3].

والأصحّ مذهب البصريّين، واختار بعضهم مذهب الكوفيّين[4].

قال السهيليّ في (الروض الأُنُف)[5]: وليس يحتاج في[6] قوله تعالى: ﴿من أوّلِ يومٍ﴾ إلى إضمارٍ، كما قدّره[7] بعض النحاة (من تأسيسِ أوّلِ يومٍ)، حِذاراً من دخول (من) على الزمان، ولو لفظ بـ (التأسيس)؛ لكان معناه: من وقت تأسيسِ أول يومٍ. فإضمارة للتأسيس لا يُفيد شيئاً. و(مِنْ) تدخل على الزمان وغيره. وفي التنزيل: ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾[8]، والقَبْلُ والبَعْدُ زمانٌ. وفي الحديث: «ما من دابّةٍ إلّا وهي مصيخةٌ يومَ الجُمُعةِ من حينَ تطلعُ الشمسُ إلى

---

(١) في الأصل (مذ)، وليس بصواب، بدلالة السياق.

(٢) زيدت للسياق.

(٣) قال في (معاني القرآن ٢/٣٣٧): (﴿ومن أول يومٍ﴾ يريد به أوّل الأيام، كقولك: لقيت كلَّ رجلٍ، تريد به «كلَّ الرجال»)، وليس فيه دليل على الزيادة.

(٤) منهم الرضي في شرحه على الكافية.

(٥) ٢٥٧/٤، باختلاف يسير.

(٦) في الأصل: (من) والتصويب من الروض الأُنف.

(٧) في الروض: قرره.

(٨) ٤ / الروم.

حين تغرُبُ، شَفَقاً من الساعة[1]، إلاّ الجنُّ والإنسُ مُصيخةٌ»[2] أي: مستمعة مُصغية. وفي البيت: مُذْ حججٍ ومُذْ دهرٍ[3].

وكان من لغة قائِلِهِ أن يخفض بـ (مُذْ) على كلّ حالٍ. وكذا بيت النابغة يُروى على معناه: مُذْ أزمانٍ.

الرابعة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (رُبَّ)[4] اسمٌ مثل (كم)؛ لأنّها نظيرتها، إذ هي للتقليل[5]، و(كم) للتكثير، ولمخالفتها حروف الجرّ بدخول الحذف عليها؛ ولأنّ لها صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام، إنّما تقع واسطة بين شيئين ورابطة لهما.

وخالفتها أيضاً بأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة موصوفة، وأنّها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلّق به بخلاف سائر حروف الجرّ، فكونها على خلاف [حرف][6] الجرّ دليل على أنّها ليست بحرفٍ، فإذا كانت ليست بحرف فهي اسم.

وذهب البصريّون إلى أنّها حرف /١٦٩أ/؛ لأنّه ليس فيها من علامات الاسم، ولا من علامات الفعل شيء، ولأنّها جاءت لمعنى في غيرها، وهو تقليل ما دخلت عليه أو تكثيره على اختلاف موقعه.

---

(١) العين مطموسة في الأصل.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٤٣٣، ٣/٦٤: «ما من دابّة إلاّ وهي مصيخة».

(٣) الهمع ٣/٢٢٦.

(*) المسألة ١٢١ من الإنصاف ٢/٨٣٢.

(٤) بعدها في الأصل عبارة مقحمة مضطربة جاءت على هذا النحو: «الدالة للتقليل، وكم للتكثير على التكثير».

(٥) وللعدد، كما في الإنصاف، وتابعهم ابن الطراوة كما في الهمع ٤/١٧٣.

(٦) زيادة اقتضاها السياق.

وهذا هو المذهب الصحيح. وما قاله الكوفيّون دعوى باطلة.

فقولهم: إنّها كـ(كم) ليس بصحيح؛ لأنّ (كم) للعدد، و(ربّ) ليس للعدد، وقولهم: إنّها للتقليل لا نُسلّم أصلاً؛[1] فإنّها تَرِدُ للتقليل كما ترد للتكثير، فهي تارة للتقليل وتارة للتكثير[2]، وإنّما كان لها صدر الكلام؛ لأنّها تدلّ على تقليل. أو تكثير فأشبهت النفي والاستفهام وشبههما ممّا له صدر الكلام. وإنّما لم يظهر الفعل الذي تتعلّق به اختصاراً، وكذا الحذف قد يدخل الحروف، قالوا: حاشَ لفلانٍ، وسَفَ أفعلُ، في (حاشا) و(سوف).

الخامسة: [*]

ذهب الكوفيون إلى أنّ واو (ربّ) تجرّ بنفسها[3]، وإليه ذهب المبرّد من البصريّين، لأنّها نائبة (ربّ)، وهي تعمل الخفض، وكذلك (الواو)؛ لنيابتها عنها /٦٩ب/ فهي كواو القسم لمّا نابت[4] عن الباء عملت عملها، فكذلك (الواو) هاهنا.

وذهب البصريّون إلى أنّها لا تعمل، وإنّما العمل لـ(ربّ) المقدّرة؛ لأنّ هذه الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً، إذ الحرف لا يعمل[5] إلّا إذا كان مختصّاً، وحروف العطف غير مختصة فوجب ألّا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل هنا لـ(ربّ) المقدّرة. والدليل على أنّها حرف عطف وأنّ (ربّ) مقدّرة بعدها أنّه يجوز ظهورها معها نحو: «ورُبَّ

---

(١) وهو مذهب البصريين أيضاً فيما نقله السيوطي (الهمع ٤/١٧٢) عن البسيط، سوى ابن درستويه الذي خالفهم بمجيئها للتكثير فقط (الهمع ٤/١٧٣).

(٢) وقد ذكر السيوطي أنّه مذهب بعض المتأخرين فيما نقله أبو حيّان. (الهمع ٤/١٧٣).

(*) المسألة ٥٥ من الإنصاف ١/٣٧٦.

(٣) غير أنّ أبا بكر بن الأنباريّ يذهب مذهب البصريين في الجرّ بـ(ربّ) مقدرة. ينظر: شرح القصائد ٢١٨.

(٤) (ناب) مطموسة في الأصل.

(٥) في الأصل: (تعمل) بالمثناة من فوق. تصحيف.

بلدٍ» ، ولأنّه قد جاء عنهم الجرّ بـ(ربّ) مضمرة من غير عوض، كقوله:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي العُمْرَ من جَلَلِهْ[1]

فالكوفيّون يُجيزون إضمار الجارّ نحو هذا، وأباه أهل البصرة. ومثلُه كثير.

السادسة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (مُذْ) و(مُنْذُ) إذا ارتفع الاسم بعدها، فإنّه يرتفع بفعلٍ محذوفٍ، لأنّهما مركبان /١٧٠أ/ من (مِنْ و(إذْ)[2]؛ لأنّه قد يقال: مُنْذُ ومِنْذُ، فالكسر على الأصل، والضمّ للتناسب، وكسر الميم يدلّ على أنّها مركّبة من (مِنْ) و(إذ)، وإذا كانا مركّبين كانَ الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأنّ الفعل يحسن بعد (إذْ).

وقال الفرّاء: إنّما هو مرتفع بتقدير مبتدأ محذوف[3].

وذهب البصريّون إلى أنّهما يكونان اسمين مبتدأين يرتفع ما بعدهما خبراً لهما، ويكونان حرفين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما، لأنّهما مقدّران بالأَمَدِ.

وهذا هو الصحيح، والشواهد فيه كثيرة لا يحتملها[4] هذا المختصر.

السابعة: (**)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الجرّ في القسم بإضمار الجارّ[5] من غير

---

(١) البيت لجميل، ديوانه ١٨٧ عن الأغاني، وطائفة كبيرة من المصادر في التخريج.

(*) المسألة ٥٦ من الإنصاف ١/ ٣٨٢.

(٢) ذكر الرضي ٢/ ١١٠ أنه مذهب بعض الكوفيين.

(٣) الرضي ٢/ ١١٠.

(٤) في الأصل: يحتمله.

(**) المسألة ٥٧ في الإنصاف ١٠/ ٣٩٣.

(٥) الهمع ٤/ ٢٣٣.

عوض. فيقال: اللهِ لأفعلَنّ.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلّا بِعِوَضٍ من ألف استفهام أو نحوه[1]، لأنّا أجمعنا على أنّ الخفض في الأصل إنّما يكون بالحرف، فالتمسّك بالأصل تمسُّكٌ باستصحاب الحال، وهو دلالة معتبرة، فإذا /٧٠ب/ وُجِد العوض قام مقامه في الجرّ، وإنّما جاز في قولهم: (اللّهِ لأفعلَنّ)، لكثرة الاستعمال في هذه الكلمة.

الثامنة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام في قولهم: (لَزيدٌ أفضلُ من عمرٍو). جواب قسم مقدَّرٍ، تقديره: واللّهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرٍو. فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها[2]، وليست لام ابتداء؛ لأنّ هذه اللام يليها المفعول نحو: لَطعامَكَ زيدٌ آكلٌ. فلو كانت لام ابتداء لَلَزِمَ أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولَما جازَ أنْ يليَها المفعول.

ومذهب البصريّين أنّها لام ابتداء بدليل أنّها إذا دخلت على المنصوب في باب (ظَنَنْتُ) أوجبت له الرفع، ودفعت عنه عمل ما قبله، فدلّ على أنّها لام ابتداء، ولا يجوز أن تكون محمولة على القسم. والأصل في قولهم: لَطعامَكَ زيدٌ آكلٌ: لَزيدٌ آكلٌ طعامَكَ، فلمّا قُدّم المفعول إلى موضع المبتدأ جازَ أنْ تدخل اللام عليه لوقوعه موقعه.

---

(١) وذلك كقولهم: (آللّهِ ما فعلَ، وها اللّهِ ما فعلت) فعوّضت همزة الاستفهام و(ها) عن حرف القسم. ينظر: الكتاب ٣/٤٩٩، والفصول لابن الدهّان ق ٣٣. والعبارة في الأصل: «وأنّه لا يجوز الّا يُعوض من ألف استفهام ونحوه».

(*) المسألة ٥٨ في الإنصاف ١/٣٩٩.

(٢) في الأصل: (عنها)، والتصويب من الإنصاف.

التاسعة: (*)

ذهب الكوفيّون /١٧١أ/ إلى أنّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة(١)، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقَّتْ، وأَذِنَتْ لربِّها وحُقَّتْ﴾(٣). وقول الشاعر:

فلـمّـا أَجَـزْنـا سـاحـةَ الحـيِّ وانتحى
بِـنـا بـطـنَ خَبْـتٍ ذي قِفـافٍ عَقَنْقَلِ(٤)

وإليه ذهب الأخفش(٥) وأبو القاسم بن برهان من البصريّين.

وذهب سائر البصريّين إلى منعه؛ لأنّ الواو في الأصل حرفٌ وُضع لمعنىً مخصوصٍ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله.

وجميع ما استشهد به الكوفيّون يمكن أنْ يُحمل على أصله. والله أعلم.

العاشرة: (**)

قال الكوفيّون: يجوز أن تكون (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل)؛ لمجيئه كثيراً، قال الله تعالى: ﴿فأرسلْناهُ(٦) إلى مئةِ ألفٍ أو يزيدون﴾(٧)

(*) المسألة في رصف المباني ٤٢٥.

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢١١، وشرح القصائد السبع ٥٥، وشرح ديوان امرىء القيس (الهامش) ١٥.

(٢) ٧٣ / الزمر، والواو في الآية عند البصريين واو الحال.

(٣) ١ / الانشقاق، ينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٨.

(٤) البيت لامرىء القيس من معلّقته، ديوانه ١٥. والحِقْف من الرمل: المعوّج، والعقنقل: المنعقد المتداخل.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٥٧، الجنى الداني ١٩٣.

(**) ينظر: رصف المباني ١٣٢، الجنى الداني ٢٤٧، المسألة ٦٧ من الإنصاف ٤٧٨.

(٦) في الأصل: (وارسلناه).

(٧) ١٣٥ / البقرة.

معناه: (ويزيدون) أو (بل يزيدون). وقال تعالى: ﴿ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً﴾[1]، ومعناه: (وكفوراً). في شواهد /٧١ب/ كثيرة.

وذهب البصريّون إلى أنها لا تكون بمعناهما، لأنها حرفٌ وُضِع[2] لمعنىً يخالف معنى (بل) و(الواو)، والأصل في كلّ حرفٍ ألّا يدلّ إلّا على ما وُضع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر تمسُّكاً بالأصل، ومَنْ تمسّك بالأصل استغنى عن الدليل. ولا دليل للكوفيّين يدلّ على صحّة ما ادّعوْه.

وقوله تعالى: ﴿أو يَزيدون﴾ محمول على شكّ المُبْصِرِ لهم، اي: أنّ المبصر إذا أبصرهم شكّ في عددهم لكثرتهم.

قُلْت: وينبغي أن يكون الأصحّ ما قاله الكوفيّون. والله أعلم.

الحادية عشرة:[*]

قال الكوفيّون: إنّه يجوز العطف[3] بـ(لكن) في الإيجاب مثل (بل)، يقال[4]: جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌوة، كما يقال: جاءني زيدٌ بل عمرٌو.

وقال ابصريّون: إنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ العطف بها في الإيجاب يكون من باب الغلط والنسيان كما هو في (بل)، ولا حاجة إلى تكثير الحروف /٧٢أ/ بالتكرار مع وجود ما يقوم مقام المكرّر. ونظائره كثيرة.

وهذا هو الأصحّ.

---

(١) ٧٦ / الإنسان.

(٢) في الأصل: وُضِعَتْ.

(*) المسألة ٦٨ في الإنصاف ٢/٤٨٤، والجنى الداني ٥٣٥.

(٣) في الأصل: عطف.

(٤) في الأصل: ويقال.

الثانية عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (أن) الخفيفة المفتوحة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدلٍ(١)، نحو قراءة عبد الله بن مسعود(٢): ﴿وإذْ أخذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تُعبُدوا إلاّ اللهَ﴾(٣)، فنصب (تعبدوا) بـ(أنْ) مقدّرة، أي: ألاّ تعبُدوا، فحُذِفَتْ (أنْ) وعملت محذوفة، فدلّ ذلك على أنّها تعمل مع الحذف.

وذهب البصريون إلى أنّها لا تعمل من غير بدل(٤)، لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف من غير بدل. وأمّا قراءة عبد الله فهي شاذّة وليس لهم فيها دليل، لأنّ (تعبُدوا) مجزوم بـ(لا) التي للنهي.

وهذا هو الصحيح.

الثالثة عشرة: (**)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (كي) لا تكون إلاّ حرف نصب(٥)، ولا يجوز أن تكون حرف خفضٍ؛ لأنّها من /٧٢ب/ عوامل الأفعال، ولا يجوز أن تكون حرف خفضٍ؛ لأنّ حرف الخفض من عوامل الأسماء.

وذهب البصريون إلى أنّها قد تكون حرف خفض، لدخولها على الاسم في قولهم: (كيمه)، كما يقولون: (فيمه).

(*) المسألة ٧٧ في الإنصاف ٥٥٩.

(١) هذا مذهب أبي بكر بن الأنباري في إجازته. ينظر: شرح القصائد ١٩٣، وأمّا ثعلب فيرى أنّ الرفع هو القياس. (مجالس ثعلب ١/٣١٧).

(٢) القرطبي ٢/١٣.

(٣) ٨٣ / البقرة.

(٤) ومذهب سيبويه، والمبرد جواز النصب بأن المضمرة بلا تعويض. ينظر: القرطبي ٢/١٣.

(**) المسألة ٧٨ من الإنصاف ٢/٥٧٠.

(٥) الجنى الداني ٢٧٦، ٢٧٨.

وهـذا هو الأصحّ فيما قـاله ابن الأنبـاريّ وغيره، وارتضى الزمخشـريّ الأول.

الرابعة عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ لام (كي) هي العـاملة بنفسها[1] من غير تقدير (أنْ)؛ لأنّهـا قامت مقـام (كي) واشتملت على معناها، فكما أنّ (كي) تنصب بنفسها، كذلك ما قام مقامها.

وذهب البصـريّون إلى أنّ العـامل (أنْ) مقدّرة بعدهـا[2]؛ لأنّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أنْ تكون من عوامل الأفعـال غالبـاً، فوجب أنْ يكون ما بعدها منصوباً بتقدير (أنْ).

وقول الكوفيين إنّها تعمل عمل (كي) لقيامهـا مقامهـا /١٧٣أ/ وأنّ (كي) تنصب الفعل بنفسها لا يُسلّم، بل إنّها تنصب تارة بتقدير (أن)، وتارة بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالتين بأَوْلى من حملها على الحالة الأخرى.

والأصحّ قول البصريين.

الخامسة عشرة: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّـه يجوز إظهـار (أنْ) بعد (كي)[3] و(اللام)، نحو قولك: جِئتُ لكي أنْ تُكرِمَني ،فالناصب (كي)، و(أنْ) تأكيد. وقيل: الناصب اللام والباقي تأكيد. قال الشاعر:

أرَدْتَ لِكيمـا أنْ تـطيـرَ بِقِـربـتي فتتـرُكهـا شنّـاً بِبيـداءَ سَمْلَقِ[4]

(*) المسألة ٧٩ في الإنصاف ٥٧٥، واللامات للزجّاجي ٥٣.

(١) ، (٢) شرح القصائد السبع الطوال ٧٥.

(*) المسألة ٨٠ في الإنصاف ٢/ ٥٧٩.

(٣) الرضي على الكافية ٢/ ٢٢٢.

(٤) رواية الإنصاف ٥٨٠ والرضي ٢/ ٢٢٢: فتتركها شنّاً ببيداء بلقع.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّهما قد صارتا بدلاً من اللفظ بـ(أنْ).

وهذا هو الصحيح، والبيت الذي استشهد به الكوفيّون لا يُعرَف قائله، واستعماله[1] ضرورة.

السادسة عشرة:[*]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (كما) تكون بمعنى (كيما) فتعمل عملها في النصب، وجوّزوا فيه الرفع[2]، وقد جاء ذلك. قال[3] /٧٣ب/ الشاعر:

جاءَتْ كبيرٌ كما أُخفِّرَها ... والقومُ صِيْدٌ كأنّهم رَمِدوا[4]

وقال:

لا تظلموا[5] الناس كما لا تُظلموا[6]

أي: كيما. واستحسنَ ما قاله أبو العبّاس المبرِّد.

وذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون كذلك أصلاً[7]، ولا يجوز النصب بها؛ لأنّها كاف التشبيه دخلت عليها (ما) فجُعِلا كحرف واحدٍ، وصارت

---

(١) في الأصل: واستعمله.

(*) المسألة ٨١ في الإنصاف ٢/٥٨٥.

(٢) مجالس ثعلب ١/١٢٧.

(٣) مكررة في الأصل.

(٤) في الأصل: (أحقرها) و(رمد)، تصحيف وتحريف. والبيت لصخر الغيّ في ديوان الهذليين ٢/٦١: (كيما)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. و(كأنّما) موضعه (كأنّهم).

(٥) في الأصل: تظلمْ.

(٦) قيل: هو لرؤبة. ورواية الديوان ١٨٣: لا تشتمِ الناسَ كما لا تُشتَمُ ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وينظر الكتاب ١/٤٥٩، والإنصاف ٢/٥٨٧، ٥٨٨، وهامشيهما، ٥٩١. والرضي ٢/٢٢٣.

(٧) مجالس ثعلب ١/١٢٧.

كـ(ربّما)، فيليها الفعل كـ(ربّما)، فكمـا أنّ (ربّما) لا تنصب الفعـل، كذلـك (كما).

وهذا هو الصحيح. والرواية في (أخفَرّها) بالرفع، وفي (كما لا تظلموا) بالتوحيد، فاعرفه.

السابعة عشرة: (*)

ذهب الكـوفيّون إلى أنّ (لام الجَحْـد) هي الناصبـة للفعـل بنفسهـا[1]، ويجوز إظهار (أنْ) بعدها للتوكيد لقوله:

لـقـد عَـذَرَتْـنـي أمُّ عـمـرٍو، ولـم أكُـنْ
مـقـالَتَهـا مـا كُنْتُ حيّـاً لأِسمعـا[2]

/٧٤أ/ فهـذا دليلٌ على أنّهـا هي العاملة من غيـر تقـديـر (أنْ)، إذ لـو كـانت مقدَّرة، لكانت مع الفعل بتأويل المصـدر،وما كـان في صلة المصدر لا يتقـدّم عليه.

وذهب البصـريّون إلى أنّ النـاصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدهـا، ولا يجوز إظهـار (أنْ) بعدهـا كما قيـل في (لام كي)؛ لأنّها قـد صارت بـدلاً من اللفظ بـ(أنْ).

الثامنة عشرة: (*)

ذهب الكـوفيّون [3] إلى أنّ (حتّى) تنصب الفعـل المضارع بنفسهـا من

(*) المسألة ٨٢ من الإنصاف.

(1) الرضي على الكافية ٢/٢٣٣.

(2) البيت في الإنصاف ٢/٥٩٣، والرضي ٢/٢٣٣، بلا نسبة، برواية: (عذلتني)

(*) المسألة ٨٣ في الإنصاف ٢/٥٩٧.

(3) ينظر: الرضي على الكافية ٢/٢٢٣، ٢٢٤.

غير تقدير (أنْ)[1]، وتجرّ الاسم من غير تقدير جارّ؛ لأنّها بمعنى (في) أو بمعنى (إلى).

قال الكسائيّ: إنّما ينجرّ الاسم[2] بعدها على تقدير (إلى)[3] مُظهَرة أو مقدرة؛ لأنّها بمعناها فيه.

وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل بعدها يُنصب بـ(أنْ) مقدّرة، والاسم يُجرّ بها بعينها؛ لإجماعهم على أنّها من عوامل الاسم، فلا يجوز /٧٤ب/ أنْ تعمل في الأفعال بنفسها.

والأصحّ ما ذكره البصريّون، وهو الكلام على مسألة (كي). وما ذكره الكسائيّ ليس بصحيح.

التاسعة عشرة:(*)

ذهب الكوفيّون إلى [أنّ][4] (إنْ) قد تكون بمعنى (إذ) لقوله تعالى: ﴿وإنْ كنْتُم في ريْبٍ ممّا نزّلْنا على عبدِنا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿لتدخُلُنّ المسجدَ الحرامَ - إنْ شاءَ اللّه آمنين﴾[6] وفي الحديث: «وإنّا - إنْ شاءَ اللّهُ - بكم لاحقونَ»[7]. ومعنى ذلك (إذْ)؛ لأنّه لا شكّ في اللُّحوقِ بهم. وشواهده كثيرة.

وذهب البصريّون إلى أنّها لا يتكون بمعناها؛ لأنّ الأصل في (إن)

---

(١) معاني الفرّاء ١/١٣٦، وشرح القصائد السبع ٣٧٣.

(٢) (الا) مطموسة في الأصل.

(٣) ينظر: الرضي على الكافية ٢/٢٢٤.

(*) المسألة ٨٨ في الأنصاف ٦٣٢.

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

(٥) ٢٣ / البقرة.

(٦) ٢٧ / الفتح ٤٨.

(٧) الحديث في صحيح مسلم ١/١٥١، ١٥٢ و٣/٦٣.

الشرطيّة وفي (إذ) الظرفيّة، والأصل في كلّ حرفٍ أنْ يدلّ على ما وُضع له في الأصل، والتمسّك بالأصل استصحاب الحال، واستصحاب الحال حُجّة. ومَنْ عَدَلَ عن الأصل بقي مُرتَهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدلّ على ما ذهبوا، وما استشهدوا به لا حجّة لهم فيه؛ لأنّ (إنْ) فيه شرطيّة[1]. وقد تستعمل العرب /٧٥أ/ الشرط مع عدم الشّك جرياً على العادة في إخراج الكلام مخرج الشكّ، وإنْ لم يكنْ ثَمّ شكّ. وقوله تعالى: ﴿لَتدخُلنّ المسجدَ الحرام ـ إنْ شاءَ اللّهُ ـ آمنين﴾ يحتمَل أنّه استثناء وقع على دخولهم آمنين[2]، وقع على وجه التأديب للعباد ليتأدّبوا بذلك. وهذا هو الجواب عن قوله ﷺ: «وإنّا ـ إنْ شاءَ اللّهُ ـ عن قريبٍ بكم لاحقون».

العشرون:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إنْ) الواقعة بعد (ما) نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ. بمعنى (ما)؛ لأنّها قد تجيء بمعناها كثيراً.

وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة دخولها كخروجها، ولا تكون بمعنى (ما) إلّا في غير هذا الموضع[3].

وفساد قول الكوفيين ظاهر.

الحادية والعشرون:[4]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ[5] (أنْ) إذا جاءت في خبرها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلّا)؛ لأنّه قد جاء كثيراً.

---

(١) الجنى الداني ٢٣٣.

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) لعلّ قول البصريين بزيادتها أولى، لأنها تكون كافةً في المثال، ولو كانت على مذهب الكوفيين لكانت مؤكدّة غير كافة، على لغة أهل الحجاز.

(٤) في الأصل: حادية وعشرون.

(٥) إضافة لازمة.

وذهب البصريّون إلى أنّها /٧٥ب/ المخفّفة من الثقيلة، واللام لام التوكيد، لأنّها هي الموجودة في حال التثقيل، واختلافهم في أنّها هل تعمل مخفّفة دليل على أنّها مخفّفة من الثقيلة. ولا دليل على أنّ اللام بمعنى (إلاّ) فالصحيح قول البصريين.

الثانية والعشرون: (١)

مذهب الكوفيّين انّ (كيف) يُجازى بها كما يُجازى بـ(متى) و(بينما) وشبههما لمشابهتها لها.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يُجازى بها لنقصانها عن سائر أخواتها في كونها لا يكون جوابها إلاّ نكرة. وسائر أحوالها تارة يُجاب [عنها] بنكرة وتارة بمعرفة، لأنّها لا تتحقّق المجازاة بها كما تتحقّق المجازاة بغيرها.

الثالثة والعشرون: (*)

قال الكوفيّون: الأصل في السين التي للتنفيس (سوف) حُذف منها الواو والفاء؛ لأنّ (سوف) قد كثُر استعمالها في كلامهم بخلاف السين. وهم - في غير هذا الموضع - كثيراً مّا يحذفونها لكثرة الاستعمال /٧٦أ/ فكذلك ها هنا.

وقال البصريون: إنّها أصل في بدايتها، إذ الأصل في كلّ حرفٍ يدلّ على معنىً في غيره انْ يكون أصلاً بنفسه، وانّ لا يدخله الحذف. وهذه الحروف تدلّ على معنى في غيرها، فينبغي أن تكون أصلاً بذاتها؛ لا مأخوذة من غيرها. والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس فاعرفه.

---

(١) في الأصل: (وعشرون) حتى آخره. وقد عرّفتها للسياق. وينظر في هذه المسألة: المغني ٢٢٥/١.

(٢) المسألة في المغني ١٤٧/١.

الرابعة والعشرون: (*)

مذهب البصريين أنّ (أم) تكون بمعنى (بل)[1] والهمزة جميعاً، وبه قطع ابن بابشاذ وغيره، وأشار ابن الشجريّ[2] إلى ترجيحه.

ومذهب الكوفيين أنّها لا تكون بمعناهما، وإنّما يُعطَف بها بعدهما.

وهذا هو الأصحّ، وأشار ابن هشام المصريّ[3] إلى ترجيحه، فليُعتمد. والله أعلم.

الخامسة والعشرون: [4]

أجاز الكوفيّون نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وعليه كثير من المتأخرين، وخرّجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿فإنّ /٧٦ب/ الجنّةَ هي المأوى﴾[5]. ومررت برجلٍ حَسَنِ الوجهُ. أي: مأواه ووجهه.

ومنعه[6] البصريّون إلاّ ضِمْضِمةً منهم، وإنّما يُقدّرون ضميراً متصلاً بحرف جرّ، أي: المأوى له، والوجه منه.

وكلام ابن هشام[7] مُشْعِرٌ بترجيح الأوّل. والأصحّ الثاني.

السادسة والعشرون: (*)

زعم الكوفيّون أنّ لام المستغاث بقيّة اسم، فإذا قلت: يا لَـزيدٍ،

(*) المسألة في المغني ١/٤٥.

(١) في الأصل: (هل) وهو تحريف أو وهم.

(٢)، (٣) المغني ١/٤٥، ٤٦.

(٤) بعدها عبارة مكررة مقحمة وهماً هي: (مذهب البصريين أنّ أم أبداً تكون بمعنى).

(٥) ٤١ / النازعات ٧٩.

(٦) في الأصل: ومنع.

(٧) المغني ١/٥٥، والمسألة كلّها في هذا الموضع.

(*) المسألة في المغني ١/٢٤١.

فالأصل: يا آل زيدٍ، وخُفِض الثاني عندهم بالإضافة، فحذفوا الهمزة للتخفيف، والألف لإلتقاء الساكنين.

ومذهب البصريين أنّهم لا يُثبتون هذا، بل يجعلونها لاماً مفردة أصلها [لام الجر] وإنّما[1] فتِحَتْ للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله.

وفي متعلّقها[2] خلاف مشهور[3].

السابعة والعشرون:

زعم الكوفيّون أنّ (لعلّ) قد تكون للاستفهام، دليله قوله تعالى: ﴿لا تدري لعلّ اللّهَ يُحدِثُ بعدَ ذلك أمراً﴾[4]، وقوله: ﴿وما يُدريك لعلّه يَزَّكى﴾[5].

وقال البصريُّون: لا تكون /١٧٧أ/ للاستفهام أصلاً، لأنّ حملها على أصلها ممكن، ولا يُحمَل شيء على غير أصله إلّا ضرورة.

الثامنة والعشرون:

مذهب البصريّين أنّ (الباء) في ﴿بسمِ اللّهِ الرحمنِ الرحيمِ﴾ متعلّق باسم مقدّر مبتدأ، فيكون الكلام جملة اسميّة.

ومذهب الكوفيّين أنّه مقدّر بفعل، فتكون الجملة فعليّة.

وهذا هو المشهور في التفاسير، وبه قطع الزمخشريّ، إلّا أنّه يُقدّره

---

(١) طمس في الأصل.

(٢) (ها) مطموسة في الأصل.

(٣) وهو أنّ ابن جنّي ذهب إلى تعلّقها بحرف النداء، وذهب غيره إلى تعلقها بفعل النداء المحذوف (المغني ١/٢٤٠، ٢٤١).

(٤) ١ / الطلاق ٦٥.

(٥) ٣ / عبس ٨٠.

آخراً[1]. واختار ابن هشام مذهب الكوفيّين.

التاسعة والعشرون:

الكوفيّون يُسمّون حروف الخفض صفاتٍ إلاّ الفرّاء، فإنّه يُسمّيها محالّ[2]. والبصريون يُسمّونها ظروفاً[3]. والزمخشريّ يميل الى ترجيح الثاني، والنحّاس إلى الأوّل.

الثلاثون:

مذهب البصريّين أنّ (لا) في مثل قوله تعالى: ﴿غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضّالّين﴾[4]. زائدة للتأكيد.

وقال الكوفيّون: إنّها بمعنى (غير).

/٧٧ب/ والأصحّ الأوّل. والله أعلم.

الحادية والثلاثون:

مذهب البصريّين أنّ اللام في (ذلك) إنّما زيدت لتوكيد الخطاب إلى البعيد المشار إليه.

وقال الكوفيّون: إنّما جيء بها لئلاّ يُتَوَهم أنّ (ذا) مضاف إلى كاف الخطاب.

والأصحّ الأوّل.

---

(1) وتقديره، كما في الكشّاف ١/٢٢: (بسم الله أقرأ أو أتلو)، وذكر ابن المنيّر أنّ المختار عند النحاة هو (أبتدىء).

(2) والفراء يسمّي الظرف محلاً، (معاني القرآن ١/٢٨).

(3) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٦٥.

الثانية والثلاثون:

(لا) التي لنفي الجنس عند البصريّين مضارعة لـ(إنَّ) فنصبوا بها لمضارعتها لها، وإنّما لم تعمل في غير النكرة؛ لأنها جواب نكرة، وفيها معنى (من) فبُنِيت مع النكرة، فصُيِّرَتْ شيئاً واحداً.

وقال الكوفيّون: إنّها ليست مضارعة لها. قالوا: وسبيل النكرة أن تتقدّمها أخبارها، فيقال: عندَك رجلٌ، فلمّا دخَلَتْ (لا) وتأخرّ الخبر، نصبوا وبَنَوا الاسم معها، ولم يُنَوِّنوه؛ لأنّه نصبٌ ناقص.

والأصحّ المشهور هو الأوّل.

الثالثة والثلاثون:

(الباء) الداخلة في خبر (ما) المشبّهة بـ(ليس) /٧٨أ/ نحو: ما زيدٌ بمنطلقٍ، عند البصريّين، التوكيد النفي كـ(ليس). وهو الظاهر.

وقال الكوفيّون: هو جواب قائلٍ قال: إنَّ زيداً لَمنطلقٌ. فـ(ما) مقابلة لـ(إنّ) و(الباء) مقابلة لـ(اللام)، فلمّا أدخل اللام في كلامه في الخبر؛ أدْخَلْتَ الباء في كلامِك في الخبر.

الرابعة والثلاثون: (*)

عند البصريين أنّ الباء لا تَرِد للتبعيض، وكلّ موضع قيل فيه: إنّه للتبعيض، فإنّها فيه للإلصاق تمسّكاً بالأصل.

(*) المسألة في المغني ١/١١١.

وعند الكوفيين، ووافقهم الأصمعيّ والفارسي وابن مالك[1]، وغيرهم، أنها قد تَرِد للتبعيض استدلالاً بقوله تعالى: ﴿عيناً يشربُ بها عِبادُ اللّهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وامسَحُوا برؤوسِكم﴾[3].

والأصحّ الأوّل. والذي استدلّ به الكوفيّون، الباء فيه للإلصاق، وقيل: إنّ الباء في (رؤوسكم) للاستعانة[4]. واللّه أعلم.

الخامسة والثلاثون:

قال البصريّون: إنّ (ما) المزيدة على (إنْ) في الشرط زِيْدَتْ /١٧٨/ لمعنى التوكيد في الشرط.

وقال الكوفيّون: إنّ دخولها صلة فقط.

والأوّل أشبه باللفظ. والله أعلم.

السادسة والثلاثون:

مذهب البصريين أنّ (عن) الخافضة لا تقع إلّا للمجاوزة فقط.

وقال الكوفيون: إنّه قد تجيء لها معان أُخَرُ غيرُ المجاوزة.

ولعلّ الأرجح الأوّل، كما أشار إليه كلام بعضهم. والله أعلم.

السابعة والثلاثون:

إذا أُستُثنِيَ بـ (إلّا) وشبهها من حروف الاستثناء ما هو أكثر من النصف

---

(١) المغني ١/١١١، وزاد القتبي.

(٢) ٦ / الإنسان ٧٦.

(٣) ٦ / المائدة ٥.

(٤) وإليه ذهب ابن هشام في المغني ١/١١١، غير أنه ذهب إلى أنها للتبعيض في أوضح المسالك ٢/١٣٦ واستشهد بقوله تعالى: «يشرب بها عباد الله».

مثل: عشرة إلاّ ستّةً، ففيه خلاف مُرتَّب على ما إذا كان المستثنى والمستثنى منه متساويين.

والأصحُ، ثُمّ عدمُ الجواز، فمذهب النحويّين البصريين كلّهم أنّه لا يجوز؛ لأنّ الأصل في الاستثناء أن يكون لإخراج قليل من كثير، ولأنّ الاستثناء في الموجب نظير الاستثناء في غير الموجب، فكما أنّ المستثنى في غير الموجب لا يكون إلاّ أعمّ من المستثنى منه، فكذلك في الموجب.

ومذهب /١٧٩أ/ الكوفيّين، وهو مذهب الفقهاء كافة، أنّه يجوز إذا لم يستغرق الجميع؛ لأنّ الاستثناء في المعنى نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو: عندي عشرة أربعة منها. وكذلك إذا قال له: عليَّ عشرةٌ إلاّ ستّةً، فإنّه يلزمه منها أربعة بهذا الاقرار. ومن الدليل للفقهاء قول الشاعر:

إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ ليس يسهدُهم
لا تحسبوا ليلَهُمْ عن ليلِكم ناما
أدّوا التي نَقَصَتْ تسعين من مئةٍ
ثمّ أبعثوا حَكَماً بالعدلِ حكّاما[1]

الثامنة والثلاثون: [*]

(إلاّ) في باب الاستثناء المنقطع من (ما) قبله بمعنى (لكن) عند البصريين.

ومذهب الكوفيين أنّها فيه بمعنى (سوى).

وكأنّ تقدير البصريّين أوْلى؛ لأنّ (سوى) خافضة، و(إلاّ) حرف، و(سوى) اسمٌ، فكان تقديره بـ(لكن) أحسن، لهذه العلّة. والذي يجمع بينهما

---

(١) الأول في المساعد ١/٣٠٩ والهمع ٢/١٥٧ بلا عزو، برواية: (أمس سيّدهم) موضع (ليس يسهدهم) ولعلّها الرواية الصحيحة.

(*) المسألة في أصول ابن السرّاج ١/٣٥٣-٣٥٥، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥١-٤٥٣.

من جهة المعنى أنّ (لكن) يُستدَلُّ بها على طريق مخالفة ما بعدها لما قبلها في الإيجاب والنفي، كقولك: جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يجىءْ، وما جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو /٧٩ب/، و(إلّا) تأتي بكلّ هذا المعنى من كون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الإيجاب والنفي إلّا أنّها مع هذا تُخرج بعضاً من كلّ، إذا كانت استثناء متّصلاً، وإذا كانت على الانقطاع حصلت على معنى (لكن)؛ لأنّها تبطُل منها إخراج بعضٍ من كُلّ، ويبقى على أنّ ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي فيصير بمعنى (لكن)، حكاه الرُّمّانيّ.

قُلْتُ: وكلام الرمّانيّ مصرِّح بأنّها مشبّهة بـ (لكنْ) المخففة[1].

وقال بعضهم: إنّما هي المشدّدة. قال: ولها خبرٌ مقدّر على حسب المعنى المراد.

ومنهم مَنْ يقول: إنّه يظهر.

ومنهم مَنْ يجعله كلاماً مستأنفاً. والأوْلى ما ذكره، فليُعتمدْ عليه إنْ شاء الله تعالى.

التاسعة والثلاثون:

أجاز الكوفيّون والأخفش [2] نحو: إنْ قامَ لأنا، وإنْ قَعَدَ لَزيدٌ، قياساً على قول الشاعر:

شُلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمسلماً[3]

وأمّا البصريّون /٨٠أ/ فإنّهم لا يُجيزون ذلك أصلاً[4]. والله أعلم.

---

(1) ينظر: الاستغناء ٤٥٣.

(2) المساعد ١/٣٢٧.

(3) وعجزه: حلّتْ عليك عقوبةُ المتعمّد. وهو لعاتكة بنت زيد زوج الزُّبير بن العوام وهو في المحتسب ٢/٢٥٤، وتمامه مع آخر في شرح الكافية الشافية ١/٥٠٤، والمساعد ١/٣٢٧، والهمع ١/١٨٣.

(4) وفي الهمع ١/١٨٣ أنّ البصريّين إلّا الأخفش يعدّونه من القلّة بحيث لا يُقاس عليه. وينظر: المساعد ١/٣٢٨.

الأربعون :

مذهب البصريّين أنّ نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة، كلّ واحدة منهما أصل في نفسها، وليست إحداهما محمولة على الأخرى، مثل (إن) المشدّدة والمخفّفة، فإنّ كلّ واحدة منهما أصل في موضعها، اللهمّ إلّا أنّ التوكيد بالنون الثقيلة بمنزلة توكيدين، وبالخفيفة بمنزلة توكيد واحد.

وقال الكوفيّون : النون الثقيلة أصل، والخفيفة مخفّفة منها.

والأصحّ الأول.

الحادية والأربعون :

قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ(ما) كما تقدّم : (إمّا تفعلنَّ)، وقوله تعالى : ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البشرِ أحداً﴾[1]، وقوله : ﴿فإمّا تذهبَنَّ بك﴾[2] عند البصريّين إنّما صلح ذلك في الخبر لدخول (ما) وتشبيهها بلام القسم في كونها مؤكّدة، وكذلك قولهم : «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّه»[3]، و«بألمٍ مَا أُحِسَّنَّهُ»[4].

وقال الكوفيّون : تدخل /٨٠ب/ نون التوكيد للفرق بين المجازاة والتخيير.

والأصحّ هو الأوّل.

الثانية والأربعون :(*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (لولا) يرتفع الاسم بعدها كما كان ذلك مع (لو) لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنّ التقدير في قولك : لولا

---

(١) ٢٦ / مريم ١٩.

(٢) ٤١ / الزخرف ٤٣.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٤٨٩.

(٤) في الأصل : أحسنه.

(*) المسألة في المغني ١/ ٣٠٢ بلا نسبة للخلاف.

زيدٌ لفعلت، لـو لم يمنعني زيـدٌ من الفعـل لَفعلْتُ، إلاّ أنّـه حذف الفعـل تخفيفاً.

وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل[1] إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختصّ بأسم دون فعل، بل تدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل.

والأصحّ مذهب الكوفيّين، واختاره الزمخشريّ وابن الانباريّ وجماعة، ولا نُسلّم للبصريّين أنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً أصلاً. والله أعلم.

الثالثة والأربعون: [*]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر النصب، وإنّما هو منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأنّ الحرف لا يعمل إلاّ إذا /٨١أ/ كان مختصاً، و(ما) مشتركة فلم تعمل.

وذهب البصريّون إلى أنّها هي العاملة في الخبر النصب بنفسها، وهو منصوب بها؛ لأنّها مشبهة بـ(ليس) فعملت عملها.

وهذا هو الصحيح.

الرابعة والأربعون:

قال الكوفيّون: يجوز تقديم [معمول][2] خبر (ما) عليها، نحو: طعامَك ما زيدٌ آكلاً. قالوا: لأنّ (ما) بمنزلة (لا) و(لم) و(لن) في النفي، وهذه الأحرف يتقدّم معمول ما بعدها عليها، فكذلك (ما).

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، لأنّ معناها النفي، ويليها الاسم

---

(١) في الأصل: تعمل.

(*) المسألة في حاشية الصبّان ١/٢٤٧.

(٢) إضافة لازمة للسياق، والأصل.

والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك (ما)، وتشبيههم (ما) بـ(لن) و(لم) و(لا) لا نسلم [به][1]؛ لأن (ما) تدخل على الاسم والفعل، وهما لا تدخلان[2] إلاّ على الأفعال، وأمّا (لا) فإنّما جاز معها وإن كان يليها الاسم والفعل؛ لأنها حرف يعمل ما قبله فيما بعده، كقولك: جِئْتُ بلا شيءٍ /٨١ب/، فإذا جاز أنْ يعمل ما قبله فيما بعده، جاز العكس، فافترقا.

وذهب أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى جوازه من وجهٍ، وفساده من وجه، فإنْ كانَتْ (ما) ردّاً لخبرٍ، كانت بمنزلة (لم) و(لن)، ويجوز التقديم، وإن كانت جواباً لقسم كانت بمنزلة اللام في جواب القسم، فلا يجوز التقديم.

والأصحّ ما قدّمناه.

الخامسة والأربعون:

قال الكوفيون: لا يجوز مثل: (ما طعامَك آكلَ إلاّ زيدٌ)؛ لأنّ الأصل في (زيد) ألاّ يكون فاعلاً، وإنّما الفاعل محذوف قبل (إلاّ)، والتقدير: (ما أكلَ أحدٌ طعامَك إلاّ زيدٌ).

وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز، وتبعهم ثعلب؛ لأنّ (زيداً) مرفوع بالفعل والفعل متصرّف، فجاز تقديم معموله عليه كنظائره.

وهذا هو الأصحّ.

السادسة والأربعون:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا يرتفع خبرها بها، وإنّما هو مرفوع على أصله /٨٢أ/؛ لأنها إنّما نصبت المبتدأ لشبهها بالفعل إجماعاً،

---

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) يقصد بهما (لن) و(لم)، لأن (لا) غير مختصة.

فهي بهذا فرع على الفعل؛ والفرع أضعف من الأصل غالباً فينبغي أنْ لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حَطِّ الفروع عن الأصول، وإلاّ أدّى إلى التسوية، وذلك لا يجوز، فعلى هذا يجب أن يكون رفعها على الأصل.

وذهب البصريّون إلى أنّها ترفع الخبر؛ لأنّها قويت بمشابهتها الفعل لفظاً ومعنىً في أنّها على وزنه، وأنّها مبنيّة على الفتح كالماضي، وأنّها تدخل عليها نون الوقاية، ولأنّ معنى (إنَّ) و(أنَّ): (أكّدْتُ)، و(كأنَّ): (شَبَّهْتُ)، و(لكنّ): (استدركْتُ)، و(ليت): (تمنّيْتُ)، و(لعلّ): (ترجّيْتُ)؛ ولأنّها تقتضي الاسم كالفعل.

وقول الكوفيّين يبطل باسم الفاعل، وبأنّه لو بقي على رفع الأصل لم يبق له معنى، لأنّه قد زال عامله بدخول هذه الحروف، فيؤدّي إلى أنْ يكون مرفوعاً بغير عامل، وذلك محال، فبطل ما قالوه.

السابعة والأربعون: (*)

/٨٢ب/ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، فيقال: (إنَّ زيداً وعَمْراً قائمان). بدليل قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنّصارى﴾[1]. ولأنّه يجوز ذلك مع (لا) إجماعاً، نحو: (لا رجلَ ولا امرأةَ أكرمُ منكَ). فجاز مع (إنَّ)؛ لأنّ عملهما واحدٌ. واختلفوا بعد ذلك:

فذهب الكسائيّ إلى جوازه على كلّ حال سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لا يظهر.

وذهب الفراء إلى أنّه يختصّ بما لا يظهر فيه إعرابٌ مثل: (إنّه وزيدٌ).

(*) أوضح المسالك ١/٢٦٢.

(١) ٦٩ / المائدة ٥.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ آمنوا والـذين هادوا والصـابئون﴾ في أحد الوجوه.

وقال الشاعر:

فَمَنْ يـكُ أمـسـى بـالـمـدينـةِ رَحـلُهُ
فـإنّـي وقـيّـارٌ بـهـا لَغريبُ[1]

وكذلك الحكم عندهم في بقيّة التوابع، أعني النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل.

ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز إلاّ /٨٣أ/ بعد تمام الخبر؛ ولا يُجيزون مع التقديم إلاّ النصب؛ لأنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنّه حَمْلٌ على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسدٌ، وإذا حذفْتَ خبر (زيدٍ)، فلا[2] يتمّ إلاّ بخبر (عمرو)، فلم يَجُز العطف قبل تمامه؛ لأنّه الذي بيّنّهُ، ولأنه إذا رفع المعطوف فكأنّه أعمل الابتداء، وأظهر عمله، فيكون مظهراً لعاملين: (إنّ) والابتداء، وإنّما جاز مع (لا)؛ لأنّ (لا) مبنيّة مع ما دخلَتْ عليه، فكأنّك لم تُعمِلْ عاملينَ في الخبر.

وفرق آخر بينهما، وهو أنّ (لا) لا تعمل في الخبر لضعفها، ورفع (الصابئون) في الآية محمول على أحد أوجه: إمّا على التقديم والتأخير، تقديره: (إن الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم باللّه، والصابئون كذلك).

الوجه الثاني: أن يكون (مَنْ آمَنَ منهم باللّه) خبر (الصابئون) ويضمر (للذين آمنوا) خبر، مثل الذي ظهر.

الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمر في (هادوا) /٨٣ب/

---

(١) البيت لضابىء البُرجُميّ كما في الإنصاف ١/٩٤، وهو من شواهد سيبويه ١/٣٨.

(٢) في الأصل: أفلا.

و(هادوا) بمعنى (تابوا).

وهذا الوجه ضعيف لعدم التوكيد، وإن كان لازماً للكوفيين، لأنّ العطف على المضمر المرفوع عندهم جائز ليس بقبيح، وإنْ لم يؤكّد.

قال ابن بابشاذ: فإنْ قُلْتَ: إنَّ زيداً وعمرٌو قائم، كانَ جائزاً بلا خلاف. وجوازه على أحد وجهين:

إمّا أن يكون خبر (زيد) قد حُذف لدلالة خبر (عمرٍو).

وإمّا أن يكون خبر (عمرٍو) قد حُذف لدلالة خبر (زيدٍ) فيكون (قائمٌ) على هذا خبراً عن (زيد) و(عمرٍو).

وفي الوجهين مبتدأ لا معطوف على الموضع. وأمّا البيت فإنّ الرواية فيه بنصب المعطوف. والله أعلم.

الثامنة والأربعون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إنْ) المكسورة المخففة لا تعمل النصب في الاسم، لا لفظاً ولا تقديراً مثل: (إنْ زيدٌ قائمٌ) و﴿إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ﴾(١) و﴿إنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا مُحضَرون﴾(٢) و﴿إنْ كلُّ ذلك لمّا متاعُ الحياةِ الدّنيا﴾(٣). أجمعت القرّاء السبعة /١٨٤أ/ على رفع (كلّ) فيهن، واختلفوا في ميم (لمّا)، فحمزة وعاصم وابن عامر يُشدّدونها، فحينئذٍ (إنْ) نافيه، و(لمّا) بمعنى (إلّا)، وبقيّتهم يُخفّفون الميم(٤)، فتكون (إنْ) مخفّفة من (إنّ) الثقيلة، واللام للتوكيد، لأنّ (إنّ) المشدّدة إنّما عملت لشبهها بالفعل، وقد زال بالتخفيف فلم تعمل.

(*) م ٢٤ من الإنصاف ١/١٩٥.

(١) ٤ / الطارق ٣.

(٢) ٣٢ / يس ٣٦.

(٣) ٣٥ / الزخرف ٤٣.

(٤) السبعة في القراءات ٦٧٨.

وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وإنْ كلٌّ لما جميعٌ لدينا مُحضَرون﴾ والتقدير عنده (وإنْ كلّ الجميع[1] لدينا)، فـ(كلّ) مبتدأ، و(بجميع) خبره[2]. ويجوز أن يكون (جميع) بدلاً من (ما)[3] أو نعتاً[4]. والتقدير: (وإن كلّ لخَلْقٌ جميع)، وحسُن ذلك؛ لأنّ مَنْ يعقل وما لا يعقل يحضر يوم القيامة. حكاه المهدويّ في [5] ديوانه، ولأنّ المشدّدة من عوامل الأسماء، والمخفّفة من عوامل الأفعال، فينبغي أنْ لا تعمل.

وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل لقوله تعالى: ﴿وإنْ كلّاً لما لَيُوفِّيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهم﴾[6] بالتخفيف[7] ونصب (كلّاً) في قراءة نافع وابن كثير[8].

وصحّح ابن[9] /٨٤ب/ الأنباريّ مذهب البصريّين[10]. والأصحّ عندي مذهب الكوفيّين، وكلام الجماهير يُشعِر بترجيحه.

وقال ابن بابشاذ: هو مذهب أكثر النحويّين.

وهذا في المكسورة، فأمّا المفتوحة فلا يَبطل عملها مخفّفة لفظاً وتقديراً على الأشهر من مجموع كلامهم مثل: عَلِمْتُ أنْ زيداً قائمٌ، فإنْ رفعْتَ (زيداً) فإنّما هو على إضمار الشّأن والقصة، لا على إبطال العمل، وعليه قول الأعشى:[11]

---

(١) في الأصل: (بجميع) تحريف، والتصويب من مجاز القرآن ٢/١٦٠.

(٢) المجاز ٢/١٦٠.

(٣) في الأصل: (بجميع بدلاً ممّا).

(٤) في الأصل بعتاً، تصحيف.

(٥) مطموس في الأصل (و).

(٦) ١١١ / هود ١١.

(٧) في الأصل: فالتخفيف.

(٨) السبعة في القراءات ٣٣٩.

(٩) مكررة في الأصل.

(١٠) الإنصاف ١/١٩٦.

(١١) ديوانه ٥٩ برواية: أنْ ليس يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحِيَلُ، وهو من شواهد سيبويه ١/٢٨٢، =

في فِتيةٍ كسُيوفِ الهندِ أنْ عَلِموا
أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يحفى وينتعلُ

وقوله:

كأنْ ثَدييْهِ حُقّانِ[1]

وقوله:

كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلم[2]

وإنّما كانَ كذلك من قِبَلِ أنَّ المفتوحة تطلب ما بعدها طلبَ /١٨٥أ/ العامل للمعمول في الصلة والموصول، فقَوِيَتْ وعَمِلَتْ، وليس كذلك المكسورة؛ لأنَّ طلبها من وجهٍ واحد، وهو طلب العامل للمعمول.

قال ابن بابشاذ وغيره: إلاّ أنَّ المكسورة إذا خُفِّفت لم يكن بُدٌّ من دخول اللام في الخبر للفرق بينهما وبين النافية.

قُلْتُ: وقد ردّ ابن هِشام المصريّ على مَنْ قال بلزوم اللام في الخبر مع التخفيف.

وقال بعضهم: التحقيق في هذا أنْ يقال: إنَّ (إنْ) إذا خُفِّفت، فإن أُعملت (إنْ) جاز إثبات اللام في الخبر، وحذفها، وإن أُهملت وجب المجيء باللام، ويُسمّي الزمخشريّ هذه اللامَ الفارقةَ. وأمّا المفتوحة فلا

= ٤٤٠، ٤٨٠ وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٧ والإنصاف ١/١٩٩.

(١) صدره عند سيبويه ١/٢٨١: (وصدرٍ مشرقِ النحرِ) والإنصاف ١/١٩٧، وفاتحة الإعراب ٦٢ بلا عزو.

(٢) عجز بيت متنازع، صدره: ويوماً تلاقينا بوجهٍ مقسَّم. ونسبه في سيبويه ١/٢٨١، ٤٨١، والأعلم لباعث بن صريم اليشكري، وفي الإنصاف ٢/٢٠٢ لزيد بن أرقم، وفي التصريح ١/٢٣٤ عن السيرافي أنه أرقم بن عِلباء.

يحتاج معها[1] إلى لام؛ لأنّها تنصب الاسم مُخفّفة على الأصحّ، وبه قطع ابن بابشاذ.

وقال الزمخشريّ: المكسورة أكثر إعمالاً من المفتوحة مخفّفتين.

وقال ابن السرّاج في الأصول[2]: اعلمْ أنّ (إنّ) و(أنّ) قد تُخفّفان، فإنْ خُفّفتا فلَكَ أنْ /٨٥ب/ تعملهما، ولك أن تُهملهما، فَمَنْ لم يعملهما قال: لأنّ الشبه بالفعل قد زال. ومَنْ أعمل قال: إنّهما بمنزلة الفعل إذا خُفّف، مثل: (لم يكُ زيدٌ منطلقاً). فإنّه يعمل عمله، وفيه النون، والقياس الرفع. والله أعلم.

التاسعة والأربعون:(*)

قال الكوفيّون: يجوز دخول اللام في خبر (لكن) مثل (إنّ)، كقوله:

ولكنّني من حُبّها لَعميدُ[3]

ولأنّ أصلها (إنّ) دخلت عليها الكاف واللام فصارتا كحرف واحد.

وذهب البصريّون إلى أنّ ذلك لا يجوز.

وهو الصحيح؛ لأنّ أصلها لام الابتداء فلا تدخل على ما الابتداء؛ لأنّه لا يخلو إمّا أنْ تكون هذه اللام لام التأكيد أو القسم، على اختلاف المذهبين، وعليهما لا يستقيم دخول اللام في خبر لكنّ[4]، وذلك؛ لأنّها إنْ

---

(١) (مع) مطموسة في الأصل.

(٢) الأصول ١/٢٨٤.

(*) م ٢٥ من الإنصاف ١/٢٠٨.

(٣) وصدره كما رواه ابن عقيل في شرحه على الألفيّة ١/١٣٤: يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولم يروِ سائر النحاة إلّا عجزه (شرح الكافية الشافية ١/٤٩٢)، ورواية الإنصاف ١/٢٠٩: (لكميدُ).

(٤) (خبر لكنّ) مطموس في الأصل سوى (خـ).

كانت لام التأكيد، فلام التأكيد، /١٨٦أ/ إنّما حَسُنَتْ مع (إنْ)؛ لاتفاقهما في المعنى ؛لأنَّ كلَّ واحد منهما للتأكيد. وأمّا (لكنّ) فمخالفة لها في المعنى، وإنْ كانت لام القسم فإنّما حُسنت مع (إنّ)؛ لأنَّ (إنَّ) تقع في جواب القسم، كما أنّ اللام تقع في جواب القسم، و(لكنّ) ليست كذلك، فامتنع دخول اللام في خبرها لذلك.

وأمّا قوله: ولكنّني[1] من حُبّها لَعميدُ.

فإنّه محمول على أنّ أصله (لكن أنّني) فحُذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمع أربع نونات، فحذفوا النون من (لكن) للتخفيف استثقالاً لاجتماع الأمثال، وكان حذفها أوْلى لاستقبالها ساكناً بعدها.

الخمسون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام في (لعلّ) أصليّة؛ لأنّها حرف، والحروف كلّها أصليّة، وحروف الزيادة لا تدخل على الحروف.

وقال البصريّون: إنّها زائدة؛ لأنّها تُستعمل كثيراً في كلامهم عارية عن اللام، بهذا قطع ؛ جماعة.

والأصحُّ هنا قول الكوفيّين.

قال /١٨٦أ/ ابنُ بابشاذ: الصحيح أنّ (لعلّ) مفردة، وإنّما وَهِمَ مَنْ وَهِم لمّا سمع أنّ فيها أربع لغات.

قلت: ولغاتها أكثر ممّا ذكره ابن بابشاذ[2].

---

(١) في الأصل: لكتني.

(*) المسألة ٢٦ من الإنصاف ١/٢١٨.

(٢) وهي: لعلْ، ولَعَلّن، ولَعَنْ؛، ولَغَنْ، ورَغَنْ، وعَنْ، وغَنْ، ولغَلْ، وغَلْ. (الإنصاف ١/٢٢٤، ٢٢٥).

الحادية والخمسون:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إلاّ في الاستثناء[1] هي العاملة في المستثنى بنفسها، لأنّها مركّبة من (إنّ) و(لا) فخُفّفت (إن)[2] وأدغمت في اللام، فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ(إنّ)، وأتبعوا في غيره اعتباراً بـ(لا). وهذا قول الفرّاء ومَنْ بايعه[3] منهم.

وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه (إلاّ) مطلقاً. وإليه ذهب الزجّاج والمبرّد من البصريّين.

وحُكِيَ عن الكسائيّ أنّه قال: إنّما نُصب المستثنى في (قامَ القومُ إلاّ زيداً) لأنّ المعنى: (قامَ القومُ إلاّ أنّ زيداً لم يقُمْ). وحُكي عنه أيضاً أنّه قال: نُصب تشبيهاً بالمفعول.

وحُكِيَ عن أبي العبّاس أنّه قال: العامل معنى (إلاّ)، ومعناها (أستثني).

و[4]ذهب البصريّون إلى أنّ العامل فعل يتوسّط /١٨٧أ/ (إلاّ) كالفعل يتعدّى بحرف جرّ، وكما قيل في المنصوب بعد واو (مع).

الثانية والخمسون:

ذهب الكوفيّون[5] إلى أنّ (إلاّ) تكون بمعنى الواو، كقوله تعالى: ﴿لِئَلاّ يكونَ للناسِ عليكم حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظلموا﴾[6] أي: (ولا الذين ظلموا) أي: (لا يكون لهم حُجّة).

---

(١) في الأصل: بالاستثينا.

(٢) لعلّ الصواب: خُفّفت (النون).

(٣) لعلّ الصواب: تابعه.

(٤) (أستثني و) مطموس في الأصل سوى (است).

(٥) تفسير الطبري ٢/٣٤.

(٦) ١٥٠ / البقرة، ٤٦ / العنكبوت.

وذهب البصريّون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو؛ لأنّها للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأوّل، فامتنع أنْ يكون أحدهما بمعنى الآخر، وقوله تعالى: ﴿إلاّ الذين ظلموا﴾ استثناء منقطع، والمعنى: (لكنّ الذين ظلموا) فـ(إلاّ) بمعنى (لكنّ) كما تقدّم، والاستثناء المنقطع كثير في القرآن وكلام العرب.

الثالثة والخمسون: (*)

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، مثل: (إلاّ طعامَكَ ما أكلَ زيدٌ). نصّ عليه الكسائيّ /٨٧ب/ وإليه ذهب الزجّاج في بعض المواضع مستدلّين بقول الشاعر:

خلا أنَّ العِتاقَ من المطايا
حَسَيْنَ به فهُنَّ إليه شُوْسُ(١)

وقال غيره:

وبلدةٍ ليس بها طُوريُّ
ولا، خلا الجنَّ، بها إنسيُّ(٢)

وقال البصريّون: لا يجوز ذلك؛ لأنّه يُؤدّي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنّها حرف نفي، ويليه الاسم والفعل كحرف

(*) م ٣٦ من الإنصاف ١/٢٧٣.

(١) البيت لأبي زبيد الطائيّ، كما سيأتي. (شعره ٩٦): (حَسَسْنَ).

(٢) المشطوران للعجّاج في ديوانه ٣١٩، ورواية الأوّل:

وخَفْقةٍ ليس بها طُوئيُّ

ورواية الأول في اللسان (طور) هي رواية الائتلاف.

والخفقة: البلدة الواسعة. وطوئيٌّ وطوريٌّ: أحد.

الاستفهام. والبيتان ليس لهم فيهما دليل، لأنّ قبل الأوّل، وهو بيت أبي زُبَيْد الطائيّ، في الأسد:

إلـى أنْ عَـرَّسـوا وأَغَـبَّ مـنـهـم
قـريـبـاً مـا يُـحَسُّ لـه حَـسِـيـسُ[1]

خلا أنَّ العتاق .... البيت

ومعنى البيت الثاني: (وليس طوري إلّا إنسيّ) فحذف وأضمر واستثنى منه، وما أظهرَ تفسيرٌ لِما أضمر.

/۱۸۸أ/ وقيل: تقديره: (ولا بها إنسيٌّ خلا الجنّ)[3] فـ(بها) مقدّرة بعد (لا)، حكاه ابن الأنباريّ[4] وغيره.

الرابعة والخمسون:

ذهب البصريّون إلى أنّ حرف النسب، وهي الياء المشدّدة، حرفٌ لا موضع له من الإعراب.

هذا هو المشهور عند الجمهور.

وقال بعض الكوفيّين: هي اسمٌ، ويحتجّون بقول العرب: «رأيْتُ التّيميَّ تيمِ عديٍّ»، قالوا: فَجُرّ (تيم) الثاني على البدل من الياء في (التيميّ)، فهذا دليل على أنها اسم؛ لأنّه لا يُبدَلُ الاسمُ إلّا من الاسم.

وهذا الذي قالوه ليس بصحيح، بل هو غَلَطٌ محض، ولكنّه لما ذكر (التيميّ) دلّ ذكره إيّاه على صاحب أو نحوه، فأضمره للدلالة عليه، فكأنّه قال: رأيْتُ التيميَّ صاحبَ تيمِ عديٍّ، أو ذي تيمِ عديٍّ، وجعله، وإنْ كان

---

(۱) شعر أبي زبيد ۹٥.

(۳) في الأصل: (ولأنّها إنسيّ ولا خلا الحيّ)، وصحّحته مستأنساً بالإنصاف ۱/ ۲۷۷.

(٤) الإنصاف ۱/ ۲۷۷.

محذوفاً من اللفظ، بمنزلة المثبَت فيه، كما أنّ الها في قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بَعَثَ اللّهُ رسولاً﴾[1] و(كلاّ) في قول الشاعر:

/٨٨ب/ أكلَّ آمرىءٍ تحسبين آمرأً
ونارٍ تَوقَّدُ في الليلِ نارا[2]

كذلك. واللّه أعلم.

الخامسة والخمسون:

مذهب الكوفيين أنّ نون التوكيد الخفيفة تكتب بالنون إتباعاً للّفظ، إذ الخطّ صورة اللفظ.

وأمّا البصريّون فإنّهم يكتبونه بالألف؛ لأنّ الوقف عليه بالألف. ألا ترى أنك لو وقفت عليها، فقُلْتَ: (يا هذا أفعلا). في (افعَلَنْ ياهذا). لم تقف إلاّ بالألف، كما تفعل ذلك في التنوين؛ لأنها نظيره، وكذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿لنسفعاً بالناصية﴾. وقوله: ﴿وليكونَنَّ من الصاغرين﴾. الوقف عليه بالألف، لا خلاف فيه بين القرّاء والعلماء. والله أعلم.

السادسة والخمسون: [3]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (حاشا) فعل ماضٍ لتصرّفها، والتعلّق بها[4]، وذلك من خواصّ الأفعال. قال الشاعر:

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشبهُهُ
ولا أُحاشي من الأقوامِ من أحدِ[5]

---

(١) ٤١ / الجاثية ٢٥.

(٢) البيت لأبي دواد الإيادي (شعره)، وهو من شواهد سيبويه ٣٣/١، والإنصاف ٤٧٢/٢.

(٣) م ٣٧ من الإنصاف ٢٧٨/١.

(٤) مطموسة في الأصل.

(٥) البيت للنابغة الذبياني من معلّقته في ديوانه ١٣، والمقتضب ٣٩١/٤، والإنصاف ٢٥٩/١، ٣٧٧.

/٨٩أ/ وقوله تعالى: ﴿حاشَ لِلَّهِ﴾ فيه حذف الياء، وحرف الصفة يتعلّق به. وهذه من خواصّ الفعل.

وذهب بعضهم إلى أنّ (حاشا)[١] مُستعمَلٌ استعمال الأدوات. وقال المُبرِّد: (حاشا) تكون فعلاً، وتكون حرفاً.

ومذهب البصريّين، وهو الصحيح، أنّها حرف جرّ[٢]، وليست فعلاً أصلاً[٣]؛ لأنّه لا يجوز دخول (ما) عليها كسائر أفعال الاستثناء من نحو: (ما خلا زيداً) و(ما عدا عَمْراً)، ولو كانت فعلاً لقيل فيها: (ما حاشا زيداً)، وفي عدم ذلك، (أنّه لم يَقُمْ دليل على فعليّتها)[٤]، ولأنّهم قالوا: (حاشايَ)، فلو كان فعلاً لقيل: (حاشاني) بنون الوقاية. قال الشاعر:

في فِتيةٍ[٥] جعلوا الصليبَ إمامَهم
حاشايَ، إنّي مُسلمٌ معذورُ[٦]

وقال آخر في جرّ الاسم الظاهر بها:

حاشا أبي ثَوْبانَ إنَّ به
ضَنّاً عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ[٧]

---

(١) وروى الصفار في صرح الكتاب (حشا) أيضاً. (المساعد ١/٥٨٦).

(٢) الكتاب ١/٣٧٧.

(٣) وقد أجاز الأخفش والجَرْميّ والمازنيّ والمبرد والزّجاج النصب بعد (حاشا) وحُكي بالنقل الصحيح عن العرب. (المساعد ١/٥٨٥).

(٤) في الأصل: (وأنّه لم يقم دليل على عدم فعليّتها).

(٥) في الأصل: (معه)، تصحيف.

(٦) البيت للأقيشر، كما في اللسان (حشا): (إلههم) موضع (إمامهم).

(٧) البيت للجُميح الأسدي منقذ بن ضرار من مفضليته (شرح التبريزي ٣/١٥٠٨): عمرو بن عبد الله إنّ به. وهو لسبرة بن عمرو كما في اللسان (حشا)، والإنصاف ١/٢٨٠: (عل) موضع (عن). وورد في اللسان (حشا) في موضع آخر برواية (أبي مروان) غير معزو.

وقول الكوفيّين إنّه يُعلّق به، يلحقه الحذف ليس فيه /٨٩ب/ دليلٌ لهم. وأمّا قوله تعالى: ﴿حاشَ للّهِ﴾، فإنّ اللام صلة لا تتعلّق بشيءٍ، ولها نظائر.

وأمّا الحذف فإنّه قد يدخل الحروف مثل: (إنَّ) و(أنَّ) المشدّدتين، فإنّهما قد تخفّفان وتعملان، كما مضى. على أنّه قد قيل: إنَّ أصل (حاشا): (حاشَ)، وقيل: بل لغة من جملة أربع لغات؛ لأنه يقال: حاشاكَ، وحاشا لك، وحاشَ لكَ، وحشالَكَ.

وقولهم: إنّها تتصرّف مستدلين بقوله:

وما أُحاشي من الأقوامِ من أحدِ[1]

ليس بصحيح؛ فإنّ (أُحاشي) مأخوذ من لفظ (حاشا)، وليس متصرّفاً كما يُقال: (هلمم) في (هلمَّ) و(لبّى) و(لبَّيْكَ)، وكما يقال: (بَسْمَلَ) و(حَمْدَلَ) و(هَلَّلَ) و(سَبْحَلَ) و(كَبَّرَ)[2] و(حَوْلَقَ) و(حَسْبَلَ) و(صلّى وسلّم) في (بسم الله) و(الحمدُ لِلّهِ) و(لا إله إلاّ اللّه) و(سبحانَ اللّه) و(الله أكبر) و(لا حولَ ولا قُوّةَ إلاّ بالله) و(حسبُنا الله) و(صلّى اللّهُ على محمدٍ وسلّم).

صلّى الله[2] على محمدٍ وسلم.

/٩٠/ آخر كتاب ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة.

والحمدُ للّهِ وحدَه وصلواتُه على سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه، وسلّم تسليماً.

---

(١) روايته في ٨٨ ب: ولا أحاشي. وهي رواية الديوان على اختلاف الطبعات.

(٢) (صلى اللّه) مطموسة في الأصل.

فرغ من نساخته آخر نهار الأربعاء، الثالث والعشرين من شهر صفر ثاني شهور سنة ثماني[1] مئة للهجرة الطاهرة، على صاحبها أفضل الصّلوات والتسليم.

---

(١) في الأصل: ثمان.

فهارس الكتاب

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- ف -

- ق -

- ك -

- م -

- ن -

- هـ -

فهرس الشواهد الشعرية

- ب -

- ت -

- ج -

- خ -

- د -

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	١٧٧
بنونا بنو أبنائنا ، وبناتُنا	بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ	٣٣
فما كعب بن مامة وابن سعدى	بأجود منك يا عمر الجوادا	٥٨
ثلاث كلهن قتلت عمداً	فأخزى الله رابعة تعود	٦١
سبحانه ثم سبحاناً يعوذ به	وقبلنا سبح الجودي والجمد	١٠٥
قدني من نصر الخبيبين قدي	ليس الإمام بالشحيح الملحد	١١٩
قنافذها هداجون حول بيوتهم	بما كان إياهم عطية عواد	١٣٣
جاءت كبير كما أخفرها	والقوم صيد كأنهم رمدوا	١٥٢
فزججتها بمزجّة	زج القلوص أبي مزادة	٥٢
في كلتا رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة		٥٥

- ر -

لمن الديار بقنةِ الحجر	أقوين من حجج ومن دهر	١٤٢
يا ما أميلح غزلاناً شدنّا لنا	من هاؤليائكن الضال والسمر	١١٩
ألا يا اسلمي يادار مي على البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر	١١٨
خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا	أواصركم والرحم بالغيب تذكر	٤٨
إني وكل شاعر من البشر	شيطانه أنثى وشيطاني ذكر	٩٤
عهدي بها في الحي قد سربلت	بيضاء مثل المهرة الضامر	٧٠
في فتية جعلوا الصليب إمامهم	حاشاي إني مسلم معذور	١٧٨
أكل امرىء تحسبين امرءاً	وناراً توقد في الليل نارا	١٧٧
.... وكم دونه	من الأرض محدودباً غارها	٤٢
فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تغلتاني شرا	٤٦
تمر على ما تستمر وقد شفت	غلائل عبد القيس منها صدورها	٥٢

- س -

إلى أن عرسوا وأغب منهم	قريباً ما يحس له حسيس	١٧٦
خلا أن العتاق من المنايا	حسبن به فهن إليه شوس	١٧٥

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس شواهد الآيات الكريمة

ـ أ ـ

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- م -

- ن -

- هـ -

- لا -

- ي -

فهرس المواضيع